جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التعاون الدولي في مجال مكافحة الفقر في بلدان العالم الثالث/ إفريقيا

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة:علوم سياسية

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالبة :
بن محال زهرة

تحت إشراف الأستاذة :
مناعي ليديا

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	أبصير أحمد طالب	رئيسا
الأستاذة	مناعي ليديا	مشرفا مقررا
الأستاذة	بوقراص رقية	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

نوقشت يوم:**2020/09/02**

تشكرات

اتقدم بجزيل الشكر للأستاذة "مناعي ليديا" بقبولها الإشراف على هذه المذكرة المتواضعة وعلى النصح والإرشاد الذي قدمته طوال فترة انجاز المذكرة

كما اتقدم بالشكر الجزيل لأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما لايفوتني أن اشكر كل الأساتذة الذين تكونت على أيديهم وقدموا لنا التوجيهات والنصائح طيلة فترة تكويننا

وفي الأخير أتقدم بالشكر لكافة الزملاء الذين مدوا يد العون لنا والمساعدة ولو بالسؤال عن مصير هذه المذكرة.

خطة البحث

مقدمة

فصل تمهيدي:الإطار المفاهيمي للفقر

المبحث الأول:مفهوم الفقر

المطلب الأول:تعريف الفقر

المطلب الثاني:أسباب الفقر

المطلب الثالث:أنواع الفقر

المبحث الثاني:بطاقة فنية لافريقيا

المطلب الأول:الموقع الجغرافي لقارة إفريقيا

المطلب الثاني:النظام السياسي إفريقيا

المطلب الثالث:النظام الاقتصادي والاجتماعي لإفريقيا

الفصل الأول:الإطار النظري للتعاون الدولي

المبحث الأول:التعاون الدولي ضمن المدارس الفكرية للعلاقات الدولية

المطلب الأول:المدرسة الواقعية

المطلب الثاني:المدرسة الليبرالية

المطلب الثالث:المدرسة البنائية

المبحث الثاني:نظرية التعاون الدولي

المطلب الأول:أسس نظرية التعاون الدولي

المطلب الثاني:التطورات المعاصرة لنظرية التعاون الدولي

المبحث الثالث:مستويات التعاون الدولي ومجالاته

المطلب الأول:التعاون الثنائي والإقليمي

المطلب الثاني:التعاون الدولي

المطلب الثالث:المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي

الفصل الثاني:واقع التعاون الدولي بين الطموح والإصرار على مكافحة الفقر

المبحث الأول:الخصائص الأساسية لإفريقيا

المطلب الأول:الواقع الصعب لإفريقيا

المطلب الثاني:السياسات المتبعة لمكافحة الفقر

المطلب الثالث:المؤسسات المفعلة والموجودة لمكافحة الفقر

المبحث الثاني:الآليات والبرامج الدولية المتبعة لمكافحة الفقر في إفريقيا

المطلب الأول:الإستراتيجية والبرامج الدولية(جنوب/جنوب،شمال/جنوب)

المطلب الثاني:تقييم التعاون الدولي والسياسات المتبعة لمكافحة الفقر

المطلب الثالث:التحديات الدولية والوطنية للقضاء على الفقر في إفريقيا

خاتمة

مقدمة

يعد التعاون من ابرز واهم الوسائل الناجعة للتغلب على التحديات والرهانات،وتحقيق الأهداف المرجو تحقيقها من وراء التعاون،فالإنسان اجتماعي بطبعه ولا يعيش منفردا ولهذا فهو بحاجة إلى الآخرين،لمساعدته في العقبات التي تعترض طريقه،ولما كانت الدول نتيجة لتعدد وتطور الجماعات البشرية رأت هذه الدول انه لا بديل عن التعاون لحل المشاكل المشتركة،ولو انَ هذا التعاون قد بدا في البداية مستحيلا،لما شهد العالم والإنسانية من حروب طاحنة صعَبت وأدخلت الشك وفقدت الثقة بين الدول،وكنتيجة حتمية بعد الحربين العالميتين عزمت الدول الابتعاد عن الحروب،نظرا لسلبياتها وآثارها الوخيمة على البشرية وإضرارها بالإنسان،وليس هذا فقط بل وظهور تحديات ورهانات جديدة طفت على سطح العلاقات الدولية مثل حقوق الإنسان،الهجرة غير الشرعية واللاجئين وظاهرة الفقر،فهذه القضايا تعتبر جديدة على موضوع العلاقات الدولية والوقوف في وجهها يستلزم تكاثف للجهود،والغريب في الأمر أن هذه القضايا لا تخص دولة واحدة فقط،بل أصبحت عابرة لحدود الدولة الواحدة،ونتيجة لهذه التغيرات حظي التعاون الدولي باهتمام المفكرين وعلماء السياسة في محاولة منهم لإيجاد السبل اللازمة للتعاون لحل هذه القضايا،التي تعتبر مسؤولية دولية وليس مسؤولية دولة واحدة فقط.

وتعد قضية الفقر من ابرز قضايا التي برزت وتفاقمت واستلزمت جهودا دولية للقضاء عليها نظرا لما لها أو عليها من نتائج سلبية تصل في كثير من المرات إلى تهديد استقرار منطقة بكاملها ولعل ابرز الذين يعانون من الفقر هم الدول النامية،خاصة قارة إفريقيا التي تسيطر عليها مقاربة غريبة ،فرغم ثرواتها الطبيعية و البشرية و التي تؤهلها لان تصبح دولها من أغنى دول العالم و أكثرها رفاهية إلا أن الفقر يبقى سمتها الاساسية،وتحتل المراكز الأخيرة في التصنيفات الدولية سواء من ناحية حقوق الإنسان،الصحة،التعليم والتنمية،فالفقر يساهم في كثير من المشكلات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية،مما يؤدي إلى ضمور خيارات الإنسان و حرياته و ذلك بالتوازي مع اتساع فجوة المعرفة بين مخرجات النظم التعليمية و السواق العمل، وتدهور حقوق الإنسان،والعدالة إضافة إلى التدهور البيئي.

تعد قارة إفريقيا من أكثر القارات معاناة من ظاهرة الفقر، حيث تحتل المراتب الأولى في الإحصائيات الخاصة بإحصاء عدد الفقراء في العالم،وتتعدد الأسباب هذه الظاهرة وتتنوع فمنهامن يرجعها إلى الصراعات السياسية وضعف المؤسسات الوطنية وهو ما يؤكد على وجود

أزمة دولة في إفريقيا،وقد يكون السبب اعتماد على الموارد الأولية،والعجز عن خلق قطاعات تساعد على توفير العمالة كآلية ناجحة للقضاء على الفقر،والشيء الأكثر أهمية أن ظاهرة الفقر معقدة وترتبط بعدة عوامل سياسية–اقتصادية–اجتماعية ومن هنا كان سعي الفاعلين الدوليين الرسميين وغير الرسميين لمكافحة ظاهرة الفقر،لما لها من أخطار على الدولة بل حتى وتهدد بقاء الدولة واستقرارها،والقضاء على ظاهرة الفقر يستلزم جهودا دولية وسياسات واستراتيجيات خاصة بهذه الظاهرة منها إستراتيجية الأمم المتحدة للقضاء على الفقر،فهذه الظاهرة أصبحت الشغل الشاغل للفاعلين الدوليين والقضاء عليها هدف يجمع الدول والمنظمات الدولية.

1-إشكالية الدراسة:

تعد ظاهرة الفقر في إفريقيا من ابرز التحديات التي تواجه العالم نظرا لما لها وما عليها من أثار ونتائج سلبية تتجاوز حدود الدولة الواحدة،وتستلزم جهد وتعاون دولي في سبيل مكافحتها والقضاء عليها،بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لبحثنا كالآتي:"إلى اي مدى ساهم التعاون الدولي في القضاء على ظاهرة الفقر في إفريقيا؟".

2-أدبيات الدراسة:

-مذكرة ماجستير للطالب ياسين شكيمة بعنوان:"الفقر في دول غرب إفريقيا واليات مكافحته 1990-2010،دراسة تقويمية،حيث طرح مجموعة من التساؤلات منها:ما هي مضامين السياسات المتبعة من دول غرب إفريقيا لمكافحة الفقر؟، وأيضا إلى أي مدى نجحت البرامج الوطنية والإقليمية والدولية في مكافحة الفقر في إفريقيا؟.

-أطروحة دكتوراه للطالبة عباس وداد بعنوان:"دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة:الجزائر،الأردن واليمن حيث طرح الإشكالية التالية:"هل كان لسياسات التنمية المطبقة في الجزائر،الأردن واليمن دور في الحد من الفقر؟".

3-تساؤلات الدراسة:

-فيم تتمثل أهم الآليات والسياسات الدولية المنتهجة لمكافحة الفقر في إفريقيا؟

-هل نجحت الاستراتيجيات التعاونية في مكافحة الفقر في إفريقيا؟

4-أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:تتجلى الأهمية العلمية لهذا الموضوع كونه أصبح موضوعا مهما للعلماء في جميع المجالات السياسية-الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما ينتج عنه من مشاكل تهدد امن واستقرار الدولة والمنطقة برمتها.

الأهمية العملية:تتمثل في كيفية تحليل ظاهرة الفقر في إفريقيا ورسم السياسات والاستراتيجيات المناسبة للقضاء عليها عن طريق استراتيجيات تعاونية تشمل الفواعل الدولية الرسمية وغير الرسمية.

5-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

-التعرف على ظاهرة الفقر أسبابها وأنواعها.

-التعرف على واقع ظاهرة الفقر في إفريقيا ونتائجه السلبية عليها.

-محاولة استعراض الجهود الدولية المتمثلة في الاستراتيجيات والسياسات الموجهة للقضاء على الفقر في إفريقيا.

6-مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الذاتية:تم اختيار الموضوع عنوانا للبحث من خلال الرغبة في التعرف على هذه الظاهرة التي تعتبر معقدة وترتبط بعدة عوامل سياسية،اقتصادية واجتماعية خاصة في ظل معاناة قارة إفريقيا منها،إضافة إلى إسقاط المكتسبات التي تحصلت عليها من خلال المشوار الدراسي الجامعي.

المبررات الموضوعية:اهتمام الفاعلين الدوليين بهذه الظاهرة ومحاولة القضاء عليها عن طريق مجموعة من السياسات والاستراتيجيات.

-معاناة الدول الإفريقية من هذه الظاهرة رغم الموارد المادية والبشرية التي تمتلكها، تفرض على كل باحث محاولة معرفة هذه الظاهرة وتحليلها.

7-فرضيات الدراسة:

-التعاون الدولي ساهم إلى حد كبير في القضاء على ظاهرة الفقر في إفريقيا.

-السياسات والبرامج الدولية المتبعة في إفريقيا لم تفلح في القضاء على الفقر.

8-المناهج المستخدمة في الدراسة:

-المنهج التاريخي:المنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها،بل أيضا يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم ميلاد الظواهر،حيث يقوم على جمع الوثائق ونقدها الداخلي والخارجي،وعملية التصنيف والتحليل ثم التفسير والصياغة النهائية،وتم استخدامه من خلال التطرق لظاهرة الفقر في إفريقيا وتقديم تصورات تحكم هذه الظاهرة[1].

-المنهج الإحصائي:يقوم هذا المنهج على جمع وتنسيق المعلومات كثيرة من مصادر مختلفة ومتعددة بغية تحليل الظاهرة المدروسة وتفسيره، وفي بحثنا سنقوم بذكر بعض الإحصاءات التي من شانها مساعدتنا في فهم الظاهرة[2].

-منهج دراسة الحالة:منهج يتجه لجمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا آو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا ،أو مجتمعا محليا وفي بحثنا حاولنا جمع بيانات حول الدول الإفريقية بغية الوصول إلى طرق وسياسات مكافحة الفقر فيها[3].

---

[1]-محمد شلبي،المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم،المناهج الإقترابات والأدوات)،(الجزائر:دار هومة،2002)،ص87.

[2]-محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني،منهجية البحث العلمي في علم السياسة،(عمان:دار زهران،2008)،ص83.

[3]-محمد شلبي،مرجع سابق،ص98.

-منهج الديمقراطية التوافقية:ركز هذا المنهج على دراسة التجارب الديمقراطية في النظم السياسية ذات المجتمعات المتباينة قوميا أو لغويا أو دينيا،ويقوم هذا المنهج على أساس أن تلك النظم تسودها ميول صراعية متأصلة في مجتمعاتها،تقابلها نوازع تعاونية أو تصالحية،لاسيما لدى زعماء الجماعات المكونة لها،وإفريقيا غنية بالقوميات والأيدلوجيات مما يجعلها أكثر المناطق التي تعاني من حروب أهلية في العالم[1].

9-صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتها في انجاز هذه الدراسة هي:

-تباين واختلاف الإحصائيات من مصدر لآخر.

-غياب مراجع خاصة بظاهرة الفقر في إفريقيا والسياسات المتبعة لمكافحته، مما يجعلنا نتفحص بروية التقارير الدولية والمقالات لأخذ المعلومات المناسبة للموضوع وهذا يستغرق وقتا.

-جزئيات الموضوع وتداخله مع مواضيع أخرى

10-هيكل البحث ومحتواه:

لقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول عبارة عن فصل تمهيدي بعنوان الإطار المفاهيمي للفقر ويحتوي على مبحثين،المبحث الأول حول مفهوم الفقر،والمبحث الثاني عبارة عن بطاقة فنية حول إفريقيا،أما الفصل الثاني تحت عنوان الإطار النظري للتعاون الدولي وتطرقنا فيه إلى ثلاثة مباحث،المبحث الأول بعنوان التعاون الدولي ضمن المدارس الفكرية للعلاقات الدولية،أما المبحث الثاني يحمل عنوان نظرية التعاون الدولي،أما فيما يخص المبحث الثالث فكان بعنوان مستويات التعاون الدولي ومجالاته،أما الفصل الثالث فجاء تحت عنوان واقع التعاون الدولي

[1]-طه حميد حسن العنبكي ونرجس حسين زاير،أصول البحث العلمي في العلوم السياسية،ط1،(مكتبة مؤمن قريش،2015)،ص82.

بين الطموح والإصرار على مكافحة الفقر ويتكون من مبحثين،المبحث الأول بعنوان الخصائص الاساسية لإفريقيا

فصل تمهيدي:

الإطار المفاهيمي

للفقر

المبحث الأول:مفهوم الفقر

اقتصر مفهوم الفقر في البداية على الجانب المادي،الذي يركز على عدم الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية،ليتطور مع مرور الوقت من الفقر النقدي ليشمل التعلم والعلاج و الرعاية الصحية،وتتعدد أسبابه وتتنوع من أسباب سياسية واقتصادية و اجتماعية، أما فيما يخص أنواعه فقد يكون فقرا نسبيا أو مطلقا أو سياسيا الو اقتصاديا وقد يكون فقرا حضريا.

المطلب الأول:تعريف الفقر

الفقر لغة:جاء من مادة فقر،بمعنى الافتقار إلى الشيء أي العوز والاحتياج إليه،فنقول هذا فقير أي أصبح محتاجا و مفتقرا لضرورات الحياة الأساسية.[1]

عرفته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:على انه"ظرف زماني يتسم بالحرمان المستدام،أو المزمن من الموارد والمقدرات والخيارات،والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة،وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية السياسية والاجتماعية"[2].

تعريف أمارتيا سنAmartya Sen:"هو توليفة من الأفعال والحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل جودة التغذية إلى أمور مركبة مثل احترام الذات،ومن ثم فان الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته،ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد منها القدرة الإنسانية للفرد"[3].

عرفه الدكتور محمد حسين باقر:"حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما و نوعا،وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني،و

---

[1]–رقية خياري،السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية(الفقر والبطالة)،أطروحة دكتوراه،جامعة محمد خيضر،بسكرة،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم علم الاجتماع،2013–2014،ص16.

[2]–سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان،"**حقوق الإنسان واستراتيجيات الحد من الفقر**"،العدد5،سبتمبر2010،ص6.

[3]–سمير التنير،الفقر و الفساد في العالم العربي،ط1،دار الساقي،2009،لبنان،ص46.

الحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى،وفقدان الاحتياطي والضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة و البطالة و الكوارث والأزمات"[1].

تعريف إجرائي:"عدم قدرة فئة معينة من تلبية حاجياتها الأساسية، كالمأكل والملبس والرعاية الصحية و التعليم".

المطلب الثاني:أسباب الفقر

تتعدد أسباب الفقر و تتنوع نتيجة تفاعل عدة عوامل سياسية اقتصادية واجتماعية وغيرها وسنذكرها في ما يلي:

أولا-أسباب سياسية:إن من بين أسباب تفقير الدول النامية الاستعمار،فأكثر الدول فقرا في العالم كانت مستعمرة من الدول الغنية التي استنزفت ثرواتها وخيراتها،إضافة إلى أنظمة الحكم الفاسدة التي غالبا ما تكون السبب المباشر في تفقير المجتمع وخاصة الطبقات الدنيا والمتوسطة،فالحكم الراشد يعزز رفاهية الإنسان ويوسع قدراته و حرياته[2]،كما أن الحرب من بين أهم الأسباب فهي تؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة،وعلى الموارد الموجودة وبالتالي تجعل الفرد يعيش ادني مستوى من المعيشة،بالإضافة إلى أن الحصار الذي يفرض على أي بلد سيؤثر على الاستثمار،وبالتالي لا يجد أفراد المجتمع إلا الموارد المتاحة أمامهم وبالتالي يصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق ،الذي يعني عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية (كالمأكل والملبس)،بالإضافة إلى امتلاك بعض أفراد المجتمع من ذوي السلطة لمعظم ثروات المجتمع دون الآخرين[3]،إضافة إلى ذلك صرف المخصصات المالية لمشاريع التنمية لصالح التسلح،زد على ذلك الفساد والبيروقراطية التي تتجلى في بطء مختلف الإجراءات الإدارية وتعقيدها وعدم

[1]-طويطي مصطفى،لعرج مجاهد نسيمة،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان"إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية"،الموسوم بعنوان:تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،يومي(08-09ديسمبر 2014)،ص18.

[2]-رقية خياري،مرجع سابق،ص160.

[3]-حاج قويدقورين،"ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية،البطالة والتضخم"،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية،قسم العلوم الاقتصادية والقانونية،العدد12،جوان2014،ص18.

الاكتراث بخدمة المصالح العمومية،مما ينتج عنه تعطل المشاريع التنموية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي واختلال في توزيع الموارد الأولية لصالح فئة معينة[1].

ثانيا-أسباب اقتصادية:سياسة التعديل الهيكلي وهي سياسة مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير على الدول التي تقترض منها،حيث تلزمها بتقليص نفقاتها الاجتماعية مثل الصحة و التعليم،بغية تمكنها من تسديد القروض ونتيجة لهذه السياسة وجدت الكثير من الدول نفسها مجبرة على فتح اقتصادياتها،والتنقل إلى مصدر صاف للثروات مثل اليد العاملة الزهيدة و المواد الأولية الخامة منخفضة الثمن،إضافة إلى عدم ملائمة السياسات الاقتصادية الكلية ويقصد بها السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي،الذي يترتب عنه عجز في خلق مناصب عمل مما يؤدي إلى اتساع دائرة الفقر إضافة إلى سوء استغلال الثروات المتاحة[2]،إضافة إلى أن الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات تؤثر على أفراد المجتمع وتؤدي إلى عدم الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع كعدم استغلال البترول استغلالا جيدا وتأخر القطاع الزراعة و الصناعة[3]،كما أن تدهور شروط التجارة الخارجية بالنسبة للصادرات الرئيسية المحصورة في مجموعة من الموارد و الطاقات الأولية الخامة، بالنسبة للدول النامية والتي ترتبط أسعارها بالأسواق الدولية يؤدي إلى تخفيض العوائد التي تجنيها الدول المصدرة من العملات الأجنبية،وهذا يؤدي بدوره إلى خفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ،إضافة إلى الدين الخارجي للدول النامية و الذي يعني اقتطاع جزء من الموارد المتاحة و توجيهها إلى تسديد الديون ،بدلا من استخدامها لتحقيق التنمية وخلق فرص عمل بغية إحداث نمو اقتصادي،كما أن البطالة تعد من أهم الأسباب المؤدية للفقر فهي تؤدي تدريجيا إلى سلسلة من الحالات المختلفة،أي من البطالة إلى الإقصاء،ومن الإقصاء إلى

[1]-عباس وداد،"تقييم مسار مكافحة الفقر في إطار تجسيد برنامج الألفية الإنمائية للأمم المتحدة حتى عام2015-دراسة حالة الدول العربية"،مجلة العلوم الاجتماعية،(العدد21،ديسمبر2015)،ص283-284.

[2]-المرجع نفسه،ص283.

[3]-رقية خياري،مرجع سابق ،ص163.

التهميش،ومن التهميش إلى الجنوح،كما يصاحب البطالة الشعور بعدم المساواة مما يخلق نوعا من عدم الاستقرار[1].

ثالثا-أسباب اجتماعية:يبدو هذا البعد من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها كالمساواة والعدل بين أفراد المجتمع وتقديم الخدمات كالرعاية الصحية،التعليم وفرص العمل لأفراد المجتمع[2]،فالتعليم من المؤهلات الأساسية التي تسهل للفرد الدخول في سوق العمل وتوفير دخل دائم له،فالفقراء يعانون من نقص إمكانية الحصول على التعليم والتكوين،بالإضافة إلى تدهور نوعية خدمات الرعاية الصحية وانعدام المياه الصالحة للشرب ،وقنوات الصرف الصحي وانتشار الأمراض المعدية ،كذلك عدم المساواة يمكن أن تضاعف من الآثار السلبية للانفتاح الاقتصادي والسياسات الخاصة بالنمو[3]،وظهور التمايز بين الطبقات يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع[4]،بالإضافة إلى زيادة عدد السكان فمن الملاحظ انه كلما انخفض معدل الفقر انخفض تعداد السكان، وبالمقابل كلما ازداد معدل الفقر كلما ازداد عدد السكان[5]،فالنمو السريع للسكان بوتيرة اكبر من معدلات نمو الناتج المحلي الداخلي الخام وشدة التفاوتات في توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة ،تشكل ضغطا على الموارد وعلى البيئة و خاصة أن العدد الأكبر من الزيادة يتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع[6]،بالإضافة إلى أسباب أخرى مثل:الاستعمار و الاستبداد العالمي ونهب الثروات على المستوى العالي و انتشار الجريمة والفوضى،الكوارث الطبيعية الأخرى مثل المناخ والبيئة[7].

---

[1]-عباس وداد، مرجع سابق، ص283.

[2]-رقية خياري ،مرجع سابق،ص162.

[3]-عباس وداد،مرجع سابق،ص284.

[4]-حاج قويدقورين،مرجع سابق،ص18.

[5]-"**مكافحة الفقر**"،سلسة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز،الإصدار الثالث عشر،مركز الإنتاج الإعلامي،ص69.

[6]-رقية خياري،مرجع سابق،ص162.

[7]-"**مكافحة الفقر**"،مرجع سابق ،ص69.

المطلب الثالث:أنواع الفقر

توجد عدة تصنيفات للفقر أهمها:

الفقر المطلق:يعني عدم إمكانية الفرد من الحصول على الدخل الكافي لنيل الحد الأدنى من الغذاء و الملبس والصحة[1]،ويكون مطلقا عندما يكون الدخل اقل من الحاجيات المطلوبة[2].

الفقر النسبي:يعد الفرد فقيرا نسبيا إذا قل معدل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل،ويتم تحديد هذا المعدل من خلال دراسات ميدانية للدخل والإنفاق على مستوى كل دولة.

الفقر الريفي:سكان الريف يتعرضون للفقر،نظرا لافتقارهم للأصول الإنتاجية كالأراضي الزراعية ذات النوعية الجيدة وإمدادات مياه الري،وتعرض مناطقهم للجفاف و التصحر وغياب البنية التحتية وافتقارهم للخدمات الصحية و التعليم،والمياه الصالحة للشرب.

الفقر الحضري:ينتشر الفقر الحضري في الأحياء الصغيرة والمدن المتميزة بالازدحام، أين تكثر الأحوال الصحية السيئة ويعتبر معظم فقراء الحضر من المهاجرين من الريف[3]،كما يمتهنون أنشطة هامشية تدر عليهم دخلا ضئيلا جدا ،بالإضافة إلى عدم التمتع بالخدمات التي تدل على الحياة مثل(التعليم ،الخدمات الصحية،وأسواق الغذاء)[4].

بالإضافة إلى أن هناك تصنيف آخر للفقر وهو كالآتي:

الفقر الاقتصادي:يعني عدم القدرة على كسب المال بهدف الاستهلاك، التملك، الوصول إلى الغذاء.

---

[1]–أقاسم قادة،زاوي أمال،"الفقر في الدول العربية و الإقلال منه"،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الذي نظمته جامعة الجزائر3 بعنوان"الفقر في الدول العربية والاقلال منه"، ،الموسوم بعنوان:تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،يومي(08–09ديسمبر 2014)،ص375.

[2]–صليحة مقاوسي،الفقر الحضري:أسبابه وأنماطه،أطروحة دكتوراه،(جامعة منثوري قسنطينة،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية،قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا،2008)،ص30.

[3]–أقاسم قادة،زاوي أمال،مرجع سابق،ص ص376–377.

[4]–صليحة مقاوسي،مرجع سابق،ص35.

الفقر الإنساني:عدم تمكن الفرد من الصحة، التعليم، المسكن، التغذية والماء وتعتبر هذه العناصر أساس تحسين معيشة الفرد ووجوده.

الفقر السياسي:غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الحريات الأساسية و الإنسانية.

الفقر السوسيوثقافي:عدم القدرة على المشاركة باعتبار الفرد محور الجماعة و المجتمع في جميع الأشكال الثقافية و الهوية و الانتماء الذي يربط الفرد بالمجتمع[1].

[1]–بختي فريد،بهياني رضا،"مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته"،مجلة نماء للاقتصاد و التجارة،العدد4،ديسمبر 2018،ص184.

المبحث الثاني:بطاقة فنية لإفريقيا

تتميز قارة إفريقيا بموقعها الجغرافي الممتاز وتنوع أقاليمها ،إضافة إلى ثرواتها الطبيعية المتنوعة من نفط وغاز،الحديد والفوسفات وغيرها من الموارد الأخرى إضافة إلى كثرة الأقليات و القوميات فيها.

المطلب الأول:الموقع الجغرافي لإفريقيا

تحتل قارة إفريقيا المرتبة الثانية كأكبر قارة بمساحة تقدر ب30كم^{2}يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط،ومن الغرب المحيط الأطلسي وشرقا المحيط الهندي في جنوب شرقها وقناة السويس والبحر الأحمر شمال شرقها.

الموقع الفلكي:تمتد إفريقيا بين دائرة عرض37درجة إلى الشمال من خط الاستواء،ودائرة عرض35درجةجنوب خط الاستواء،وتمتد بين خطي طول17درجة إلى الغرب من خط غرينتش و51درجة إلى الشرق من خط غرينتش.

أما فيما يخص أقاليم قارة إفريقيا المناخية فهي كالآتي:

الإقليم الاستوائي:ويتمثل بالمناطق القريبة من دائرة خط الاستواء.

الإقليم الصحراوي:ويتمثل بصحراء كلهاري و الصحراء الكبرى وناميبيا.

الإقليم الموسمي:يتمثل بهضبة أثيوبيا.

إقليم البحر الأبيض المتوسط:يتمثل في السواحل الشمالية التي تطل على البحر الأبيض المتوسط.

تشرف قارة إفريقيا على ممرات مائية هامة تصل بين قارات العالم كمضيق باب المندب،ومضيق جبل طارق،وقناة السويس[1].

[1]–صفاء شريم،"معلومات عن قارة إفريقيا"،نقلا عن :https://mawdoo3 .com تم تصفح الموقع يوم 16–12–2019 على الساعة 13:58.

الشكل رقم 1 الموقع الجغرافي لإفريقيا.

المصدر:خريطة تبين الموقع الجغرافي لقارة إفريقيا نقلا عن:pt-br.facebook.com تم تصفح الموقع يوم 26-05-2020 على الساعة 23:19[1].

أما فيما يخص هضاب قارة إفريقيا فهي كالتالي:

الهضاب:يغلب على تضاريس إفريقيا الطابع الهضبي إذ تتشكل أراضيها من عدد من الهضاب الرئيسية أهمها:هضبة الصحراء الإفريقية الكبرى،الممتدة شمال القارة والتي تعتبر اكبر هضاب العالم مساحة.

[1]-انظر الملحق رقم 1.

إضافة إلى وجود هضبة إثيوبيا الواقعة شرق القارة،في حين توجد هضبة البحيرات الاستوائية وسط شرق القارة،أما هضبة الفلد فتمتد في الجنوب،و تشكل الصحاري نسبة كبيرة من مساحة هذه الهضاب كصحراء كلهاري وناميبيا والصحراء الإفريقية الكبرى .

الجبال:يوجد سلسلتان من الجبال في هذه القارة:

سلسلة جبال الأطلس: تمتد من المغرب و الجزائر و تونس في شمال غرب قارة إفريقيا،و التي يتراوح ارتفاعها بين1800 مترو2500مت فوق سطح البحر،وتجدر الإشارة إلى أن قمة جبل طوبقال في دولة المغرب تعتبر أعلى قمم هذه السلسلة فتصل إلى 4165متر فوق سطح الأرض.

الكتل الجبلية المتناثرة: و التي يعتبر أشهرها جبل كلمنجارو،وهو أعلى جبال قارة إفريقيا،كما يوجد فيها جبال تيبستي، و الهقار و العوينات و كذلك داركنزبيرغ.

السهول:تنقسم إلى نوعين:السهول الساحلية تمتد على طول سواحل البحر المتوسط شمال القارة وتمتاز بقلة اتساعها نتيجة لاقتراب سلاسل جبال الأطلس من البحر المتوسط،ومناخها معتدل كما تمتد على طول سواحل المحيط الأطلسي و الهندي،و السهول الفيضية والأنهار تمتد على طول انهار القارة الرئيسية مثل نهر النيل الذي يعد من أطول الأنهار إذ يبلغ طوله 6695كم،ونهر الكونغو والنيجر والأورانج والزمبيزي الذي توجد فيه شلالات فيكتوريا الواقعة على الحد الفاصل بين زامبيا و زيمبابوي،أما عن البحيرات الاستوائية مثل بحيرة فيكتوريا،بحيرة تشاد وتانا[1].

[1]– صفاء شريم،"تضاريس قارة إفريقيا"،09-05-2016،نقلا عن:mawdoo3.com تم تصفح الموقع يوم26-05-2020 على الساعة23:35.

الشكل2 تضاريس إفريقيا.

المصدر:خريطة تبين تضاريس إفريقيا نقلا عن:geographybbsate.blogspot.com

تم تصفح الموقع يوم27-05-2020 على الساعة23:10[1].

المطلب الثاني:النظام السياسي في إفريقيا

تعاني الدول الإفريقية من حالة عدم الاستقرار في النظام و القانون،خصوصا مع تعاظم المشكلات الأمنية و كثرتها مثل الانقلابات العسكرية و الصراعات والحروب الأهلية(تتعلق بكيان وسيادة الدولة)،هذا من جهة ومن جهة أخرى مشكلات انتهاك حقوق الإنسان والتدهور المؤسسي وتنامي صراع النخب ،بالإضافة إلى مشكلات مع العالم الخارجي سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي مما ينتج عنه تدخل في الشأن الداخلي للدول الإفريقية[2]،وقد شهدت إفريقيا تحولات متسارعة خلال الفترة1988-1992عقب احتجاجات جماهيرية وضغوطات

[1]-انظر الملحق رقم2.

[2]-بن بختي عبد الحكيم،المعارضة و الترسيخ الديمقراطي في إفريقيا-دراسة مقارنة،أطروحة دكتوراه،جامعة وهران2،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2016-2017،ص95.

دولية،فقد قامت 33دولةافريقية جنوب الصحراء بتقديم ضمانات لاحترام الحقوق المدنية سنة1994،شهدت 16دولة افريقية انتخابات تعددية وتنافسية،وبعد مرور أكثر من عقد على الزمن من بداية عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا،مازالت النتائج غير واضحة فثمة تزايد نحو العنف للوصول الى السلطة والمحافظة عليها[1]،فإذا تطرقنا إلى الانقلابات العسكرية فنجد أمثلة كثيرة مثل:الصراع في الكونغو الديمقراطية وبعد حرب أهلية طويلة وضعت أوزارها عام 2003،تشكلت حكومة انتقالية أعقبها إجراء أول انتخابات رئاسية تعددية أسفرت عن جوزيف كابيلا رئيسا لها،بعدما أدارتها وراقبتها الأمم المتحدة بقدر كبير من الشفافية،لكن في نوفمبر2006انطلقت من إقليم كيفو الشمالي حركة تمرد مسلحة من جانب ما عرف باسم "المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب" الذي يبلغ قوامه 5000الاف مقاتل بزعامة "نكو ندا" و "تغولي" من أصل توتسي ولاحتواء هذا التمرد تم التوقيع على اتفاق يقضي بدمج قوات "نكو ندا" مع وحدات القوات المسلحة للكونغو الديمقراطية،لكن مع الدعم الإقليمي الذي يحظى به المتمردون برر نكو ندا القتال ضد الحكومة بدعوى حماية السكان ذوو الأصول التوتسية من هجمات متمردي الهوتو الروانديين وأكد انه سيستمر بالقتال حتى يطيح النظام إن لم تتخلص الحكومة من القوات السلبية[2]،أما في السودان فقد كان الصراع بين المؤتمر الوطني و الحركة الشعبية لتحرير السودان،حول منطقة آبيي الغنية بالنفط وقد كاد هذا الصراع يعصف باتفاق السلام الذي وقعه الطرفان سنة2005،ونتيجة لفشل المحادثات التي عقدتها اللجنة العليا التي شكلها الطرفان،قررت الحركة الشعبية لتحرير السودان تعليق مشاركتها في حكومة الوفاق الوطنية سنة2007،ورغم عودتها لصفوف الحكومة السودانية ظل الخلاف بينها وبين المؤتمر الوطني حول منطقة آبيي مستمرا،وبعد فترة من التصعيد عقد الطرفان سلسلة من الاجتماعات أسفرت بشأن آبيي في 07يونيو2008وتضمنت خارطة الطريق أربع نقاط نذكر منها:عودة المدنيين إلى المنطقة بعد تطبيق الترتيبات الأمنية،وإنشاء إدارة مدنية ضمن الحدود المؤقتة ترأسها الحركة الشعبية ويكون حزب المؤتمر الوطني نائبا للرئاسة،وتقاسم عائدات النفط في

[1]-حمدي عبد الرحمان،إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟،ط1،مكتبة مدبولي،2007،ص ص45-46.

[2]-"**التقرير الاستراتيجي الافريقي2007-2008**"،جامعة القاهرة،معهد البحوث والدراسات الإفريقية،مركز البحوث الإفريقية،2008،الإصدار الخامس،ص ص249-250.

منطقة آبيي وفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل،ويساهم الطرفين بنسبة مئوية متفق عليها من العائدات في صندوق لتنمية المناطق الواقعة على الحدود بين الشمال و الجنوب ،وكان انفصال السودان سنة 2011 نتيجة حتمية لهذا الصراع ولم تتعافى السودان من هذه المشاكل بعد،كما أن الصومال التي عانت من أعمال قتل ومذابح ومجاعة و نزوح وتسرب من التعليم نتيجة الصراع فيه بين المقاومة الصومالية والحكومة الصومالية التي تدعمها أثيوبيا،ولازالت الصومال تعاني من تبعات هذا الصراع إلى يومنا هذا[1]،وهناك ظاهرة تكثر في قارة إفريقيا وهي تمديد الفترة الرئاسية للرؤساء الأفارقة للاستمرار في مناصبهم ويحوزون تعديلات دستورية لإزالة القيود المفروضة على فترة الرئاسة والتي عادة ما تكون محكومة بفترتين وهذا ما يطلق عليه العجز الديمقراطي[2]والعديد من الدول الإفريقية تتبنى أنظمة عسكرية ذات حزب واحد متسلط وتسمح بالتعددية في إطار مغلق لا يسمو إلى المعارضة،وقد أكد روبرت جاكسون وكارل روزبرغ على أن أفضل وصف للأنظمة السياسية الإفريقية المعاصرة هو الحكم الفردي[3].

المطلب الثالث:النظام الاقتصادي و الاجتماعي لإفريقيا

أولا:النظام الاقتصادي لإفريقيا:إن النظام الاقتصادي لإفريقيا مبني بشكل كبير على النفط و الغاز،وهذا لا يعني غياب موارد أخرى مثل الموارد المتجددة والزراعة،حيث تمتلك إفريقيا حوالي124مليار برميل من احتياطي النفط أي ما يقدر بحوالي12%من إجمالي احتياطي النفط العالمي،وتتركز هذه الثروة في البلدان الإفريقية الآتية:نيجيريا_الجزائر_مصر_انجولا_السودان وغينيا الاستوائية إضافة إلى الكونغو وجنوب

[1]–المرجع نفسه،ص225.

[2]–حمدي عبد الرحمان،"الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا"،مجلة قراءات افريقية،15نوفمبر2018نقلا عن:https://w.w.w.qiraatafrican.com تم تصفح الموقع يوم21–10–2019على الساعة21:00.

[3]–أمحمد رفيق زغراب،دور الجيش في الحياة السياسية في بلدان غرب إفريقيا،مذكرة ماجيستر،جامعة الجزائر03،كلية العلوم السياسية العلاقات الدولية،2013،ص76.

إفريقيا،أما فيما يخص الغاز الطبيعي فتمتلك حوالي 500تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي بالإضافة إلى الألماس واليورانيوم[1].

أما فيما يخص الزراعة فإفريقيا غنية بالأراضي الزراعية حيث تمثل الزراعة أهمية بالغة، فهي تشكل مصدرا مهما يمكنه المساهمة في تحقيق التنمية حيث يعتمد 70% من سكان القارة عليها،وتقدر نسبة الأراضي الصالحة للزراعةب35%من إجمالي مساحة القارة الذي يبلغ33مليون كم[2]،لكن يبقى تمويل هذا القطاع ضعيفا مما يشكل عائقا في وجه القارة لتحقيق الاكتفاء الذاتي،نذكر بعض المحاصيل:الذرة بأنواعهاتنتج5%من إجمالي الإنتاج العالمي أما الأرز فيقدر إنتاجه السنوي بحوالي 9ملايين طن،القمح و الشعير يقدر إنتاج القارة الإفريقية ب2%من الإنتاج العالمي بالإضافة إلى إنتاجها حوالي1,5مليون طن من القهوة آي مايعادل22%من الإنتاج العالمي و200الف طن من الشاي،وأيضا قصب السكر وزيت النخيل والكاكاو إضافة إلى الحمضيات الموز الأناناس،المانجو،المشمش،ويتم تصدير بعضها للخارج وتعد مصدرا من مصادر دخلها القومي[2].

الشكل 03:خريطة الثروات الطبيعية في أفريقيا.

[1]–حسنين عماد شبع،"مالا تعرفه عن الثروات الإفريقية"،مركز الدراسات الإفريقية،14اكتوبر 2018 نقلا عن:africanx.iq تم تصفح الموقع يوم 16ديسمبر 2019 على الساعة20:00.

[2]–"الزراعة في إفريقيا"،مجلة إفريقيا قارتنا،العدد السابع،سبتمبر 2013،ص ص1–2،نقلا عن:w.w.w.sis.gov.eg تم تصفح الموقع يوم 16ديسمبر 2019 على الساعة 17:30.

المصدر:خارطة الثروات الطبيعية في إفريقيا نقلا عن:sites.google.com تم تصفح الموقع يوم22مارس2020 على الساعة21:00[1].

[1]-انظر الملحق رقم 03.

ورغم أن قارة إفريقيا تعتبر مصدرا للطاقات المتجددة مثل الرياح،الطاقة الشمسية والكهرباء،إلا أنها لا تزال تعاني من مشاكل في هذه المجالات مثل غياب الكهرباء في كثير من الدول الإفريقية،وقد لجأ البنك الدولي إلى تمويل مشاريع من شأنها توفير الكهرباء لقرابة 80مليون شخصا في نيجيريا وأيضا السنغال موزمبيق وزامبيا[1]،ويرجع انخفاض نصيب القارة من الإنتاج العالمي للطاقة إلى التخلف الاقتصادي نظرا لعدم إتمام عمليات المسح الجيولوجي للقارة ،وعدم توفر رأس المال لإتمام عمليات التنقيب واستغلال الإمكانات المتاحة لزيادة إنتاج مصادر الطاقة المختلفة ،لاسيما توليد الكهرباء المائية من المساقط المائية الطبيعية،إضافة إلى أن هناك ضعف لمركب النشاط الاقتصادي الإفريقي واهم ما يوضح هذا ضعف الإمداد الكهربائي للسكان على الرغم من امتلاكها لأكثر من 15% من إجمالي إمكانات توليد الكهرباء المائية في العالم، ويعاني أكثر من 70%من سكان إفريقيا جنوب الصحراء من عدم إمدادهم بالكهرباء[2].

ثانيا:النظام الاجتماعي لإفريقيا:إن المجتمع الإفريقي عبارة عن خليط مجموعات بشرية تنقسم إلى عناصر وهي كالآتي:الساميون ويسكنون شمال إفريقيا ويتكلمون لغات سامية ويسهل تمييزهم عن غيرهم لوضوح طابع الجزيرة العربية عليهم ،أما الحاميون وهم الذين لا يتكلمون لغات سامية ولا زنجية وفيهم سمات الجنس القوقازي مع بعض العناصر الزنجية وهؤلاء سكان الصومال وإثيوبيا وبعض مناطق شمال إفريقيا،أما فيما يخص الزنوج فينقسمون إلى قسمين:أ-البانتو وهو اسم اللغة التي يتحدثون بها وأطلقت عليهم ب-الزنوج وهم يسكنون غرب إفريقيا ولا يتكلمون لغة البانتو،أما عن النيليون وجاءت تسميتهم نسبة إلى النيل الذين يعيشون حوله والنيلين الحاميين خليط جنس خليط من النيليين و الحاميين،أما فيما يخص البوشمان و الهوتنتوت وهم بقايا أجناس قديمة يعيشون في خط يمتد من الصومال إلى انجولا،وفي جنوب هذا الخط وقد أفرزت البيئة الإفريقية وجود قبائل ذات نفوذ قوي داخل و خارج دولها بل ويتعدى

[1]-هذا هو بيت القصيد، «تعزيز واستخدام الطاقة المتجددة في إفريقيا"، نقلا عن:https://w.w.w.albankaldawli.org تم نصفح الموقع يوم16ديسمبر2019على الساعة21:00.

[2]-"**التقرير الاستراتيجي الافريقي2007-2008**"،مرجع سابق،ص ص318-321.

الدولة الواحدة وتتميز هذه القبائل بالقوة البشرية و الاقتصادية والأمنية نتيجة لهيمنة القبيلة على الواقع الإفريقي وفيما يلي ذكر لبعض القبائل الافريقية :

1-قبائل الهوسا:يمتد الموطن الاقليمي لهم من جبل الهواء في النيجر إلى منطقة جوس بلاتو وسط نيجيريا،ومن بحيرة التشاد مرورا بإمبراطورية السونغاي القديمة على طول وادي نهر النيجر،ويعد أبناء قبائل الهوسا الموزعين على مساحة جغرافية واسعة والمجموعة العرقية الكبرى بالأقاليم الشمالية بنيجيريا وقد أصبح الإسلام الدين الرسمي على أيدي المسلمين القادمين من شمال إفريقيا ومن مالي والدول المجاورة.

2-قبيلة الفلاتة:توجد في أرجاء شمال إفريقيا من نهر النيجر حتى نهر السنغال،والفولا يشكلون الطبقة الحاكمة السياسية في نيجيريا الشمالية وتعد فرع من فروع مجموعة الحاميين الشماليين الذين انتشروا في السودان الغربي وأعالي السنغال وتنقسم إلى:الفولا الماشية تمثل الدماء الحامية في نيجيريا ويتميزون بالمحافظة على الدين الإسلامي،و التمسك بالعادات و التقاليد،والفولا المستقرون حيث امتص الزنوج عناصرهم عن طريق التزاوج ويتكلم الفولا لغة فوفولدي وللفلاتة تأثير في غرب إفريقيا وتنتشر في عدة دول افريقية مثل نيجيريا و الكاميرون وإفريقيا الوسطى و السودان وهو ما جعلها قبائل ذات ثقل اقتصادي واجتماعي و سياسي.

3-قبائل البانتو:يحتل البانتو ثلثي إفريقيا من خلال تحديدهم بالمعيار اللغوي،وينقسمون إلى مجموعات الآتية:

أ-البانتو الشرقيين:ينتشر توزيعهم في أوغندا شمالا إلى كينيا وتنزانيا وزامبيا و الموزمبيق وحتى شمال نهر الزمبيزي.

ب-البانتو الجنوبيين:في جنوب نهر الزمبيزي وكونتي وهو اقليهم فسيح يشمل:زيمبابوي و موزمبيق وبوتسوانا وجنوب غرب إفريقيا وناميبيا[1].

[1]-نجم الدين السنوسي،"دور القبيلة في افريقيا"،مجلة قراءات افريقية،10ديسمبر 2018،نقلا عن: https://qiraat african.com تم تصفح الموقع يوم06ديسمبر 2019 على الساعة 14:44.

ج- البانتو الغربيين:يمتد توزيعهم من الأطلنطي شمال نهر كونتي إلى غرب زيمبابوي،ومحور البحيرات العظمى في غرب إفريقيا وجنوب الكاميرون والغابون إلى جنوب السودان.

وقد حدث اختلاط بين البانتو والبوشمن والهوتنتوت وهو ما ترك آثار سلالية في البانتو ،وخصوصا في قبائل الزولو والسواري والماديل،ما أدى إلى الانتشار الواسع لقبائل البانتو وتحولها إلى قوة اجتماعية و اقتصادية في عدة دول مثل جنوب إفريقيا حيث يبلغ عددهم 24مليون نسمة،وكذلك زامبيا زيمبابوي وأوغندا وكينيا.

د- قومية الاورومو:كبرى القوميات الإثيوبية يشكلون تقريبا ما يعادل 50%من العدد الكلي للسكان ولغتهم مكتوبة وتعد من اللغات الحامية وينقسمون الى خمس مجموعات تدعى أحيانا قبائل لكنها تجمع لأشخاص ينحدرون من سلف مشترك،ونسبة المسلمين تبلغ 80%وقد سعى الاورومو إلى تشكيل جبهات تحرير ضد قومية" الأمهرا" المسيحية،بالإضافة إلى أن سيطرة الاورومو على وسط أثيوبيا أتاحت لها امتلاك أكثر مناطق الهضبة الأثيوبية الاستوائية إستراتيجية والتي تعد قلب الهضبة الأثيوبية.

ح-قبيلة النوير:توجد في أعالي النيل بالسودان وتمتد إلى داخل الأراضي الإثيوبية،وهي من القبائل النيلية ويبلغ عددهم مليون نسمة وكثرة المستنقعات في منطقتهم هو ما أدى إلى صعوبة اختراق مناطقهم وقد زاد ذلك من عزلتهم ونزوعهم إلى الاستقلال والاعتزاز بالنفس،وتعد نموذجا للقبائل البدائية وتشكل القبيلة الوحدة الاجتماعية و الإدارية لحياتهم،وهي من جنوب السودان التي ضم أجزاء منها إلى أثيوبيا وهي من القبائل المؤثرة في جنوب السودان حيث تعرف بالقوة وخوض الحروب على القبائل الأخرى[1]، كما ان الدين له دور مهم في تعبئة الموارد لمعالجة مشاكل المجتمع ويرفع مستوى الوعي لدى الأفراد مثال ذلك الجماعات الاثنية

[1]-نجم الدين السنوسي،مرجع سابق.

و الطرق الصوفية في السنغال،وتكون هذه الإثنيات بمثابة المجتمع المدني الذي له القدرة على تعبئة الأفراد في اتجاه معين[1].

[1]–محمد عبد الستار،"الديانات الإفريقية وتأثيرها على الحياة الاجتماعية للأفارقة"،مركز الدراسات الافريقية،18ديسمبر2016،نقلا عن:africanx.iq تم تصفح الموقع يوم16ديسمبر2019 على الساعة21:30.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للتعاون الدولي

المبحث الأول:التعاون الدولي ضمن المدارس الفكرية للعلاقات الدولية

إن التعاون والصراع بمثابة كفتي ميزان في العلاقات الدولية،أي أنها جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية وازدادت ،أهميته في الجوانب النظرية والعملية مع مرور الوقت لذا وجب دراسة إمكانية التعاون الدولي وتحقيقه وإيجاد فرضيات عملية وقابلة للتطبيق بخصوص عملية التعاون الدولي،كما أن البحث في آليات التعاون الدولي وشروطه والعوامل المؤثرة فيه، واتفاقه المستقبلية من بين المسائل التي يحاول منظرو العلاقات الدولية دراستها، ولقد تعددت المقاربات التي حاولت تفسير ظاهرة التعاون الدولي وعليه تعتبر المدرسة الواقعية،الليبرالية،البنائية من أكثر المدارس التي تناولت التعاون الدولي مع وجود العديد من التيارات داخل كل مدرسة،وان اختلفت الرؤى حول مسألة التعاون الدولي يظل الهدف واحدا ألا وهو كيفية تحقيقه ومعوقاته.

المطلب الأول:المدرسة الواقعية

يعتقد الواقعيون التقليديون أمثال مورغانثو أن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين،وهو ما يقودها حتما نحو التصادم والحروب كأمر لا مفر منه[1]،هذا المفهوم التقليدي للمعضلة التي تجعل التعاون فيما بين الدول اقل احتمالا[2]،ذلك لان الافتراضات الاساسية للواقعية تكمن في نظرها بان الدولة هي الوحدة الاساسية للتحليل وتتصرف بعقلانية لتحقيق مصالحها الوطنية،والأمن والقوة هما قيمتان جوهريتان للدولة،بالإضافة إلى أن الواقعية تعتبر أن النظام الدولي يتميز بالفوضى،ومن ثم تنظر إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها لتحقيق مصالحها القومية بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها على مصالح الدول الأخرى وبالتالي هي نظرة متشائمة حيال التعاون الدولي[3]. وتركز النظرية الواقعية الجديدة أو البنيوية

[1] -Martin Griffths and Terry O'callahan,International Relation :the Key concepts,(London ,new York "Routledge ,Taylor and Francis e-Library ",2001),pp261-262.

[2] -GOO Lee,Cooperation Under the Security Dilemma :Evolving inter-korean RelationIn The Early 1990 :the korean journal of defense Analysis, vol, XVII, No-03,(winter2005)p-29 .

[3] –إسماعيل صبري مقلد،العلاقات الدولية:دراسة في الأصول والنظريات،ط5(الكويت:ذات السلاسل،1987) صص18–22.

على فوضوية النظام الدولي[1]،والفوضى لا تشير فقط إلى عدم وجود حكومة مركزية عالمية فحسب،بل أيضا تشير إلى خطر أن تصبح الدولة هدفا لأعمال العنف بسبب عدم وجود سلطة شاملة لمنع ذلك،وتعتقد الواقعية أن الفوضى الدولية تجعل تحقيق التعاون أمرا صعبا،ويمكن أن تقرر التعاون فقط عندما ترى أنها ستصبح بحالة أفضل جراء هذا التعاون[2]،كما ترى بان التعاون بين الدول له حدود فهو مقيد بمنطق التنافس الأمني الذي لا يلغيه التعاون مهما كان حجمه[3]،وبدلا من اهتمام الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح كلا الدولتين المتعاونتين،ينبغي أن تكون الدول عموما على دراية بالمكاسب التي يحققها الطرف الآخر،وفي ظل استمرار الدول الدائم للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تنعدم فيها الثقة يبقى التعاون هدفا يصعب تحقيقه و الحفاظ عليه[4]،ويستندون إلى نموذج معضلة السجين لشرح ما سبق،فهي عبارة عن لعبة غير صفرية يؤديها سجينان يشتبه في أنهما ارتكبا معا جريمة ولكن لم يعترف اي منهما بعد،فيتم وضعهما في زنزانتين منفصلتين لمنعهما من التواصل مع بعضهما البعض ويقال لكل سجين التالي:ا–في حال عدم اعتراف اي منهما يخرج كلاهما من السجن،ب–في حال اعترافهما يسجن كلا منهما،ج–في حال اعتراف واحد منهما وأعطى دليلا واضحا يدين به الآخر يكافأ به ويبقى الآخر مسجونا لفترة طويلة وبما أن الاعتراف يمثل الحل الأفضل بالنسبة لكل سجين بصرف النظر عما يفعله الآخر،من الطبيعي حينئذ أن يعترف كلاهما حين يغيب التعاون بينهما،كما يمكن أن يكونا بحال أفضل من هذه المعادلة لو وافقا على التعاون وعدم الاعتراف[5]،بشكل عام تجادل الواقعية الجديدة بان هناك

[1]-Stephan M.Walt,InternationalRelations, One World, Many Theories,in :Daniel J .Kufman and others,Understanding international relation :the value of alternative lenses,4th.ed(united state of America :theMC Graw-hill companies,1999),p .32.

[2] -Lorenzo Valeri,Puplic-Private cooperation Andinformation Assurance :ALiberal Institutionalist Approach,within :JohanEriksson and Giampiero Giacomello international relation and security in the digitale age(london and new york :routledge,2007)p.145.

[3] -Johan J.Mearshaimer,thefalse promise of international institutions,international security,vol.19,No 3 ,(winter,1994-1995),pp.7-9.

[4]–جون بيليس،الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة في كتاب:جون بيليس وستيف سميث،عولمة السياسات العالمية،ترجمة ونشر :مركز الخليج للأبحاث،ط1،(دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004)ص421.

[5]–مارتن غريفيثس و تيري اوكلاهان،المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية،ط1،(الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2008)،ص393.

حدودا معينة لهذا التعاون في ظل حالة الفوضى،التي تخاف فيها الدول من عدم التعاون على المدى الطويل لأنه قد يؤدي إلى الفشل في تحقيق مكاسب محتملة،لان احتمال عدم التعاون أو الانحراف من جانب الشركاء يترك الدول بحالة لسوأ بكثير من ذي قبل[1]،ومع أن الواقعية الدفاعية ترى سهولة إيجاد مساحات تكون فيها المصالح القومية متجانسة وعدها أساسا للتعاون ونقطة بداية لبناء مؤسسات دولية،فإنها تعتقد عدم إذعان الدول ولجوئها إلى الغش فيما يتعلق بمصالحها القومية خصوصا في السياسات الأمنية[2]،إلا انه لا بد ان نقر بالنظرة المتشائمة في مسألة التعاون الدولي خلال فترة الحرب الباردة لم تحظ بتأييد كل الكتاب ضمن المدرسة الواقعية البنيوية،فهناك اعتقاد بين الكثير من الباحثين والسياسيين انه ينبغي تعديل وجهة النظر التقليدية لأصحاب النظرية الواقعية الجديدة العاديين واستبدالها[3]،حيث ظهر كتاب واقعيون آخرون يطرحون تقييما أكثر تفاؤلا فيرى (Charles Glaser)مثلا انه خلافا للحكمة التقليدية ليست النزعة العامة القوية للخصوم في التنافس نتيجة منطقية وحتمية للافتراضات الاساسية للواقعية البنيوية،وعلى الرغم من قبوله بكثير من تحاليل وافتراضات الواقعية الجديدة يجادلGlaserبأنه يوجد نطاق واسع من الظروف التي تمكن الخصوم من تحقيق أهدافهم الأمنية على أفضل وجه عبر سياسات التعاون،بدلا من سياسات تنافسية في مثل هذه الظروف سوف تختار الدول التعاون بدل التنافس وتسمى هذه الفئة من الواقعية "الواقعية المشروطة"[4].

استنادا إلى ما سبق يمكن القول أن المدرسة الواقعية تطغى عليها النظرة التشاؤمية إلى حد كبير بشأن التعاون طويل الأمد،حيث أن أسبابا مثل رؤية الدول لمكاسبها ومقارنتها بمكاسب الآخرين،والشكوك المتبادلة والخوف من الغش والخداع والاهتمام بالمصلحة الخاصة للدول في ظل الفوضى التي تشكل في رؤيتهم عقبات جدية تعتري عملية التعاون إلا في حالات تحقيق التعاون ذات الفائدة المؤكدة والقصيرة الأجل لتحقيق أهداف الدولة العليا.

[1] -KateO'Neill,J'orge Balsiger,and stacy D.Van Deveer,Actors,Norms,and Impact :Recent International Cooperation Theory And The Influence Of Agent –Structure Debate,Annu.Rev.Polit.Sci-2004.p152.

[2]-Stevan L lammy,Contemporary Mainstream Approach,Neo-Realism and Neo-liberalism,in :John Baylis and Stevan Smith (Edition) :The Globalization of world politics : an introduction to international relations,(Oxford university press,2001).p187.

[3]–جون بيليس،مرجع سابق،ص421.

[4]–المرجع نفسه،ص ص421،422.

المطلب الثاني:المدرسة الليبرالية

تتلخص أهم الفرضيات الاساسية لليبرالية الجديدة في أن الأفراد و الدول بناء على العقلانية (التي تنعكس في قدرة الأطراف على ترتيب درجة أفضلياتهم واختيار أحسن أمثلية متاحة)يملكون على حل المشاكل والعمل الجماعي،و التعاون الدولي من اجل الاستفادة المتبادلة مرغوب وممكن في الوقت نفسه،وللفاعلين الزاخرين من غير الدول دور كبير،والدولة متعددة المراكز والقضايا وليست متحدة تماشيا بين التنافس بين الضغوط الداخلية والدولية فضلا عن تركيز الليبرالية الجديدة على السلام الديمقراطي والمكاسب المطلقة مقابل النسبية،وذلك بمحاولة الدول تشكيل أنظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة ولتكون وسيلة فعالة للتعاون الدولي[1]،بالإضافة إلى تجاوزها الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتصل إلى وضع لبنات للتعاون الدولي عن طريق دعم المنظمات و المؤسسات الإقليمية والدولية التي يتنامى دورها بشكل كبير[2]،فالليبراليون الجدد سعوا إلى إيجاد آليات من شأنها أن تكون وسيلة لخلق الثقة بين الدول،وأداة لقياس والتأكد من نوايا بعضها البعض وإطار للتفاعل بينها،هذه الآليات تتمثل في المنظمات والمؤسسات الدولية،يجادل كيوهين في كتابه"بعد الهيمنة" أن الدول يمكن أن تتعاون حتى في ظل بيئة فوضوية والمؤسسات الدولية تسهل هذا التعاون على اعتبار أن الدول كيانات عقلانية تسعى لتشكيل منظومات دولية بناء على قاعدة المصالح المشتركة،هذه المصالح تعجز الدول عن تحقيقيها بمفردها وهنا تبرز الحاجة للتعاون[3].

إن المؤسسات الدولية تلعب دور الوسيط في التفاعل والتواصل بين الدول،إذ توفر فرص الالتقاء والتحاور وتحسين النوايا وزرع الثقة بين الأعضاء،بالإضافة إلى أنها مناسبة لطرح

[1] -See :Men Honghua,Critiques Of The Theory Of International Rigimes :The View Points Of Main Western Schools of thought.
http://w.w.w.irchina.org/en/PDF/Mhh1.PDF

[2]–محمد عصام لعروسي، العلاقات الدولية:شيء من النظرية والتطبيق،موقع:الحوار المتمدن–العدد16،1766–12–2006،على العنوان الالكتروني:
<https://w.w.w.ahewar.org/debats/show.art.asp?aid=83543>/.

[3]–محمد الطاهر عديلة،تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية،دراسة في المنطلقات و الأسس،أطروحة دكتوراه،جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2014–2015،ص195.

المشكلات المشتركة وحل النزاعات العالقة وفي نفس الوقت إطار لرسم المصالح المشتركة والأهداف المستقبلية للجماعة البشرية ككل[1]،هذا من اجل الشفافية والوضوح في صناعة القرار الخارجي وتوسيعه ليشمل فاعلين جدد،وهناك جملة أسباب يمكن اعتمادها من اجل دمقرطة العلاقات الدولية وتغليب المظاهر التعاونية على الصراعية[2]،وموقف الليبرالية الجديدة من التعاون الدولي ينبع من كونها تركز على مصالح الدول في المجالات الاقتصادية والشؤون البيئية مع العلم بعدم إهمالها للحجج العسكرية والأمنية وبسبب تركيزهم الاقتصادي أكد العلماء الليبراليون الجدد أن الدول تسعى لتحقيق ومواقعها الفردية بصرف النظر عن الفاعلين الآخرين[3].

آن الأنظمة الدولية كما يعرفها كيوهين "بأنها مجموعات المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات صنع القرار تحد من تكاليف المعاملات بالنسبة للدول،وهذا هو تكاليف صنع الاتفاقات وتنفيذها"[4]،وهي تلعب دورا مهما حيث توفر أداة ضرورية لتقييم موثوقية المعلومات والتغلب على الغش والخداع من جانب الدول الأخرى المشاركة في عملية التعاون[5].

بحسب "نظرية الاستقرار المهيمن"فالتعاون مرتبط ببنية تتسم بالهيمنة(أي نظام يشرف عليه قائد مهيمن)تدفع إلى احترام المنظومة الدولية،وتؤمن تقاسم الخيرات الجماعية،لكن شريطة ألا يهدد الراكبون المجانيون هذا التقاسم ويقصد بالراكبون المجانيون هم الذين يستهلكون أكثر من نصيبهم العادل من الموارد العامة أو أعبائهم اقل من حصة عادلة من تكاليف الإنتاج[6]،كما أن المهيمن قادر على تغيير البنية الدولية لصالحه من خلال تقديم سلع أساسية للقوى الصغيرة

---

[1]–المرجع نفسه،ص196.

[2]–عبد النبي بورزيكي،هل التعاون الدولي حقيقة آم مجرد" يوتوبيا"،المجلة العربية للعلوم السياسية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد28،خريف2010،ص111.

[3] -Lorenzo Valeri,op cit,p.147.

[4]–مارتن غريفيثس وتيري اوكلاهان،مرجع سابق،ص228–426.

[5] -Lorenzo Valeri,op cit,p147.

[6]–ينظر:

<http://translate.google.com/translate?hl=ar&long pair=en%7car&u=http://w.w.w.answers.com//Topic:Free-rider-probleme>

لكي تقبل الخضوع للنظام المهيمن[1]،أما نظرية الاعتمادية المتبادلة،فقد اهتمت بالتعاون الدولي وأظهرت أهميته من خلال تناولها لإمكانية تنظيم التعاون الدولي في الاقتصاد السياسي العالمي عند وجود مصالح مشتركة،لكنها لم تبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول،اي أنها تفترض مسبقا وجود مصالح عامة متبادلة،وتحاول فحص و تحليل الظروف التي تؤدي هذه المصالح للتعاون[2]،ولقد تم التركيز على أبعاد التعاون الدولي وعلى التداخل في العلاقات وان زيادة التشابك والتداخل في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر يمكن أن يقود إلى تعزيز حالات السلم وتقليص احتمالات الصراع بينهما من خلال تقوية أواصر التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التقني[3].

إن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي مثلا سوف يمنع الدول من استخدام القوة ضد بعضها البعض،لان الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين[4]،في حين الاعتماد المتبادل والتقسيم الدولي للعمل يولدان الفاعلية وتحصيل الحد الأعلى من الثروة،فحينما يتم نشر شبكات الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة،تتم إقامة أسس السلام والتعاون في عالم فوضوي قائم على المنافسة،وتتعاون الدول في المنظومة الدولية لان هذا التعاون تنتج عنه الفوائد والنمو السريع[5]،كما أن ثورة المعلومات أدت إلى ازدياد عدد قنوات الاتصال بين المجتمعات إلى حد كبير،كما غيرت أساليب الاعتماد المتبادل المكثف حيث أنها أدت إلى ازدياد دور الأفراد والمنظمات غير الحكومية،الأسواق المالية بشكل يؤثر في أجندة صناع القرار[6]،ليفكروا باتجاه التعاون الدولي في مجالات شتى،ولان التعاون الدولي أصبح ظاهرة واسعة الانتشار،ظهر نهج نظري جديد لشرح ذلك منها نظرية النظام،والليبرالية المؤسسية الجديدة،ويمكن تحديهما الرئيس

---

[1]–أليس لاندو،السياسة الدولية النظرية والتطبيق،ترجمة د.قاسم المقداد،(دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب"سلسلة الترجمة–2–"،2008)،ص 39،40.

[2] -Robert O.Keohan-After Hegemony :Cooperation And Discord In The World Political Economy,(New jersey Princeton university press,1984),p.6.

[3]–وسن إحسان عبد المنعم العزاوي،الاتحاد الاقتصادي و النقدي الاروبي وانعكاساتها على الاقتصاد العربي(الأبعاد السياسية والاقتصادية)،رسالة ماجيستر غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،بغداد،2001،ص 227،228.

[4] -Stephan M .Walt,opcit,p .32-33.

[5]–أليس لاندو،مرجع سابق ،ص35.

[6] -Robert Keohane and Joseph .S.Nye,Jr,Power And Interdependence In The Information Age,Foreign Affairs,Vol.77,No.5(September/october,1998).

للنهج السائد في ادعائهما أن الدول مهتمة بتعظيم مكاسبها المطلقة أكثر من مكاسبها النسبية وقد فتح هذا فرصة لدراسة التعاون بصورة مشتركة،تعاون يؤدي إلى تجاوز مخاوفها[1].

ترى الليبرالية المؤسسية الجديدة التي ظهرت نهاية سبعينات القرن الماضي وثمانينات هان هناك إمكانية لتنمية نماط التعاون الدولي وتطويره في ظل تحقيق الوفرة المساواة و الأمن والمنافع المتبادلة بين الدول،بالاعتماد على المبادئ الأخلاقية و الشرعية الدولية و المنظمات العالمية،هذا مع إقرارها بفوضوية النظام الدولي[2]،وهي ترتبط بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان وهما: أولا يجب أن يكون من الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون،ثانيا أن يكون التغيير في درجة المأسسة يمارس تأثيرا قويا على الدول[3]،وعلى الرغم من أن الغش و الخداع عائق أمام التعاون فان مفتاح حل تلك المشكلة يكمن في المؤسسات[4].فهي توفر المعلومات وتزيد المصداقية وتنشئ نقاط الاتصال وبالتالي تقلل عدم اليقين[5]،كما تسهل التغيير في استراتيجيات الدول بحيث يمكن للدول ذات المصالح العقلانية الخاصة مواصلة التعاون بشكل موثوق مع الزمن[6].

إن وجود الأنظمة يدل على أن التعاون ممكن ضمن حلبة تسودها الفوضى،لان الفوضى لا تعيق التعاون بل تجعل تحقيقه صعبا[7]،بالإضافة إلى أن الأنظمة الدولية وسيلة داعمة للتعاون من خلال توفيرها للمعلومات حول توقع مشاركة الفاعلين في الحاضر والتزاماتهم المستقبلية لهذه الترتيبات،فالدول تبحث في نهاية المطاف في اتخاذ الإجراءات ضد السلوك غير متعاون

[1] -Kate O'Neill, J''orge Balsiger ,and Stacy D ,Van Deveer ,op cit ,p .153.

[2] –محمد بوعشة،التكامل و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة:دراسة في المفاهيم والنظريات،ط1،(بيروت:دار الجيل/طرابلس:دار الرواد،1999)،ص170.

[3] -Robert Keohane, International Institutions And State Power.(Colorado :westview press,1989).p.2.

[4] -John .J .Mearsheimer,op cit.p.18.

[5] -Robert O .Keohane,Accountability In World Politics .Scandinavian political studies,Nordic political science Association,Vol.29-No2,2006 ;p.77.

[6] -Martin Griffiths,Fifty key Thinkers In International Relation,(London and new york :routledge,2001),p.188.

[7] –ريتشارد لينل،الأنظمة الدولية في كتاب:جون بيليس وستيف سميث،عولمة السياسات العالمية،ترجمة ونشر:مركز الخليج للأبحاث،ط1،(دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004)،ص493.

الذي يعرقل تحقيق المكاسب الفردية[1]،وترى الليبرالية المؤسسية الجديدة أن"لعبة معضلة السجين" لا تقتصر على توضيح سبب تثبيط الفوضى للتعاون فقط،بل تشير أيضا إلى أن الدول تعترف بفوائد التعاون،فلا يمنعها من الانتقال إلى استراتيجيات تعاونية سوى توقعها أن الدول الأخرى سوف تتنصل من ذلك،ويتبين من لعبة معضلة السجين ضرورة تحديد آليات تقنع جميع اللاعبين بعدم وجود خطر التنصل[2]،خاصة أن العلاقات الدولية في رؤيتهم ليست لعبة ذات محصلة صفرية،وكثير من الدول تشعر بالأمان الكافي لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الخاصة بها،بغض النظر ما يؤول للذاخرين وان تبادل المنافع الناشئة عن التعاون ممكن لان الدول ليست دائما مشغولة بالمكاسب النسبية [3]،لكن هل التغييرات في تفضيل الاستراتيجيات كافية لإنشاء تعاون اكبر؟

تجادل الليبرالية الجديدة ان المؤسسات أدوات قادرة على إنتاج تعاون وذلك بمساعدة الدول على تغلبها على النزعة الأنانية بتشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد اكبر من التعاون الدائم مثلما هو الحال في"صندوق النقد الدولي"،واستمر الليبراليون المؤسساتيون في تكييف نظرياتهم وذلك راجع إلى أن الطرح الجوهري لهذه النظرية فقد برقه مع مرور الوقت،إذ أصبح ينظر إلى المؤسسات على أنها عامل مسهل للتعاون إذا كان يتماشى مع مصلحة الدول،لكن من الواضح أن المؤسسات لا تستطيع فض سلوكيات معينة على الدول إذا تنافت نع نصالحها الأنانية[4].

تعد الوظيفية من ابرز تيارات الليبرالية الجديدة،حيث ركزت على الوسائل التقنية و النمو الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية و البيئية واعتبرتها ضغوطا لا تقاوم من اجل التعاون الدولي[5]،وظهور المنظمات هو تلبية حقيقية لرغبات وظيفية للرأي العام و التكنوقراط على وجه الخصوص الذين يناصرون السير في اتجاه المسار عبر الوطني،ويرجع ذلك إلى التطور في

[1] -Lorenzo Valeri, op cit .p.147.

[2] –ريتشارد ليتل،مرجع سابق،ص508.

[3] -Scott Burchill,leberalism,within :Scott Burchill And Others,Theories Of International Relation, Theories of International Relation .3rd-ed-(new York :palgrave acmillan,2005).p65.

[4] -Stephan M.Walt.op cit.p 33 -34.

[5] –وسن إحسان عبد المنعم العزاوي،مرجع سابق،ص 227،228.

وسائل الاتصال وسهولة تبادل المعلومات مما أدى إلى خلق بنية مشتركة تتمثل في المنظمات الدولية التي تتعهد بانجاز مهام الاتصال و التقارب بين الدول و الشعوب[1]،كما يمكن بناء منظومة سلام عن طريق تشجيع أشكال التعاون الذي يلتف على سيادة الدول ولخصه رائد الوظيفية ميتراني في عبارته"الشكل يتبع الوظيفة"في إشارة منه إلى انه لا يمكن قيام تعاون إلا إذا تركز على بعض النشاطات النوعية التي يمكن ان تتم في سياق اوسع من الدول[2]،وقد رأى ميتراني أن الصراع والحرب نتيجتان حتميتان لتقسيم العالم الى وحدات قومية منفصلة،وهذه الدول عاجزة عن تحقيق السلام وتحسين المستوى المعيشي و الاقتصادي لمواطنيها،كما ان المشكلات الدولية اكبر من أن تجابهها دولة واحدة،حيث سعى ميتراني إلى نقل بؤرة الاهتمام من التركيز على القضايا السياسية المثيرة للجدل بطبيعتها وعلى رأسها قضية السيادة التي لا تتنازل عنها الدول بسهولة إلى المشكلات الفنية،ورأى أن الحل يكمن في تشجيع أشكال التعاون التي لا تمس السيادة بدرجة مباشرة والتفكيك الجزئي أو اللين للسيادة عن طريق الاقتصاد،ولجعل هذا ممكنا طرح فكرة "الانتشار" التي تعني أن التعاون في حقل واحد سيؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى ،وهذا بناء على أن التعاون الدولي في حقل ما ناتج عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون وسيؤدي إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى،ويعلم مبدأ"الانتشار" كيفية الاستفادة من التجارب التعاونية الناجحة وتوسيعها إلى قطاعات أخرى[3] .

ويمكن تلخيص المنهج الوظيفي في تطوير التعاون على الركائز الاساسية[4]:

-التعاون هو الطريق الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين في مختلف المجالات.

-إن التعاون والتكامل الاقتصادي يؤديان إلى الاتفاق السياسي.

---

[1]-محمد عصام لعروسي،مرجع سابق.

[2]-أليس لاندو،مرجع سابق،ص104.

[3]-محمد الطاهر عديلة،مرجع سابق،ص162-167.

[4]-هاني الياس خضر الحديثي،التعاون والصراع وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي،حولية العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،بغدادالعدد1،ايلول2001،ص3.

التعاون عبر المنظمات الوظيفية المتخصصة يؤدي إلى امتداد التعاون وتعاقبه في مجالات أخرى وفقا لمبدأ الانتشار التدريجي.

فالتعاون الدولي يبدأ بالتعاطي مع المشاكل العابرة للحدود(كالسيطرة على انتشار الأمراض)،حيث توجد إمكانية لتطبيق معرفة تقنية متخصصة على آمل أن النجاح في الترتيبات الوظيفية سيؤدي إلى جهود إضافية لإعادة إنتاج التجربة ضمن آلية دائمة التوسع[1]،كما اكتشف ميتراني دور المعرفة التوافقية بين النخب في تسهيل التعاون بين الدول إضافة إلى إقامة مؤسسات رسمية تفرض الاتفاقات التي تبرمها الدول وتدعمها مع تمتعها بالاستقلالية عن الحكومات الوطنية.

وقد جاءت الوظيفية الجديدة التي ترتبط بشكل خاص بآرنس هاس الذي اعترف أن الآلية الوظيفية أسهل على المستوى الإقليمي،خصوصا في إطار قيم مشتركة فهو يرى ضرورة إقحام السياسة والقوى السياسية في العملية التكاملية باعتبارها شرطا أساسي لنجاحها حيث يعرف التكامل"بأنه العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد،تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة"فهو يخضع لإرادة وإدارة الدول والحكومات لأنها سيدة المسارات التكاملية[2]،كما تقر بصعوبة فصل المسائل التكنولوجية عن المسائل السياسية أو تفاديا لنزاع بين لدول إذا كانت مكاسب التعاون موزعة بشكل غير عادل بين الدول[3]،كما ترى الوظيفية الجديدة أن التكامل يبدأ من مجالات سياسية دنيا مثل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكن لابد من التسييس التدريجي لعملية التكامل وانتقالها من ميادين سياسية دنيا إلى ميادين سياسية عليا،كقضايا الأمن القومي ويكون هذا بانتقال الولاء من الدولة القومية إلى الولاء للمنظمات

[1]–مارتن غريفيثس وتيري اوكلاهان،مرجع سابق،ص459.

[2]-Martin Griffiths, First Key Thinkers In International Relation, op cit .p.181.

[3]–مارتن غريفيثس وتيري اوكلاهان،مرجع سابق،ص459.

الإقليمية والمحلية لتنصهر الدول الإقليمية داخل دولة إقليمية واحدة،كما تشدد على دور النقابات والمجتمع المدني للدفع بمسار التكامل[1].

ركزوا الوظيفيون الجدد واهتموا باليات الانتشار وعوائقه ودرسوا مسائل مثل التعلم الاجتماعي و التعاون بين النخب السياسية باعتبار الوظيفية الجديدة المعروفة"بالفدرالية بالتقسيط" تعتمد على مهارة متعهدين سياسيين وخبراء تقنيين لتطبيق معرفة تسعى لحل مشاكل مشتركة[2].

أما نظرية السلام الديمقراطي التي ترى أن الدول الديمقراطية لا تستعمل القوة ضد بعضها[3]،أي انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي وذلك نظرا إلى أن الحروب بين الدول الديمقراطية نادرة،وتعتقد أن الديمقراطيات تسوي الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها عكس الدول غير ديمقراطية[4]،فهي تعتبر امتداد لفكر الليبراليين الدوليين خاصة أفكار كانط حول شروط السلام الدائم،ومع نهاية الحرب الباردة وما رافقها من ازدياد للنظم الديمقراطية أعطيت الفرصة لبعض المفكرين مثل مايكل دويل لطرح فرضية الارتباط بين اعتناق الدول للديمقراطية وتحقيق السلام الدولي[5].

تركز هذه النظرية على العلاقة بين المجتمع والدولة وأثرهما على السياسة العالمية إذ ترى أن السلوك الخارجي للدول امتداد وتعبير عن مختلف القوى والتفاعلات التي تحدث داخل الدول،والداخلي يحدد ماهو خارجي وتبني الدول للديمقراطية يعني أنها أصبحت مقيدة في سلوكها الخارجي بقواعد وقوانين داخلية تحد من اندفاعها نحو الخرب كوسيلة لتحقيق مكاسب

---

[1]–عبد القادر محمد فهمي،النظام السياسي الدولي:دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة،ط1،(عمان:دار وائل للنشر،1997)،ص92–95.

[2]–مارتن غريفيثس وتيري اوكلاهان،مرجع سابق،ص460.

[3] -Stephan M.Walt,op cit,p.35.

[4] -Bruce Russette,Why Democratic Peace ?,in :Daniel J.Kufman and others, understanding international relation :the value of alternative lenses,4thed .(united state of AMIRICA/the MC Graw-hill companies,1999),pp.349-350.

[5]–محمد الطاهر عديلة،مرجع سابق،ص167.

سياسية واقتصادية،كما أن القرار السياسي الخارجي تحت رقابة ومشاركة مختلف القوى والفواعل الدولية،إضافة إلى زيادة فرص التعايش والتفاهم والتعاون[1].

لكي يبرر العلماء الليبراليون رأيهم قاموا بعدة دراسات منها دراسة جيمس لي ري،فقد قام بدراسة مسحية ل14دراسة علمية قدمت بين عامي1975-1996والتي ركزت على العلاقة بين الديمقراطية والسلام من مختلف النواحي(الابستمولوجية والفلسفية والتاريخية والانثربولوجية والاقتصادية والسياسية)،وكان الجواب على السؤال المطروح هل تبني الدول للديمقراطية من طرف الأنظمة والحكومات يؤدي إلى السلام العالمي؟وكانت الإجابة هي نعم،لكن هناك نقاط عالقة وتحتاج إلى تفسير من أنصار نظرية السلم الديمقراطي فالعديد من الأطروحات العلمية أدت إلى نتائج معاكسة،والاعتقاد بأن الدول غير ديمقراطية تهدد السلم العالمي جعل من فكرة إزالتها أمرا مقبولا[2].

المطلب الثالث:المدرسة البنائية

تركز النظريات البنائية على تأثير الأفكار،وترى أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية-تاريخية،كما يولون أهمية للخطاب السائد في المجتمع،لان الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح،إذا فالبنائية تهتم بمصدر التغيير و التحول[3]،والبيئة الثقافية لا تؤثر في الحوافز التي تجابه سلوك مختلف الدول،بل أيضا تؤثر في طبيعة الدولة نفسها أو هوية الدولة[4] التي تؤثر في كيفية تعامل القضايا الدولية خصوصا قضية التعاون الدولي،وتؤكد البنائية أن الفوضى لا تعني حتمية الدفع بسلوك الدولة في اتجاه محدد،والفوضى هي ما تصنعه الدول منها ومن ثم فلا علاقة للتعاون الدولي بغياب السلطة المركزية بقدر ما

[1]-المرجع نفسه،ص168.

[2]-المرجع نفسه،ص168-169.

[3]-رنا علي خلف،البنيوية في العلاقات الدولية،أوراق دولية،مركز الدراسات الدولية،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة بغداد،بغداد العدد(168)،شباط2010،ص13.

[4]-حسن الحاج علي احمد،العالم المصنوع :دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية،منشور على موقع:
<http://hawari boumadian1520.Maktoobblog.com/1153358//>.

هو مرتبط بنوعية الثقافة السائدة في المنظومة[1]،ذلك لأنهم يعتقدون أن البنية الدولية ثقافة مشتركة وليس بنية مادية صرفة.

تقدم البنائية نفسها على أنها نظام للأمن التعاوني حيث تقوم بالتعرف الايجابي على الأخرى،وتعد تحقيق الأمن مسؤولية الجميع وهذا لا يعد اعتمادا على الذات التي تقول به الواقعية،وذلك لان الذات التي تبنى عليها المصالح هنا هي الجماعة ومن ثم فان المصالح القومية تكون المصالح العالمية،ومن هنا توجد أهداف ومصالح مشتركة ومخاطر مشتركة تقتضي تحقيقها وجود تعاون دولي.

ترى البنائية تحقيق التعاون الدولي تحت ظروف الفوضى،فكيفية توزيع الهويات والمصالح للدول المعنية(إلى جانب توزيع القوة المادية)،يساعد في توضيح ما إذا كان التعاون بينهما ممكن،ما يعني التسليم بوجود مصالح مسبقة يعد عقبة للتعاون الدولي[2]،كما لديها رؤى ومن ثم تأثيرات معينة فيما يخص التعاون الدولي يمكن ذكرها فيما يلي:

-التأثير الثقافي والمؤسسي ينعكس على مكونات بيئة الدولة،هنا تقوم المثل التي تعني فهم جماعي ولها اثر في سلوك الفاعلين بتشكيل مصالح الأمن القومي وسياساته،وبالنظر إلى المصالح الثابتة فان المؤسسات تغير من قيمة تكلفة المعاملات المطلوبة لسياسة محددة،و قد تغير المصالح بنفسها كما أن الدول تقتبس معايير ونماذج من منظمات دولية أو دول أخرى،مما يسهل عملية التقارب ومن ثم التعاون الدولي.

-أوجدت البنائية آلية لتحليل سياسات الدول وسلوكها حيث تشترك فيها الدول الصناعية الكبرى والدول النامية،من اجل تحليل الهويات والثقافة والفهم الجماعي المشترك في مصالح وأفضليات الدول لا تتطلب بالضرورة حد أدنى من التنمية أو توفر قدرا من التجانس الاقتصادي،وهذا سيأخذنا إلى التقسيم الثنائي السائد في أدبيات العلاقات الدولية "دول

[1] -Alexander Wendet,Anarchy Is What States Make of it ?the social construction of power politics, international organization , Vol.46-Issue2.(spring,1992).

[2]-عبد الله جبر العتيبي،التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية:مقارنة للأنساق التنظيرية،مجلة دراسات مستقبلية،جامعة اسيوط،العدد(1)،ايلول2001،ص144-165.

ديمقراطية–دول غير ديمقراطية"،"شمال–جنوب"،مما يعني أن هناك إمكانية للتعاون بين الدول بشتى أنواعه ومستوياته[1]،ذلك لان الدول المعاصرة تشترك في قناعات كثيرة حول قواعد اللعبة الدولية ولاعبيها ومصالح لاعبيها وحول السلوك العقلاني[2].

–أما فيما يتعلق بمعضلة الأمن الناتجة عن الشك المتبادل ترى البنائية على أن الغموض إن يعامل كمتغير متميز وليس كثابت فالهويات تحدد المعاني وتقلل الغموض وبالتالي فإمكانية إزالة الشك المتبادل بين الدول تصبح ممكنة كتمهيد لعملية التعاون الدولي.

–حاولت البنائية إعادة الثقافة والسياسة المحلية للعلاقات الدولية،فهوية الدولة في السياسة العالمية هي جزئيا نتاج للممارسات الاجتماعية التي تشكل الهوية محليا،ولذا فان سياسة الهوية المحلية لها اثر مباشر في مصالح الدولة وأفعالها الخارجية،كما أن الاهتمام بالمثل سيمكن من فهم مصالح الفاعلين،فهي تهيئ الأوضاع لاتخاذ قرارات وتساعد في تحديد الخيارات المتاحة،كما إنها توضح الحدود بين مناقشات السياسة الخارجية ومداولاتها من جهة وتنفيذ تلك السياسات من جهة أخرى،وفي حالات عديدة نرى أن متخذي القرار يعتقدون أنهم محكومون بمبادئ ومثل تشجع وتمنع سلوكيات محددة،والقيم الأخلاقية والمثل تسهم في وضع معيار أخلاقي للحكم على السياسة الخارجية للدول[3].

يشير حجار عمار إلى أن التصور والفهم البنائي للسياسة الدولية كما يقدمه" ونت" يقوم على الافتراضات التالية:

–الدول هي الوحدات الاساسية للتحليل.

–البنى الاساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل بنيذاتي.

هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام

[1]–حسن الحاج علي احمد، مرجع سابق.

[2]–عبد الله جبر العتيبي،مرجع سابق،146.

[3]–حسن الحاج علي احمد،مرجع سابق.

إن البناء الاجتماعي للسياسة العالمية يتضمن عنصرين أساسيين هما:

-البنى الاساسية للسياسة الدولية هي ذات طبيعة اجتماعية بدل أن تكون ذات طبيعة مادية صرفة.

-هذه البنى تشكل مصالح وهويات الفاعلين وليس فقط سلوكياتهم كما يزعم العقلانيون.

في حين البنائيين يركزون على:الاهتمام بالوعي والشعور الإنساني،ومعالجة الأفكار كعوامل بنيوية في السلوك الدولي،اعتبار العلاقة الديناميكية بين الأفكار والقوى المادية كنتيجة لتأويل أو إدراك الفاعلين لواقعهم،الاهتمام بمسألة كيف ان الفواعل ينتجون البنيات وكيف أن البنى تنتج الفواعل[1].

ولكن على الرغم من صحة وأهمية ما يقوله البنائيون عن الأدوار والمعاني الذاتية والثقافة المشتركة فان هناك مشكلة تتعلق بفرضية البنائيون التي تقول:أن المجتمعات الدولية ذات المعايير والقواعد المشتركة تلعب دورا مهما في دفع الدول باتجاه تعاون اكب[2]ر،فأودي كلوتس وسيسيليا لينش يعتقدون بان المعايير و القواعد تلعب دورا في توجيه سلوك الفواعل الدولية،بل تهيكل الحياة الدولية ككل ويؤكد كراتوشويل على أن القواعد والمعايير ليست مجرد آليات تقطير ترشح من خلالها حسابات المنفعة الفردية،بل هي تمثل شروطا مسبقة للاستراتيجيات ولتحديد معيار العقلانية،والعوامل الثقافية تبرز في عمليات صنع القرار إذ يتبنى البنائيون هذا النموذج المعرفي (الإدراكي والنفسي) لصنع القرار بدل النموذج العقلاني كما تعتبر مصدرا مهما للدوافع،فالدوافع لا تنبع من داخ الفرد وشخصيته بل أيضا من تفاعلاته وعلاقته بمن حوله والقيم الثقافية السائدة في مجتمعه[3].

[1]-محمد لطاهر عديلة،مرجع سابق،ص363-364.

[2]-عبد الله جبر العتيبي،مرجع سابق،ص153.

[3]-محمد الطاهر عديلة،مرجع سابق،366-367.

المبحث الثاني:نظرية التعاون الدولي

إذا كانت النظرية العلمية هي تفسير لظاهرة او مجموعة من الظواهر محددة في عناصرها والعوامل المؤثرة فيها بصورة صحيحة من حيث الواقع،فهي تصبح في العلاقات الدولية الأكثر تعقيدا لأنها جزء من الدراسات الاجتماعية والسياسية لأنها تصور عناصر الظواهر الدولية،وتحدد تفاعلاتها التي تحدث في الواقع الدولي،وهنا تظهر صعوبة إيجاد نظرية متكاملة في العلوم السياسية والاجتماعية لأنها تتعامل مع الإنسان والمجتمع والدولة[1]،و الممارسة التنظيرية أفرزت أن للنظرية بصفة عامة أربع وظائف هي:التصنيف والترتيب والتفسير والتنبؤ،والضبط والتحكم[2]،وصياغة نظرية تستطيع تحقيق كل هذه الوظائف في مجال التعاون الدولي أمر صعب لأنه يتسم بالتعقيد والغموض والتعدد ويبقى السؤال الذي يطرح:هل توجد نظرية بخصوص التعاون الدولي؟

المطلب الأول:أسس نظرية التعاون الدولي

أصبحت دراسة التعاون الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية شاغلا لعلماء السياسة[3]،ولا تزال المناقشات نشطة على فرضيات تجريبية(مؤقتة) لنظرية التعاون بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة قائمة[4]،وللإجابة على أسئلة من قبيل:كيف يمكن للدول أن تتعاون من اجل جلب المنافع المتبادلة ودرء المخاطر المشتركة على الرغم من عدم وجود حكومة عالمية؟وهل هناك محاولات لإيجاد نظرية للتعاون الدولي في مجالات معينة مثل البيئة،الاقتصاد والأمن؟

[1]–عدنان السيد حسين،نظرية العلاقات الدولية،(بيروت:منشورات الجامعة اللبنانية،1998)،ص73.

[2]–زايد عبيد الله مصباح،السياسة الخارجية،(طرابلس:منشورات ELGA،1994)ص25–26.

[3] -Ethan B.Kapstin,The Political Economy of International Cooperation :Aview from fairness economics,INSEAD and center for Global Development,December2005/Revised January2006,p3. <http://w.w.w.ethankapstein.com/Art/Peicrev.doc>.

[4] -Goo Lee, op cit,p32.

إن ما يوحد البحوث حول التعاون في مختلف المجالات ،هو أن البحوث تركز على المستوى المنهجي والتحليلي أي على المصادر والقيود المفروضة على السلوك التعاوني،وقد وضعت الدراسات الجديدة حول التعاون الدولي مساهمتين رئيسيتين هما[1]:

-هناك توافق في الآراء حول وضع تعريف للتعاون،فقد عرفه كيوهين "بأنه السلوك الذي يحدث عندما يغير احد الفاعلين سلوكه بما ينسجم أو يتلاءم مع سلوكيات فعلية أو متوقعة من الزاخرين من خلال عملية التنسيق السياسي،والذي يمكن أن يساعدنا في تمييز ما يعد بمثابة سلوك التعاون[2].

-طورت هذه الدراسات المقترحات بشأن الظروف التي من المرجح أن يظهر فيها التعاون باستخدام" نظرية اللعبة"،لنموذج العلاقات على مستوى النظمي،لدراسة كيفية تحقيق التعاون في ظل عالم يتسم بالفوضى[3]،ومشاكل التعاون الدولي مشابه لألعاب معضلة السجناء المتكررة،وتفهم نظرية التعاون الأنظمة الدولية كحلول مؤسسية لمشاكل المراقبة والتنفيذ[4].

يرىJames D.Fearonأن الحجج التي تشكل نظرية التعاون تناقش مقترحين غير متسقين تماما وهما[5]:

- إن نطاق المسائل المختلفة لها هياكل إستراتيجية مختلفة ذات عواقب مختلفة لاحتمال التعاون الدولي،فالتعاون الدولي لحل مختلف القضايا والمجالات الدولية كالتجارة والمالية والبيئة،يمكن أن تكون لها هياكل إستراتيجية مختلفة وتؤثر بشكل حاسم في آفاق التعاون الدولي وطبيعة المشاكل،ويجب التغلب عليها لتحقيق التعاون.

[1] -Yulia Lamasheva, International Cooperation And Competitiveness On A Regional Level :Theoretical over view,N°29,(Mar-2004),p.80.

[2] -احمد عباس عبد البديع،العلاقات الدولية:أصولها وقضاياها المعاصرة،(بلا:مطبعة الشباب الحر،1998)،ص254.

[3] -إسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية،مرجع سابق،ص248-252.

[4] -James D.Fearon,Bargaining,on forcement and International cooperation, International organization52,2,spring1998,p.297.

[5] - Ibid,pp296_271.

- إن هيكل معضلة السجناء المتكررة يسمح في كثير من المجالات بالتعاون الدولي عن طريق نظام"المعاملة" بالمثل التي تعكس إستراتيجية"واحدة بواحدة"أي التعاون عندما يفعل الآخرون بالمثل فقط.

إذا التفت قادة الدول إلى الظل الطويل للمستقبل الذي يشير إلى كون متخذي القرار واعين بالمستقبل عند اتخاذ قرارهم[1]،ولكنAxelord لاحظ أن إستراتيجية واحدة بواحدة القائمة على أساس المعاملة بالمثل،في لعبة معضلة السجين المتكررة ذات لاعبين اثنين يمكنها أن تكون فعالة في تشجيع التعاون ،لان الدولة عندما تقدم تنازلات لشريكها فإنها تتوقع أن تتلقى نفس التنازلات منه ويمكن أن يطبق في حالة عدم التعاون التي تطبقها دولة تجاه دولة أخرى غير متعاونة[2].

قدمScott Barrette عددا من الدراسات حول التعاون الدولي منها دراسة تحت عنوان"نظرية التعاون الدولي"حاول من خلالها تطوير نظرية متماسكة للتعاون الدولي معتمدا على افتراض ثنائي للعقلانية الفردية والجماعية،باستخدام لعبة معضلة السجناء حيث افترض فيها أن الترتيبات التعاونية بين الدول يجب أن تكون عقلانية بصورة فردية وجماعية،لان اختيار أي وحدة دولية لتكون طرفا في معاهدة هو خيار طوعي،أما العقلانية الجماعية فلان الدبلوماسيين يكونون وجها لوجه ويحاولون تحقيق اكبر المكاسب المشتركة المحتملة من التعاون في معاهدة والجمع بين هذه الافتراضات له اثار عميقة في نظرية التعاون الدولي[3].

هناك جدل بين العلماء حول كيفية تحليل لعبة معضلة السجين والتنفيذ والامتثال في مجال التعاون الدولي.

-معضلة السجين:إن السؤال الرئيس وراء مشكلة التعاون في معضلة هو:هل هناك سبب يجعل الأطراف تتعاون عندما يكافأ السلوك اللاتعاوني؟

[1] -ريتشارد ليتل،مرجع سابق،ص519.

[2] -Goo Lee, op cit,p43 .

[3] -Scott Barrette, A Theory Of International Cooperation,london Business school,1998,p1 <http://w.w.w.feem.it/user files/attach/publication/NDL1998/NDL1998-043.PDF.>

في معضلة السجين أمام كل لاعب خياران:التعاون او عدم التعاون،وقد يحدد أو لا يحدد الخيار بعقلانية التي تعني تحقيق أقصى قدر من المكاسب وأقل قدر من الخسائر[1]،في كلتا الحالتين إذا كانت اللعبة قد أجريت مرة واحدة فكل لاعب يحصل على مردود من التعاون أعلى من عدم التعاون،بغض النظر عما يحصل للاعب الآخر،ولكن إذا قام اللاعبين بعدم التعاون فان كليهما يتسببان في الضرر أكثر من المكافأة،وإذا تمت اللعبة بصورة متكررة فهناك مساحة اكبر للتعاون.

إن نموذج Axelord لتطور التعاون على أساس معضلة السجين،قد ساعد العمل التجريبي بعد هذا النهج على إنشاء انتشار التعاون على أساس المعاملة بالمثل،ومن نتائج العمل النظري فهم أعمق لدور العوامل الأخرى في تطور التعاون منها:عدد اللاعبين،نطاق الخيارات الممكنة،التباين في هيكل المكافأة ظل المستقبل[2]،إن التعاون ممكن ومحتمل عندما تعتمد الدول على إستراتيجية قائمة على مبدأ المعاملة بالمثل،لأنها تدرك أنها ستعاقب إذا لم تتعاون وتكافأ إذا تعاونت،هنا تكمن المتغيرات الرئيسية المرتبطة بالمعاملة بالمثل في المعاقبة و التكرار ذلك لان هناك إمكانية للتعاون عندما تكون هناك إمكانية لمعاقبة غير المتعاونين بحسب منظري نظرية اللعبة في معضلة السجين وهنا تقدم الدول في عملية التقارب تنازلات لشركائها وتتوقع بالمقابل الحصول على تعويضات[3].

-المراقبة والتنفيذ: تشمل معظم الجهود في مجال التعاون الدولي قضايا المراقبة والتنفيذ،والتعاون الدولي يتضمن عمليا مبدأ المساومة حيث قد تنطوي مشاكل التعاون الدولي إما على المساومة على تقسيم جديد أو محتمل أو على محاولات لإعادة التفاوض بشأن ترتيبات التعاون القائمة جراء تهديد طرف واحد أن يعود إلى عدم التعاون في حال لم

---

[1]- كوشيك باسو،لعبة مأزق المسافر،مجلة العلوم،الترجمة العربية لمجلة ساينتيفيك أمريكان،الكويت،مؤسسة الكويت للتقدم العلمي،يوليو-اغسطس2007/المجلد23 على العنوان الالكتروني التالي :

<http://w.w.w.oloommagazine.com/Articles/Articles Details.aspx?ID=2249>

[2] -Robert Axelord and Douglas Dion, The Further Evolution Of Cooperation,Source :Science,New series,Vol.242,N0.4884(Dec.9,1998).published by :Amirican Association for the advancement of science stable,pp.138.

[3] -Goo Lee,op cit .p31.

يتم تعديل الاتفاقات الموجودة[1]،وفي هذا السياق طور Fearon مقترحين أساسيين يمكن أن يؤثر في الطروحات المركزية لنظرية التعاون[2].

-إن فهم مشاكل التعاون الدولي بوجود هيكل استراتيجي مشترك هو اكثر دقة وربما أكثر فائدة من الناحية النظرية،عمليا هناك طرق كثيرة لترتيب معاهدة للأسلحة،او التجارة او المالية، أو البيئة وقبل قيام بالتعاون لتطيق الاتفاق بين الدول المتعاونة ينبغي أن تساوم على كيفية تطبيقه،إذن مشاكل التعاون تتضمن عادة مشكلة المساومة ومن ثم مشكلة التطبيق.

هناك تفاعل بين المساومة ومشاكل التطبيق بطريقة مثيرة للاهتمام حيث تتقاطع مع الحكمة الواردة في نظرية التعاون،ففي حين ان منظري التعاون جادلوا اننا نتوقع ان الظل الطويل للمستقبل "يؤدي إلى استمرار التعاون والى سهولة تطبيق اتفاقات دولية،ويمكن ان يعطي للدول أيضا حافزا للمساومة أكثر صعوبة ويؤخر التوصل الى اتفاق،يقولBarrett أن(Antonia Handler Chays and Abram Chayes) ان تنفيذ معاهدات التعاون لا يقتصر على آليات التنفيذ الرسمية التي قليلا ما تستخدم لتأمين الامتثال للمعاهدات،كما تحديا تطبيق نظرية الألعاب المتكررة لمشاكل التعاون الدولي،وادعيا أن التعاون يستمر من خلال قاعدة الامتثال الدولي حيث لاحظ ان سلطة فرض العقوبات نادرا ما تمنح بواسطة المعاهدة،ونادرا ما تستخدم عند منحها ومن المحتمل أن تكون غير فعالة عند استخدامها[3]،من جهة أخرى يؤكد Rock،Downs و Barsoom على وجود الحاجة لعقوبات مبنية على أساس معاهدة،ويعتقدون أن النسبة العليا من الامتثال والغياب النسبي لتهديدات فرض النظام ليسا ناتجان عن عدم جدوى فرض النظام لحقيقة،وهي تجنب الدول التعاون المكثف لعدم رغبتها آو قدرتها على دفع تكاليف فرض النظام[4]،ويتفق Barrett مع Downsو Rock باعتقادهم بإمكانية فشل النظام الدولي للحفاظ على التعاون المكثف من

[1] -James D.Fearon ,op cit,pp275.
[2] -James D.Fearon,op cit.pp270-271.
[3] -Scott Barrett,A Theary of International Cooperation,op cit.pp4-5,22
[4] -Goorge W.Downs,David M.Rock,and peter N.Barssom,Is The good News About Compliance Good News About cooperation ?,International Organization SO ,3,(summer1996),p.387.

افتراض صحة ادعاءChays أن قواعد السلوك الدولي تكفي لضمان امتثال الدول بالتزاماتها الدولية[1]،على الرغم من إمكانية ردع عدم الامتثال وإمكانية استمرار المشاركة الكاملة ،ويبقى ردع الركوب المجاني كمعضلة للتعاون الدولي[2]،يتطلب فرض العقوبة لغير المتعاون ووضع استراتيجيات ذات مصداقية وعقاب الرادع لعدم الالتزام يكون متناسبا مع الجريمة،لذلك ينبغي ان يقابل عدم الامتثال الأكثر بعقاب مهدد اكبر عندما يتم ردع عدم الامتثال وردع الركوب المجاني لمرة واحدة يجعل من فرص الامتثال يأتي مجانا[3]،ويقترح Axelord لعبة ما بعد القواعد،حيث لا يزال يكون لدى الأطراف الخيار لمعاقبة غير المتعاونين،حيث أن لديهم الفرصة لمعاقبة الذين يفشلون في معاقبة غير المتعاونين[4]،وقد ميَز Barretteبين ردع الراكبين المجانيين وفرض الامتثال من خلال تمثيل التعاون الدولي كلعبة مراحل:في المرحلة الأولى تختار الدول إذا كانت توقع أو لا توقع على اتفاقية دولية،وفي المرحلة الثانية يختار الموقعون معا إذا ما كانوا يلعبون التعاون أو عدم التعاون،أما في المرحلة الثالثة يختار غير الموقعين بصورة مستقلة ليلعبوا التعاون أو عدم التعاون،ويفترض Barrette أن قاعدة الامتثال تم استيعابها،لذلك يتسنى لجميع الموقعين الامتثال للالتزامات التي تفاوض بشأنها في المرحلة الثالثة[5].

ترى مدرسة فرض القانون أن المشكلة الاساسية في التعاون الدولي في أن الدول لها دوافع لخرق الاتفاقيات الدولية،لهذا يقتضي التعاون الدولي ذات المنافع المتبادلة معاقبة المنحرفين والراكبين المجانيين عن طريق العقوبات،أو إيقاف التعاون بشكل مؤقت،لكن ليس كل منظري التعاون الدولي يرون أن فرض القانون مهم جدا ففي اعتقاد الإداريين يهيمن تعقيد مشاكل التعاون الدولي وغموضها على مسألة فرض القانون ويؤكدون على بناء القدرة،والشفافية وتفسير القواعد كمفتاح أساسي لتعاون دولي ناجح[6].

[1] -Scott Barett, ATheory Of International Cooperation,op cit.p5-6.
[2] -Scott Barrette,International Cooperation And The International Commons,10Duke Envtl.L& pol'y F.142.
[3] -Scotte Barrett,ATheory Of International Cooperation,op cit,pp.7-8.
[4] -Robert Axelord And Douglas Dion,op cit,p.1368.
[5] -Scott Barrett,A Theory Of International Cooperation,op cit,p23.
[6] -Johannes Urpelarnen,Enforcement And Capacity Building In International Cooperation International Theory,Campridge University press,2010,p.32.

المطلب الثاني:التطورات المعاصرة لنظرية التعاون الدولي

طرح كل من Kate O'neill و J'orge Balsiger و Stacy D.Van Deveer عام 2004 ثلاثة تطورات حديثة في نظرية التعاون الدولي،التطور الأول تمثل في إدخال الفاعلين من غير الدول،والثاني هو دراسة المثل و المعايير والأفكار أما التطور الثالث فتمثل في الدراسة المتزايدة لفعالية النظام أو اثر التعاون الدولي،وسنفصل في كل تطور على حدا كالآتي:

1-الفاعلون من غير الدول:ساهم الأدب المتزايد والمتنامي للفاعلين من غير الدول في تحقيق فهم افصل للتعاون الدولي من خلال[1]:

ا-زيادة عددها ودورها في السياسة الدولية:وقد أكد ذلك على انحسار وتراجع دور الدولة القومية وتآكل النظام الدولي القائم على معاهدة واستفاليا.

ب-تحظى نسبيا بأهمية أكثر بواسطة تعريف المشكلة وتحديد جدول الأعمال،كما تلعب أيضا دورا متزايدا ومتناميا في مراقبة الاتفاقات الدولية وتنفيذها،وبعضها قادرة على التأثير في حوافز ومعتقدات وأفضليات الدول والفاعلين الآخرين من غير الدول،ومن ثم في شكل شروط واتجاه التعاون الدولي.

ج-أدبيات الفاعلين من غير الدول تركز بشكل كبير على الجانب الفكري،وليس المادي وموجهات النفوذ وينعكس هذا التحول في عبارة"أصحاب المشاريع الأخلاقية عب الوطنية"،سعيا وراء التغيير المعايير لوضع مفهوم جديد للمشاكل العالمية على الصعيد العالمي بدلا من المصلحة الذاتية للدول،وابرز الفاعلين من غير الدول المنظمات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المعرفية الشركات متعددة الجنسيات،وعلى الرغم من هذه التطورات الا انه هناك أوجه قصور في أدبيات الفاعلين من غير من غير الدول،حيث تعتبر المنظمات الحكومية الدولية بمثابة" أطراف التنشئة الاجتماعية"،في إحداث تغييرات في الدول التي تهدد استقرار

[1] -Kate O'Neill, J''orge Balsiger,And Stacy D.Van Deveer,op cit,,pp.149-159.

منطقة،ناهيك عن النقاش الكبير حول الأسس الأخلاقية التي تعتمدها للتعاون الدولي،وحول التناقضات الأخلاقية بين المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات بالإضافة إلى تحديد مجال دراسة الفاعلين من غير الدول في مجالات ضيقة وإغفال الأشكال الأخرى منها التي تقع خارج المشايع الدولية،خاصة الشبكات الدولية التي تشارك في مختلف أنواع التجارة غير المشروعة.

2-المثل والأفكار:إن ظهور المثل والأفكار المشتركة على مستوى العالمي مهم في توليد تعاون دائم،وتنشأ المثل والأفكار من خلال التعاون وتنتقل إلى السياسة الداخلية هذا الأدب يمثل خروجا عن التركيز على القدرات المادية مثل الثروة والقوة الاقتصادية في تحديد طبيعة التعاون الدولي ونطاقه[1].

3-فعالية النظام:إن تأثيرات التعاون مصدر اهتمام متزايد خاصة في أدبيات السياسة البيئية الدولية،فموضوع الفعالية هو الأحدث في نظرية التعاون الدولي،وقد نشأ كثير من القلق إزاء تأثير التعاون الدولي أو فعاليته في أدب السياسات البيئية الدولية ،و الآن يفضي إلى مجالات أخرى من نظرية العلاقات الدولية،فالسؤال المطروح هنا حول مدى امتثال الدول للاتفاقيات والتدابير التي تضطلع بها لتنفيذها،ومدى قدرة الاتفاقيات والأنظمة لحل المشاكل،وبالنسبة لبعض الكتاب الاتفاقات الدولية وسائل لنقل المثل والأفكار السياسية من حكومة إلى حكومة أو من الدولية إلى المحلية[2].

[1] -Ibid,pp150-159.
[2] -See :Ibid,pp.150-166.

المبحث الثالث:مستويات التعاون الدولي ومجالاته

إن للتعاون دور كبير في تطور العلاقات الدولية،وهو مرتبط بالجهود الثنائية والإقليمية وحتى الدولية و العالمية التي تسعى إلى تنظيم العلاقات بين الوحدات الدولية،واكتسب التعاون زخما وأهمية كبيرتين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية،إن للتعاون كحالة أو كعملية مستويات ومدرجات وأنواع:فهو يبدأ مع أول تحرك في العلاقات من نمط التفاعل التوازني في الاتجاه المعاكس لاتجاه الصراع،وينبغي عندما تصل التفاعلات السياسية بين الدول الى الوحدة السياسية،وعندما تصل التفاعلات العسكرية إلى التكتل العسكري،وتصل التفاعلات الاقتصادية إلى مستوى الاتحاد الاقتصادي[1].

إن الحاجة والمخاطر المشتركة في كافة المجالات بالإضافة إلى ثورة المعرفة والاتصالات التي جعلت من العالم قرية صغيرة،سهلت عمليات التعاون وتحقيق المصالح المتبادلة بين الدول شريطة توفر الثقة المتبادلة،وتدخل الدول في تعاون من خلال المعاهدات والاتفاقيات ويكون التعاون إما ثنائيا أو إقليميا أو دوليا وله مجال يختص به.

المطلب الأول:التعاون الثنائي والإقليمي

إن التعاون الدولي يكون بين الدول في القضايا ذات الاهتمام المشترك،وهناك الكثير من النماذج لمجالات التعاون الدولي الثنائية،فقد حدث تقارب في كثير من المجالات بين الدول من المجال الأمني والعسكري إلى الثقافي والتعليمي،ورغم إن التركيز دائما يكون كبيرا على التعاون على المستويات الإقليمية و الدولية إلا أن التعاون الثنائي لا يقل أهمية عن المستويات الأخرى في المجال الاقتصادي ،نجد أن اتفاقيات التجارة الحرة شهد تزايدا كبيرا بعد الحرب الباردة،،وزاد هذا العدد إلى (50)اتفاقية خلال المدة(1990-1999)وهذا دليل على تطور وأهمية التعاون على المستوى الثنائي[2].

---

[1]-محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية:دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،2001)،ص97-98.

[2] -United Nation,International Trade After The Economic Ccrisis Challenge And New Opportunities,(Newyork :United Nations Publication,2010).UNCTAD /DITC/TAB/2010 /2.p.20.

يعد التعاون العسكري من أقدم المجالات التعاون بين الدول وأبرزها ومثال على ذلك توقيع(14)اتفاقا ومشروعا للتعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل فقط في الفترة(1994-1997)،من المناورات العسكرية التي تبادل الخبرات والتدريب والتعاون في التصنيع والتحديث والتزويد العسكري[1]،وفي مجال التعاون النووي اعل كل من رئيس الأمريكي آنذاك باراك اوباما والرئيس الروسي (ديمتري ميدفديف)في 2009/07/06 بيانا مشتركا حول التعاون النووي تكد فيه التزامهما بتعزيز التعاون للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية ومنع أعمال الإرهاب النووي،كما عزما على توسيع تعاونهما على المدى الطويل لرفع مستوى امن المنشات النووية حول العالم[2].

وفيما يخص مجال التعاون الثقافي هناك أمثلة كثيرة مثل التوقيع على اتفاقية للتعاون بين مصر والصين في مجال التراث وحماية الممتلكات الثقافية في12-10-2010وذلك لحماية واستيراد الممتلكات الثقافية والآثار التي خرجت من موطنها الأصلي بطرق غير مشروعة[3]،وفي29-03-2010 وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية لتبادل الخبراء العلميين والتكنولوجيين والمعلومات مع اندونيسيا وأيضا الحلقات الدراسية والتعاون المباشر بين الوكالات الحكومية الأمريكية والاندونيسية والجامعات ومعاهد الأبحاث[4]،وليس هذا فقط ففي مجال البيئة الذي يعد مجال مهم جدا ومن الحاجات الضرورية التي أدت إلى التعاون،فقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية والصين اتفاقية في 12-10-2010تحد بصورة رسمية أسس الشراكة بين الدولتين حول حماية البيئة،وتستمر الولايات المتحدة الأمريكية بموجب الاتفاقية عن طريق الوكالة الأمريكية لحماية البيئة بالتعاون مع وزارة حماية البيئة الصينية في مجال منع مسائل تلوث

[1]-مصطفى طلاس ،التعاون التركي-الإسرائيلي،مجلة الفكر،اتحاد الكتاب العرب،دمشق،العدد الأول،شتاء1997،ص44.

[2]-تم نشر نص البيان المشترك تحت عنوان:بيان مشترك للرئيسين اوباما و ميدفديف حول التعاون النووي:على الموقع:
<http://w.w.w.america.gov/st/peace sec-arabic/2009/July/20090707173210bsibhe wo7811548.html>.

[3]-خبر نشر على موقع:

http://arabic.peopledialy.com.cn/31660/7164640.html

[4]-شيريل بليرين،تقرير نشرته تحت عنوان:الولايات المتحدة واندونيسيا تكثفان التعاون العلمي ،في موقع:
https://w.w.w.america.gov/st/energy-arabic/2010/october/201010191423OOx0.6960347.html?cp.rss=true

الهواء وإدارتها،وتلوث المياه والنفايات الخطرة والصلبة وتنمية تطبيق أحكام قانون البيئة كما أنها توفر فرصا جديدة في التعاون العملي والتكنولوجي[1]،وهناك الكثير من الاتفاقيات التي أبرمتها الدول والوحدات الدولية لتحقيق التعاون ونقصد هنا المستوى الثنائي،وقد أدى تعاظم المشاكل وتعديها الحدود السياسية و الطبيعية من جهة وعدم إمكانية العيش في عزلة نتيجة العولمة والتكتلات الاقتصادية التي توسع جهود التعاون وتحدد مستوياتها[2].

أما عن التعاون الإقليمي:فيتناول التفاعلات التعاونية بين الدول في منظمة إقليمية معينة،لان يتخذ موقف وسط بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية،وبين التعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى[3]،وقد نال اهتماما دوليا بعد الحرب العالمية الثانية،وشهد العالم منظومات للتعاون الإقليمي بدوافع عديدة أهمها:سياسية،أمنية،اقتصادية،وقد كانت الإخفاقات التي واجهت منظمة الأمم المتحدة كمنظمة دولية في تحقيق غاياتها من أسباب هذا الاهتمام[4]،ورغم اشتراط بعض العلماء أمثال(Karl.Deutch)التشابه الثقافي والمؤسساتي في عملية التعاون الإقليمي،ولكن قد تستوجب المشاكل المشتركة بين دول لإقليم جغرافي معين التعاون،رغم قلة التشابه الثقافي والمؤسسي بينها هذا التفسير يعتمد إلى حد كبير إلى انه بغض النظر عن المسافة والثقافة والفرق في المؤسسات،فان هناك اتجاهات جديدة تتسبب في آثار خطيرة لدول منطقة معينة في مختلف المجالات مثل مشكلة تلوث البيئة والهجرة والجريمة المنظمة،ذلك لان القرب الجغرافي يقوي الترابط بين المجتمعات والدول المعاصرة وهذا ما يجعلها تلجأ إلى التعاون لتوفير الأمن والاستقرار وهناك أنماط جديدة من التحديات مثل تجارة المخدرات وامن الطاقة ما يستوجب تعاونا إقليميا حقيقيا[5]، أما اقتصاديا فان

---

[1]–اتفاقية جديدة تحدد بصورة رسمية أسس التعاون بين الولايات المتحدة و الصين، خبر منشور في موقع:
<http://w.w.w.amrrica.gov/st/energy-arabic/2010/october/20101014115728x0.3775707.html?cp.rss=true>

[2]–هاني الياس خضر الحديثي،صراع الإرادات في آسيا:دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في أسيا وأثره على الشرق الأوسط،ط1،(دمشق:مركز الشرق للدراسات،2007)،ص93.

[3]–التعاون الإقليمي،نقلا عن:w.w.w.politics.dzتم تصفح الموقع يوم03–01–2020 على الساعة15:00.

[4]–هاني الياس خضر الحديثي،مرجع سابق،ص93.

[5] -Fulvio Attina,TheBulding Of Regional Security Partnership And The Security Culture Divide In The Mediterranean Region,Institute Of European studies,UC Berkeley,05-08-2004,p.3.
<http://exholaship.org/uc/item/7821m737>.

القدرة الاقتصادية تأتي من خلال العمل التعاوني وليس من خلال القوة والصرامة،لذلك يعد التعاون فعالا اقتصاديا لان قوة الدول الفردية للسيطرة على مصيرها الاقتصادي الداخلي تضاءلت نتيجة للتآكل الملموس للحدود السياسية بين الدول[1]،وعلى الرغم من أن د.محمد السعيد إدريس يرى من خلال قراءته للتنوع والتباين الموجود في تجارب التعاون الإقليمي إمكانية استنباط أربعة أنماط أساسية للتفاعلات التعاونية الإقليمية وهي:الأمن الجماعي بين الدول الأعضاء،بلورة سياسة خارجية مشتركة والتعاون الفني بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى حل المنازعات بالطرق السلمية[2]،كثرت المبادرات والمنظومات الإقليمية لتحقيق الأهداف المشتركة بين الدول سعيا منها لتحقيق مصالحها الاقتصادية والتجارية أو لتحقيق الأمن والازدهار والاستقرار ومواجهة التحديات،وقد تكون النقاط المشتركة بين هذه الدول هي قربها الجغرافي،أو اشتراكها في مخاطر تتهددها،أو اشتراكها في سمات وخصائص ثقافية و تاريخية ودينية مشتركة أو كلها معا،مما يدفعها إلى تشكيل تكتلات إقليمية لتحقيق أهدافها في مجالات مختلفة وسنتطرق لبعض النماذج الإقليمية للتعاون بين الدول.

- **رابطة دول شرقي آسيا(الآسيانASEAN)**:أنشأت عام1967بموجب إعلان"بانكوك" يعتبر أول تعاون إقليمي في هذه المنطقة،على أساس ستة أهداف حول القضايا السياسية الاجتماعية التنموية،الاقتصادية،الثقافية والبيئية،ناهيك عن التعاون مع المؤسسات الإقليمية ذات الأهداف المشابهة،وقد انتهجت إستراتيجية التنمية الصناعية المشتركة التي اتبعتها دول الآسيان،فقد سارت في طريق تحرير التجارة البينية والاستثمار البيني،فقد اتفقت على إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2008 من تاريخ تأسيسها[3]،لكن قدمت هذا التاريخ بحلول عام2007[4]،إن التهديدات الأمنية تشكل عنصر أساسي ومكمل لتطوير هيكل التعاون الاقتصادي لدول الآسيان فبدون

[1]–ويليام هلال وكينيث تايلر،اقتصاد القرن الحادي والعشرين:آفاق اقتصادية–اجتماعية لعالم متغير،ترجمة:حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد،ط1(بيروت:المنظمة العربية للترجمة،2009)،ص126–164.

[2]–محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص99–103.

[3]–محمد السيد سليم،خبرات التكامل الأسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي:حالة الآسيان،مجلة المستقبل العربي،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،العدد(366)،آب(أغسطس)،2009/8،ص100.

[4]–محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص107.

تأمينه(الأمن) لن تستطيع دول الآسيان التطور وفي هذا الإطار،تم إنشاء منتدى الآسيان الإقليمي (ARF) ليشكل الإطار السياسي–الأمني الذي تبنته رابطة دول الآسيان لتفعيل دورها الإقليمي بعد الحب الباردة ووسيلة للتعاون مع القوى الكبرى وإيجاد حل للمشاكل القائمة[1]،ومن ثمار المنتدى توقيع اتفاقية جنوبي شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية[2].

- **اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا(NAFTA)**:إنشاء منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ودخلت حيز التنفيذ،1994،وهي إحدى الأمثلة البارزة حول التعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي،وهذا نظرا لان بعض القضايا تأخذ طابعا إقليميا تقتضي معالجتها جهودا إقليميا،ويبقى التعاون الإقليمي من أكثر الوسائل نجاعة في تطوير المنطقة التي يتأسس فيها[3].

[1]–هاني الياس خضر،صراع الارادت في آسيا،مصدر سابق،ص108–110.

[2]–محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص102–103.

[3]–خليل حسين،قضايا دولية معاصرة:دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد،(بيروت:دار المنهل اللبناني،2007)،ص498.

المطلب الثاني:التعاون الدولي

إن الاستراتيجة المناسبة لحل المشاكل ذات الطابع العالمي هي في التعاون الدولي،ولا يتوقف التعاون بين دولتين أو دول معينة في إقليم معين بل يشمل أيضا المنظمات الدولية التي تعد جزءا مهما وفعالا من عملية التعاون الدولي، ،وأصبحت المنظمات الدولية تشكل المكان المميز للتعاون المتعدد الأطراف،فهي بمثابة شبكات الاتصال بين الفاعلين الدوليين،وتساعد على بروز معايير عامة تنظم السلوك الدولي عن طريق مأسسة الدبلوماسية متعددة الأطراف والتوافق المرتبط بها استجابة لحاجات التعاون[1]،وهناك نوعان من التعاون الدولي:التعاون الدولي الحكومي والتعاون الدولي غير الحكومي.

-**التعاون الدولي الحكومي**:إن ميثاق المم المتحدة قد أوليا اهتماما بالتعاون الدولي في ديباجته وفي أكثر من مادة مثلا:نصت المادة الأولى الفقرة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة على أن من بين أهداف المنظمة (تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الاساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تميز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء)[2]،كما تحث الجمعية العامة جميع لجان ووكالات ومنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة أن تكثف جهودها من اجل استخدام التعاون بين بلدان الجنوب في تصميم برامجها العادية،وصياغتها وتنفيذها كما دعمت التعاون فيما بين دول الجنوب وذلك عن طريق زيادة المخصصات من الموارد البشرية والتقنية والمالية[3]،وهناك عدة مجالات يتم التعاون فيها على الصعيد الدولي الحكومي مثلا في المجال الاقتصادي،فتلاشي الحدود بين السياسة والاقتصاد وبين الوطني وعبر الوطني والدولي أدت إلى خلق مستويات عالية من

---

[1]-فيليب برايار ومحمد رضا جليلي،العلاقات الدولية،ترجمة:حنان فوزي حمدان،ط1،(بيروت:دار ومكتبة الهلال،2009)،ص138-139.

[2]-ميثاق منظمة الأمم المتحدة على موقع المنظمة:
<http://w.w.w.un.org/ar/documents/charter/chapter1.shtml>

[3]-موقع منظمة الأمم المتحدة على العنوان الالكتروني
التالي:<http://w.w.w.un.org/Depts/dhl/dhlara/events/south/index.html>

الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات السياسية الوطنية،فتكثيف الاعتماد المتبادل يربط الاقتصاديات الوطنية ويجعلها أكثر انكشافا وتعرضا للتغيرات في اقتصاديات وطنية أخرى[1]،مما يوجب على الدول المحاولة في للدخول في عمليات تعاونية تحقيقا لمصالحها المشتركة مع الآخرين ودرئا للمخاطر التي تهددها وتهدد الآخرين،وتعتبر اتفاقيةGATTالتي تحولت سنة1995 إلى منظمة التجارة العالميةWTOأحسن مثال على التعاون بين الدول[2]،فهي تعمل على توسيع حرية التجارة العالمية وحمايتها من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما ينتج عنها من أثار سياسية–اقتصادية–اجتماعية وبيئية وثقافية وحماية الملكية المعنوية[3]،ولها نصيب في مراقبة السياسة التجارية للدول واتخاذ قرارات ملزمة في حق الدول وهذه تعتبر حجر الزاوية في التجارة العالمية،كما يلعب صندوق النقد والبنك الدوليين دورا في مجال التعاون المالي والاقتصادي،فصندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية الاساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي:فهي منظمة يتعاون من خلالها الدول الأعضاء لتحقيق مصالحهم المشتركة،وهدفه الرئيسي الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي،ونظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية وهو النظام الذي يمكن البلدان ومواطنيها من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض وهو ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع المستوى المعيشة[4]،وفي المجال الأمني نذكر النموذج الأبرز للتعاون الأمني على المستوى الدولي الحكومي وهو منظمة حلف شمال الأطلسيNATOرغم أنها تأسست في إطار الحرب الباردة وفي إطار إقليمي لحماية الدول الأعضاء،إلا أنها جددت نفسها وتوسعت بعد الحرب الباردة واتفقت على تبني أهداف أخرى مثل حماية دول العالم بشكل عام وحماية الدول الأعضاء فيه بشكل خاص وحفظ الأمن والاستقرار ومحاربة التهديدات الأمنية

---

[1]–روجز توز،الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة،في كتاب جون بيليس وستيف سميث،عولمة السياسات العالمية،ترجمة ونشر :مركز الخليج للأبحاث،ط1،دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004)،ص455.

[2]–أليس لاندو،مرجع سابق،ص125.

[3]–سهيل الفتلاوي،منظمة التجارة العالمية،ط–الإصدار الثاني،(عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009)،ص46.

[4]–صندوق النقد الدولي:التقرير السنوي 2010دعم التعافي العالمي المتوازن،(Washington DC.: 2010) على الرابط التالي:
http://w.w.w.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2010/PDF/ar10-ara.PDF>

الجديدة[1]،أما فيما يخص التعاون الثقافي والعلمي،فان الحماية حق التنوع الثقافي تقتضي تنمية التعاون الدولي في ميادين التربية والعلوم الثقافة،وذلك في إطار العهود والمواثيق والاتفاقيات القائمة التي تحكم عمل المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية،وحق التنوع الثقافي على مستوى العالم،ينتعش بالحوار بين الباديان والثقافات والحضارات ويؤدي هذا إلى ترسيخ قيم التوافق والتعاون والتعايش وتدعيمه في إطار المنظمات الدولية و الإقليمية القائمة التي تشكل المنظومة العالمية التي تجتمع حولها والأمم والدول والحكومات،ومنظمة اليونسكو هي المسؤولة على نشر التعارف والتفاهم بين الأمم وتساعد على حفظ المعرفة وانتشارها[2].

وفي مجال التعاون البيئي،فان مشاكل وتحديات البيئة أخذت بعدا عالميا وعبرت الحدود السياسية والطبيعية وتعاني منها الدول والمجتمعات كافة،فقد أوجبت سواء كان فردا أو جماعة أو جمعية أو منظمة أو دولة أن تعنى وتهتم أكثر بالبيئة وحمايتها والحد من المخاطر التي تعاني منها بطرق ووسائل مختلفة ثنائية وجماعية،وعلى الرغم أن الاتفاق الدولي بشأن البيئة يدل على وجود التعاون والصالح العام يشكل الحاجة له[3]،فان هناك صعوبة في نشوء هذا التعاون،وهذه بسبب عدم وجود مؤسسة فوق وطنية على المستوى العالمي يمكن فرضها للتعاون،ان الاتفاقيات البيئية الدولية يجب توقيعها طوعا،كما يجب على أطرافها أن توافق على تصميم اي اتفاق بيئي دولي بالاجتماع وتقوم الأطراف بتطبيق الاتفاق،كما أن نوعية نظام المراقبة مهمة لتحقيق الاستقرار في أي اتفاق[4]،وبعد إدراك الدول والمؤسسات صعوبة فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا البيئة نتيجة للاستنزاف الكبير الذي تعرضت له الموارد

---

[1]–ويكيبديا ،الموسوعة الحرة،منظمةحلف شمال الاطلسي،على موقع الموسوعة الالكتروني:<http://ar.wikipedia/wiki/>

[2]–موقع المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة،مراجعة لكتاب:عبد العزيز بن عثمان التويجري،الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي،نقلا عن:<http://w.w.w.isesco.org.ma/arab/publications/Identit%C3%A9%20et29%Mondialisation/p4.php>

[3] -Parkash Chander And Henry Tulkens,Cooperation,Stability And Self-enforcement In International Environmental Agreements :Aconceptual Discussion,July2005,Paper Prepared For The David Bradford Memorial Conference « The Design Of Climate Policy »Held At The Venice Summer Institute Organized In San Servolo Island By CE Sifo,Munich,July22-23-2005.It Will Be Published As Chapter 8In Roger Guesnerie And Henry Tulkens,eds,The Design Of Climate Policy CE Sifo Siminar Series,The MIT Press Cambridge MA.p.1.
http://w.w.w.Core.ucl.ac.be/services/abstr PDF/abstr06/ABSTRACT2006-3.PDF.

[4] -Micheal Finus,Game Theory And International Environmental Cooperation :Any Pratical Application ?Diskussionsbeitrage Nr.282,April2000,pp.4-7.

أثناء العمليات التنموية،قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة(للجنة العالمية للتنمية والبيئة)عام1983باعادة النظر في علاقة البيئة بالتنمية واقتراح أشكال جديدة للتعاون الدولي في هذه القضايا،توجه السياسات في اتجاه تنمية مستديمة لا تضر بالبيئة،مما يدل على ان السياسات الدولية الخاصة بالاستجابة للمشاكل البيئية تركز على استحداث أنظمة بيئية دولية[1]، وقد عقدت الكثير من المؤتمرات تتعلق بالبيئة مثل مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار1982،مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والانسان1972،مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية(قمة الارض1992 والتي تعكس وعي واهتمام الأطراف الدولية بالبيئة[2].

أما فيما يخص التعاون الدولي في مجال حقوق الكانسان،فان مجلس حقوق الإنسان الذي حل محل لجنة حقوق الإنسان بقرار من الجمعية العام للأمم المتحدة عام2006،فهو يقوم بمساعدة الجمعية العامة في ممارسة اختصاصاتها في مجال حقوق الإنسان وحرياته الاساسية عن طريق جملة من المهام أهمها:النهوض بالتثقيف والتعليم في مجال حقوق الإنسان،الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وبناء القدرات،على ان يجري توفيرها بالتشاور مع الدول الأعضاء المعنية وبموافقتها،والاضطلاع بدور منتدى للحوار بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان،ومنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون والعمل بتعاون وثيق مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني فضلا عن تقديم توصيات بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة[3]،مما يساعد الدول والفاعلين الدوليين بالتوجه نحو التعاون لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها حس المعايير الدولية،وفي مجال الصحة وافق مجلس الصحة العالمية في 23ماي2005على أنظمة الصحة الدولية،لأجل إدارة الحالات الطارئة في الصحة العامة ذات

[1]–محمد كامل عارف،مستقبلنا المشترك،إعداد:اللجنة العالمية للبيئة والتنمية،(الكويت:عالم المعرفة"142"،1989)،ص23–24.

[2]–محمد كامل عارف،مرجع سابق،ص43.

[3]–عبد الله علي عبو سلطان،المنظمات الدولية:الأحكام العامة واهم المنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة،ط1(دهوك:مطبعة جامعة دهوك2010)،ص175–176.

الأهمية الدولية وتم تكثيف هذه الأنظمة الجديدة من اجل منع الأمراض والحماية ضدها ومراقبتها وتأمين استجابة هيئات الصحة العامة لانتشار الأمراض دوليا[1].

في مجال الاتصالات يعمل الاتحاد الدولي للاتصالات على مساعدة العالم في الاتصال،وينهض بأحدث ما وصلت إليه الاتصالات العالمية ويحتل مكان الصدارة في الثورة الرقمية الجديدة وتمثل أولوياته في تعزيز الأمن السيبراني،والاتصال في حالت الطوارئ ودعم الانتقال إلى شبكات الجيل التالي،وبناء القدرات خاصة في دول العالم النامي فجوهر الاتفاقية الدولية للمواصلات السلكية واللاسلكية 1965تنص على المحافظة على التعاون الدولي وتنميته لتحسن المواصلات السلكية واللاسلكية بجميع أنواعها ولمكافحة جرائم الانترنيت وقعت30دولة أولى معاهدة دولية لمكافحة جرائم الانترنيتعام2001،مما يدل على ان هناك أشكالا عديدة للتعاون بين الدولي الحكومي سواء بين الدول أو بين المنظمات الدولية،أو بين المنظمات الدولية والدول [2].

-التعاون الدولي غير الحكومي:ان عمليات التعاون الدولي في معظم المجالات لا تقتصر فقط على الصعيد الحكومي فهناك عدة مجالات يباشر فيها الفاعلون من غير الدول نشاطاتهم،خاصة بعد ازدياد عددهم ومجالات عملهم وانتشارهم أفقيا وعموديا مما يشير إلى وجود مجالات للتعاون الدولي غير الحكومي،وازدياد المنظمات الدولية غير الحكومية اجبر المحللين على فحص المدى الذي لا يزال من الممكن فيه اعتبار الدولة الفاعل لمسيطر في العلاقات الدولية،فإذا كان النظام نموذج فاعلين مختلطين حقا،فعندئذ تكون المنظمات الدولية غير الحكومية تشارك في المسرح الدولي والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية غير سياسية بحد ذاتها،بل هي جماعات محددة وظيفيا يمكنها العبور إلى السياسة حيث تنشأ الفرصة،والحالة المقيدة هي حركات الخضر والسياسة البيئية،فهذه المنظمات لا تعمل بشكل مستقل عن النظام السياسي الدولي فهي تتعاون أو تتصادم مع الحكومات على أساس كل حالة على حدا،واستمرار نموها ستكون له نتائج بعيدة الأثر في مستقبل العلاقات

[1]-دي آي هندرسون،الرابط العالمي للصحة،قضايا عالمية،تحديات العولمة،المجلة الالكترونية-يو-أس-ايه،شباط/فبراير ،2006،وزارة الخارجية،مكتب الإعلام الخارجي،ص49.

[2]-حمدون.إ.توري،الاتحاد الدولي للاتصالات على الموقع الالكتروني للاتحاد:.<w.w.w.itu.int>

الدولي[1]،إن أي منظمة دولية غير حكومية تعبر عن بنية تعاونية في مجال محدد وتجمع مؤسسات غير حكومية وأفراد ينتمون إلى بلدان مختلفة،وقد أخذت مكانة وهمية على الساحة الدولية وستزداد قوة في المستقبل[2]،في المقابل نرى التراجع التدريجي للدولة الوطنية تحت تأثير العولمة وتصاعد الشركات متعددة الجنسيات والقطاع الخاص ودورها يزداد على المستوى الوطني وعبر الوطني،لتمارس بذلك نوعا من التعاون العالمي بين الدول والإفراد وليس الدول فقط،وهي لا تلقى الأوامر والتوجيهات من السلطات الحكومية او الدولية ،إلا انه هناك أنماط للتعاون بينها وبين الحكومات والسبب يرجع إلى وجود مصالح مشتركة او عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات رعاياها[3]، كما أن هنالك أنماط من التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجالات تدخل عادة في اختصاص كلا النوعين من المنظمات[4]،وقد تكون من خلال إعطاء الوضع الاستشاري للمنظمات غير الحكومية من قبل المنظمات الحكومية التي تجسد مصالح الدول وبين المنظمات غير الحكومية التي تجسد مصالح محددة،وقد تمثل هذا التعاون في شكل المشاركة في مناقشة المسائل والقضايا المطروحة داخل المنظمة أو القيام بنشاطات ميدانية في إطار المهام الميدانية للمنظمات الحكومية،أو التعاون في تمويل وتطبيق برامج التنمية التي تقوم بها المنظمات الدولية الحكومية المتخصصة كمنظمة اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة،مما يعني ان المنظمات غير حكومية فرضت نفسها مع الدول والمنظمات الحكومية[5]، وفي جميع المجالات وقد أصبحت جزءا مهما وفعالا في مراقبة تطبيق الاتفاقيات الدولية وجزءا من عملية التعاون البيئي،كما أن مجال نشاطاتها في تزايد مستمر فبضل خبرتها وقدرتها على الوصول الى وسائل الإعلام وضغطها على الدول استطاعت صياغة معاهدة "رامسار" الخاصة بالمحافظة على الموطن الطبيعي للطيور المائية السابحة في الأراضي الرطبة عام1971،بالإضافة الى لعبها دورا في التعاون بين الشعوب فشبكة العلاقات عبر

[1]–غراهام ايفانز وجيفري نوينهام،قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،ترجمة ونشر :مركز الخليج للأبحاث،ط1(دبي–الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2004)ص363–364.

[2]- فيليب برايار ومحمد رضا جليلي،مرجع سابق،ص57–59.

[3]–عبد النبي بورزيكي،مرجع سابق،ص111.

[4]–عبد الله علي بوسلطان،مرجع سابق،ص25.

[5]–عبد القادر محمد فهمي،النظام السياسي الدولي،مرجع سابق،ص47.

القومية يمكن ان تؤدي الى خلق نسيج اجتماعي يزيد من فرص التعاون ويسمح باحتواء الصدمات الناتجة عن الاحتكاك بين الدول [1]، فقد يدفع ذلك باتجاه تعاون اقلي مي أو دولي حيال القضايا الجماعية التي تحاول هذه المنظمات إيجاد حل لها،وهناك منظمات دواية غير حكومية في مجال حقوق الإنسان تعمل من اجل الارتقاء بمستوى الحفاظ على حقوق الإنسان على المستوى الدولي في المجالات المختلفة،وتتعاون فيما بينها من اجل تحقيق أهدافها الإنسانية أهم هذه المنظمات هي:

-اللجنة الدولية للصليب الأحمر:تأسست عام1863وتقوم بالحماية الإنسانية وتقديم المساعدة لضحايا الحرب والعنف المسلح[2]،كما إنها تتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للاستجابة بطريقة منسقة ومنطقية وسريعة للحاجات الإنسانية لضحايا النزاعات المسلحة أو غيرها من حالات العنف الداخلي،وهي حركة إنسانية دولية مهمتها حماية حياة الإنسان وصحته ويقصد بصحته،صحته النفسية والجسدية لضمان كرمته الإنسانية وتخفيف المعاناة بدون تمييز عرقي أو جنسي أو ديني أو الآراء السياسية له[3].

-منظمة العفو الدولية:تأسست عام1961وتعمل من اجل تحسين حالة حقوق الإنسان من خلال الضغط الجماهيري والتضامن الدولي،وتهدف إلى وقف العنف ضد المرأة،والدفاع عن الذين وقعوا في براثن الفقر وكرامتهم،وإلغاء عقوبة الإعدام وحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين[4]،ومن الأنشطة التي تقوم بها إرسال خبراء ليتحدثوا إلى الضحايا ومراقبة المحاكمات والاتصال بناشطي حقوق الإنسان،ورصد وسائل الإعلام العالمية والمحلية وإعلان بواعث الخطر والقلق عن طريق نشرات وملصقات وإعلانات ورسائل إخبارية وعلى مواقع الكترونية[5].

[1] -Kal Raustiala,State,NGOs,And International Environmental Institutions, International Studies Quarterlies,(1997)41,pp.719-737.

[2]-اللجنة الدولية لصليب الأحمر،على موقع ويكيبديا:/http://ar.Wikipedia.org/wiki

[3]-ينظر للتفصيل حول هذه الجمعيات:-http://w.w.w.icrc.org.org/web/ara/siteara0.nsf/iwplist2/ICRC Activities :cooperation-with-National-societies

[4]-ينظر بالتفصيل عن هذه المنظمة على موقعها الالكتروني:.http://w.w.w.amnesty.org/ar/who-we-are

[5]-ينظر بالتفصيل عن هذه المنظمة على موقعها الالكتروني:

-منظمة مراقبة حقوق الإنسان:تأسست عام1978 وهي إحدى المنظمات العالمية المستقلة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها،وتسليط الضوء على الانتهاكات الإنسانية وجذب انتباه المجتمع الدولي إليها وناضلت من اجل توفير المزيد من العدالة والأمن لجميع الأفراد حول العالم[1]،أما في المجال الاقتصادي والتجاري تعتبر الشركات متعددة الجنسيات فاعلا مركزيا في هذا المجال وهي المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملا،كما تعاظم دورها في التجارة الدولية حيث أصبحت الشركة الواحدة تشكل شبكة تجارية دولية بين الشركات التابعة لها والمرتبطة بها[2]،كما أصبحت تتحكم بالإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيره وكذلك تتحكم بانتقال رأس المال وبخلق الأزمات أو حلها،كما أنها لا تتحكم بعصب السياسة آي الاقتصاد بل بالاقتصاد العالمي،لان دورها هو تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة أدى إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج،التسويق والاستهلاك، الدعاية والاستثمار،كما أنها تبحث عن التعاون بدل التنافس كون استراتيجيات التعاون أكثر فعالية لتحقيق الكفاءة[3] .

المطلب الثاني:المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي

يتأثر التعاون الدولي بمجموعة من المتغيرات،فقد تكون هذه المتغيرات في شكل عوائق سياسية،أمنية،اقتصادية أو ثقافية،أو قد تتعلق برؤى صانعي القرار،ويكون هذا التأثير إما سلبا أو إيجابا وقد تكون المتغيرات على شكل دوافع وحوافز جدية لبناء وتسهيل التعاون الدولي سواء كان ثنائيا أو إقليميا أو دوليا ،أو عوائق تعرقل عمليات التعاون وتحد من فعاليتها والحاجة هي من تدفع للتعاون فقد يكون التعاون من اجل مجابهة قضايا ومسائل تعجز دولة واحدة على حلها بمفردها،وسنتناول في هذا المطلب أهم المتغيرات التي تؤثر في التعاون الدولي[4].

---

[1]-ينظر للتفصيل حول هذه المنظمة على موقعها الالكتروني :http://w.w.w.hrw.org/ar/about

[2]-حشماوي محمد،الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006،ص92.

[3]-مصطفى العبد الله الكفري،عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية،(دمشق:اتحاد كتاب العرب(سلسلة الدراسات"15"،2008)،ص92.

[4]-احمد عباس عبد البديع،مرجع سابق،ص258.

1-**المتغير الاقتصادي والتجاري**:يعتبر هذا المتغير من أهم المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي نتيجة زيادة المصالح المشتركة وتعدد وتنوع الأنماط الجديدة للتبادل الاقتصادي والتجاري،ومن جهة أخرى اصطبحت التحديات والمخاطر المشتركة تهدد الجميع،بعد أن صارت وسائل القيام بالجرائم سهلة نظرا لسهولة توفرها واستخدامها من طرف الجميع،بل أخذت هذه الجرائم طابعا دوليا نظرا لتطور وسائل الاتصال الجديدة،فشبكات الاتصالات البعيدة والخطوط المستأجرة والانترنيت تنقل الأصوات والمعلومات بلمسة إصبع حول العالم بشكل سريع،ويمكن لملايين الدولارات أن تنقل بثوان معدودات بلمسة واحدة،بالإضافة إلى أن هناك أنظمة مصرفية مشتركة وتحويلات وحجوزات بالفاكس والربط بالأقمار الاصطناعية والمؤتمرات المرئية بالفيديو والأنظمة التجارية،كلها تتضافر لخلق شبكة واسعة معقدة لأنظمة توزيع الكترونية[1]،كما أن توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات،حيث إن زيادة حجم السوق يؤدي الى الاستفادة من مزايا التخصص،كما يزيد فرص الاستثمار فالمستثمرون يفصلون الاستثمار داخل نطاق التكتلات للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتعاونة،وتحسين معدل التبادل الدولي،وفتح مجال للمنافسة والقضاء على ظاهرة الاحتكار[2]،والتعاون الإقليمي يمكن أن يتجاوز ببرنامج عمل تعددي المناطق التي يغطيها،كما ان اتفاقات التجارة الحرة يمكن أن تشكل قوة دافعة سياسية للإصلاح،ومن ثم تمكن الأعضاء لتثبيت إصلاحات مهمة،كما يمكنه أن تحقق رغبة الترابط الاستراتيجي في الإقليم المعني وتعزز الترتيبات الأمنية فيه[3]،كما أن التعاون الإقليمي يحقق ازدياد في التجارة البينية بين أعضائها عن طريق التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

---

[1]-مارك هاينز دانيال،عالم محفوف بالمخاطر:استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة،تعريب:اكرم شاكر عضيمة،ط1،(الرياض:مكتبة العبيكان،2002)،ص29.

[2]-عامر جنحي، بحث التكامل الاقتصادي،منتديات العلوم الاقتصادية والتجارية،منتدى علوم التسيير والتجارة،تجارة دولية،بحث التكامل الاقتصادي على موقع:.http://etudiantdz.net/Vb/t19905.html

[3] -Patrizia Tumbarello ,Are Regional Agreement In Asia Stumbling Or Building Blocks ?Some Implication For The Mekong Countries,Paper Prepared For The Seminar »Accelerating Development in The Mekong Region-The Role Of Economic Integration »,Siem Reap,Cambodia,june26-27.p.24.

إن إلغاء الحواجز الجمركية احد دوافع التعاون بين الدول،وشهدت الحواجز الجمركية في التجارة الدولية،انخفاضا خلال السنوات العشرين الماضية،وتم تطبيق قاعدة الدولة الأكثر رعاية في التعريفة الجمركية على السلع الزراعية والمنتجات الصناعية،وسبب تخفيض الحواجز الجمركية يعود إلى تحرير التجارة من جانب واحد،خاصة في الدول النامية،وتحرير التجارة المتعددة الأطراف تحت رعاية منظمة التجارة العالمية والازدياد الكبير في اتفاقات التجارة الحرة على الصعيد الإقليمي والثنائي[1]،من جانب أخر التحديات والمخطر الاقتصادية لا تعرف الحدود لا في أسباب نشوئها ولا في تداعياتها ونتائجها،لذلك تقتضي التعاون بين الدول للحد منها وإيجاد حلول مناسبة للاحتماء منها،فقد يكون الخطر في تراكب المنظومات المسببة للقلق في المجال الاقتصادي في التداخل بين منظومة تجارة رأس المال ومنظومة المنظمات الإرهابية والجريمة في العالم[2]،كما أن لعمليات غسل الأموال دورا لتدفع بالدول اتجاه التعاون للحد منها،خاصة وأنها في تزايد مستمر بفل التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال المتطورة.

إن الأزمة المالية العالمية التي تفجرت2008قد ألقت بأعبائها المدمرة على الاقتصاد العالمي،فقد تهاوت مستويات الائتمان المتاح،وانهارت التجارة،ونصبت رؤوس الأموال وارتفعت معدلات البطالة،بينما تركزت الأزمة في عدد من الاقتصاد المتقدمة لاسيما القطاعات المالية،فإنها سرعان ما انتقلت إلى أنحاء العالم،مما جعل صناع السياسات يتخذون جملة من التدابير الجريئة على مستوى السياسة النقدية والسياسة المالية العامة،وسياسات القطاع المالي وقد تم تنفيذها في مناخ من التعاون،وهذا يدعو إلى ضرورة الإبقاء على التعاون على مستوى السياسات الاقتصادية الذي أفاد الدول خلال الأزمة المالية2008[3]،فالمتغير الاقتصادي ذو وجهين إما تتعاون الدول لتحقيق مصالح مشتركة وتحقيق التنمية وتوسيع التجارة أو لدفع المخاطر المشتركة من الأزمات والتجارة غير مشروعة وعمليات غسل الأموال.

[1] -United Nation,International Trade After The Economic Crisis :Chellenges And New Opportunities(Newyork :United Nations Publication,2010),UNCTAD/DITC/TAB/2010/2.p95.

[2] –مارك هاينز دانيال،مرجع سابق،ص40,

[3] –صندوق النقد الدولي:التقريرالسنوي2010 دعم التعافي العالمي المتوازن،مرجع سابق،ص9.

2-المتغير السياسي والأمني:رغم أن الشك المتبادل وعدم معرفة نيات الدول الأخرى يسيطر على العلاقات الدولية ويشكل متغيرا يحد من عمليات التعاون واستمرارها وتطويرها،إلا انه توجد جملة من المتغيرات في هذا المجال تدفع بالدول للتعاون مع بعضها البعض،أما لدرء مخاطر مشتركة أو تحقيق مكاسب مشتركة على الصعيد السياسي والأمني،فقد يكون الدافع وراء إقامة أي تكتل سياسيا بالدرجة الأولى كما حدث عندما أدرك زعماء اروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الامريكية بعد انتهاء الحرب الثانية،واجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي اروبي يستطيع مواجهة الأوليات المتحدة الأمريكية،وكما فعللت أيضا الولايات المتحدة الامريكية بضمها المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة،وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وسد الطريق أمام اروبا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية،وقد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنضمة إلى تكتل اقتصادي اي انه يمثل تمهيدا القامة تكامل سياسي،وقد تشكل الدول تكتلات لتعزيز أمنها القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية[1].

إن التغير في مفهوم الأمن كان نتيجة لتغير المشهد الدولي،فلم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة القومية ومن جهة أخرى يشهد العالم تحولا في طبيعته مصادر التهديد،اذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة،فالدولة أصبحت توجه عدة تهديدات والمنظور التقليدي للأمن عاجز عن التصدي لها[2]،والأمن الدولي لا يتوقف على استتبابه بين الدول من الناحية السياسية،بل أصبحت المسؤولية متعلقة بالحفاظ على امن الكوكب فهذا الأخير لا يميز بين دولة متقدمة وأخرى نامية وهو مشكلة عالمية تحفز الدول والفاعلين الدوليين الآخرين للاهتمام به كتلوث العارض،الاحتباس الحراري وثقب الأوزون والجريمة والسلام والأمن العالمي[3]،خاصة إذا علمنا أن المكونات الاساسية للأمن البشري تتسع لتشمل:الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن الصحي والبيئي،والأمن الشخصي والأمن المجتمع المحلي(الأمن الجماعي،والأمن السياسي

[1]-عامر جنحي،مرجع سابق.

[2]-محمد صادق،تحولات مفهوم الأمن-الإنسان أولا،دراسة منشورة على موقع:http://w.w.w.islamonline.net

[3]-ذياب البداينة،الأمن وحرب المعلومات،ط1-الإصدار الثاني،(عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع،2006)،ص22-89.

والدولة بمفردها عاجزة على الحفاظ على الأمن البشري بمفهومه الشامل ناهيك عن ارتباطه بالسلم والأمن الدوليين[1]،مما يستوجب التعاون بين الدول لتحقيقه،إن التطرف والعنف والإرهاب والجريمة المنظمة من اخطر التحديات التي تواجه الدول هي ليست لصيقة بمنطقة جغرافية او بدين معين أو بثقافة معينة بل لها طابع عالمي،وتزايد جماعات العنف في العديد من الدول أدى غالى تصاعد أعمال العنف ضد الحكومات والمجتمعات في ظل سهولة حصولها على الأسلحة والمتفجرات ،وهناك مخاوف من حصول هذه الجماعات على أسلحة نووية بيولوجية تؤدي إلى ازدياد خطورة القوة التدميرية للإرهاب الدولي في ظل انكشاف الدول والمجتمعات بفعل تطور أشكال وأساليب ممارسة الإرهاب،حيث يعرف الآن بالإرهاب المعلوماتي أو الجرائم المعلوماتية[2]،التي يزداد خطرها في ظل الثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات[3]،وما يزيد من خطورة الأمر زيادة حركة المجرمين في مختلف أنحاء العالم نتيجة لسهولة الأسفار الدولية وانخفاض كلفتها،فلقد اتخذت الجريمة المنظمة عبر الوطنية أبعادا شبيهة بأبعاد الاقتصاد الكلي حيث أن السلع غير المشروعة تصنَع في قارة وتهرَب عبر قارة أخرى،وتسوق في قارة ثالثة،وتسربت إلى الأسواق المالية والتجارية القائمة فأصبح عالم الإجرام مرتبط بالاقتصاد العالمي[4].

إن لجرائم الانترنيت تهديد على امن شبكة الانترنيت وما يربط بها من مصالح بشرية على مستوى العالم،وهي تطال الاقتصاد الدولي نظرا للترابط الالكتروني لمعظم مجالات الاقتصاد العالمي عبر مختلف أنواع الشبكات الالكترونية خاصة الانترنيت،حيث أصبح الإرهاب عبر الانترنيت واقعا واخترق حدود الدولة الواحدة واصطبحت ملاذا آمنا للجماعات

---

[1]–الياس أبو جودة،الأمن البشري وسيادة الدول،ط1،(بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2008)،ص51–106.

[2]–حسن مظفر الرزو،الفضاء المعلوماتي،ط1(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2007)،ص196–216.

[3]–معتزميجي عبد الحميد،تفعيل جهود التعاون الإقليمي والدولي ضد الإرهاب مقال منشورعلى موقع:http://w.w.w.aladwaa.nl

[4]–تقرير الانتربول:الانتربول:مكافحة الجريمة في القرن الحادي والعشرين2000–2010،(ليون،فرنسا، quaicharles de Gaulle،2010،200)،ص3 على موقع المنظمة. http://w.w.w.interpol.int

الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة[1]،ومن أمثلة جرائم الانترنيت استخدام الفيروسات التي هي برامج قادرة على ربط نفسها ببرامج أخرى في أجهزة الكمبيوتر والتكاثر والانتشار داخل النظام حتى تدمره تماما[2]،وهناك أنماط من الجرائم الالكترونية:

-جرائم تتعلق بسرقة المعلومات أو التدليس المعلوماتي ،يكون بالاعتداء على سرية المعلومات وأمنها عن طريق اختراق الأنظمة،سرقة برامج الكمبيوتر أو تزويرها.

-جرائم تتعلق بتخريب الأجهزة أو تعطيلها بنشر الفيروسات.

-جرائم تتعلق بتهديد الأشخاص والجهات ذات الصلة بالمعلومات والأجهزة الاتصالية او ابتزازها وهناك أيضا جرائم ترتكب بطرائق متعددة منها[3]:انتحال الشخصية خاصة في الأوساط التجارية المصرفية،التشهير وتشويه السمعة وذلك بنشر معلومات سرية أو مغلوطة،التغرير والاستدراج يمس العلاقات الاجتماعية،الاحتيال يتم ببيع سلع أو خدمات وهمية والمساهمة في مشاريع استثمارية وتزييف العملات وتزوير المستندات والأختام والعلامات بالكمبيوتر[4].

إن الخطر الذي يواجه الملكية الفكرية من خلال عمليات القرصنة يشكل احد دوافع التعاون الدول،فقد عقد سنة2010 بهونغ كونغ المؤتمر الدولي لفرض تطبيق القانون بشأن الجرائم الاعتداء على الملكية الفكرية"،وقد دعا إلى تعاون دولي اكبر لفرض تطبيق القانون لمحاربة القرصنة على الملكية الفردية،الفكرية وان قرصنة الملكية الفكرية من الكتب،الموسيقى ومن الأفلام إلى الألعاب وبرامج الكمبيوتر والمواد الصيدلانية،تكلف صناعة بلايين الدولارات وتلحق الخطر بالمستهلكين عن طريق تزويدهم بمنتجات رديئة الصنع،وهذا يهدد الفرص الاقتصادية

[1]-ذياب البداينة،مرجع سابق،28.

[2]-زكريا ابو دامس،مرجع سابق،ص93.

[3]-أسماء حسين حافظ،تكنولوجيا الاتصال الإعلامي التفاعلي في عصر الفضاء الالكتروني المعلوماتي والرقمي،ط1(بلا :الدار العربية للنشر والتوزيع،2005)،ص142-158

[4]-عبد الفتاح بيومي حجازي،مكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنيت في القانون العربي النموذجي،دراسة قانونية متعمقة في القانون المعلوماتي،ط1،(الإسكندرية:دار الفكر الجامعي،2006)،ص83.

والاستقرار المالي[1]،مع العلم آن التشريعات الجنائية لا تتقدم بالسرعة التي تتقدم وتنمو بها حركة الاتصالات والمعلوماتية،فالجريمة المعلوماتية تسبق المشرع الجنائي بخطوات كبيرة،والحل يكمن في إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول للحد من هذه الظاهرة وهناك بعض الأفكار تصب في اتجاه صياغة الاستراتجيات وسياسة فعالة للتعامل مع التحديات والقضايا الأمنية التي تواجه العالم حاليا ومستقبلا من هذه الأفكار نذكر مايلي[2]:

- تجديد الفكر ألامني وتحديث الأجهزة الأمنية وهي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الدول الحديثة.
- التعاون التقليمي والدولي في مجال تحقيق الأمن ومكافحة الإرهاب وتفعيل آليات هذا التعاون وأساليبه خاصة فيما يتعلق بتبادل الخبرات والمعلومات وتنسيق البرامج والسياسات.
- التعاون الإقليمي من اجل التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية نظرا لوجود بعض المشاكل الإقليمية والعالمية التي تخلق حالة من عدم الاستقرار على الصعيد العالمي من ناحية وضعف قدرات أي دولة أو مجموعة من الدول على التصدي لتلك المشاكل بمفردها من ناحية أخرى تدعيم جهود التعاون الإقليمي والدولي أصبح أمرا حتميا للتصدي لها[3].

3-المتغيرات البيئية والصحية والتعليمية:تتعدد وتتنوع المشاكل البيئية ومخاطرها إذا ما قارناها بالمشاريع التنموية والنشاطات البشرية التي لا تكترث بالبيئة ونظافتها،بل تجاوزت الحدود السياسية والطبيعية مما جعل الدول تصبو للتعاون بجميع مستوياته في سبيل الحفاظ على البيئة ونظافتها للأجيال الحاضرة والقادمة،وأصبحت المخاطر التي تهدد الإنسان كثيرة والأمراض الوبائية عابرة للحدود،لاسيما بعد ازدياد الاتصال والتواصل بين الشعوب والأفراد.

---

[1]-ميرل ديفيد كلرهالس،المحرر في موقع أمريكا دوت-غوف-واشنطن،14كانون الأول/ديسمبر2010 من موقع الحكومة الأمريكية http://w.w.w.america.gov

[2]-عبد الفتاح بيومي حجازي،مرجع سابق،ص16.

[3] John P.Willerton And Others,Complex Security Institutions :Nested Bilateralism In The Common Wealth Of Independent States,Paper Prepared For Presentation At The Shambaugh(ITRAGE Conference « Building Synergies :Institutions And Cooperation In World Politics »,Lowa City,Lowa october12-14.2006p.12.

إن تزايد مصادر التلوث البيئي وتصاعد المشاكل البيئية مثل الاحتباس الحراري والأمطار الحمضية والثقوب في طبقة الأوزون،ودمار الغابات تمضي في طريقها ولا يوجد حتى ضالان رغم الجهود المبذولة في هذا المجال تعاون بين الوحدات الدولية ،هذا في حين ساهمت أمور مثل التصنيع والانفجار السكاني والنمو العمراني والاقتصادي في رفع مستوى القلق في هذا المجال،بالإضافة غالى الأمراض التي تنتشر بسرعة فائقة مثل الايدز وأيضا الأنفلونزا النشطة ومرض السل الذي تزداد مقاومته للدواء،وكذلك فيروس ايبولا[1]، وقد عقد المؤتمر السنوي للايدز عام(2010)في فيينا وحضره قرابة(2000)شخص من بينهم علماء ومقدموا العناية الطبية وزعماء سياسيين وأهلية والمنظمات غير الحكومية[2]،وحسب تقرير منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الايدز لعام2010، هناك نقص في الإصابة بمرض المناعة المكتسب حيث تراجع بنسبة 12% خلال السنوات العشر الماضية إلا انه 7الاف تسجل كل يوم[3]،إما عن التبادل العلمي والتعليمي فلا يقل أهمية عن المتغيرات الأخرى ويعتبر دافع للتعاون بين الدول،فلقد فتحت شبكة الانترنيت الكثير من الإمكانات من اجل التعاون الحقيقي في المشاركة بالمعلومات والتعلم،وقد انتشرت في السنوات الأخيرة عبارة "التعليم الالكتروني"،وهو نوع من التعلم يستخدم تقنيات الانترنيت لجمع المعرفة وأدوات التعلم[4]،على سبيل المثال تم تأسيس المركز الدولي للبحث العلمي عام1998لتبني مظاهر العلم والبحث العلمي والترويج لها،ويسعى إلى جمهور واسع من الطلبة العلم والباحثين وفي عام1999 انشأ المركز موقعا على الانترنيت للبحوث العلمية،وأصبح هذا الموقع مرجعا مهما وثمينا للبحث كما أن المعلومات التي يقدمها هذا الموقع مجانية وتم الاعتراف به كمنظمة مهنية[5].

---

[1]-مارك هاينز دانيال،مرجع سابق،66-69.

[2] -United Nations,The Millennium Development Goals Report2010,United Nations Department Of Economic And Social Affairs(DESA),june2010.p.40.

[3] -Global Report :UNAIDS Report On The Global AIDS Epidemic2010. « UNAiDS/10.ME/JC1958E »,Joint United Nations Programme On HIV/AIDS(UNAIDS).http://w.w.w.unaids.org

[4]-كارت ريدمان واندرو وايتيتغر،بناء بيئة عالمية للتعليم الالكتروني،في كتاب:ثول كيركبرايد وكارين ورد(المحرران)،تعريب هشام الدجاني،ط1(الرياض:مكتبة العبيكان،2003)،ص249-280.

[5]-أنطوان زحلان،العلم والسيادة:الآفاق والتوقعات في البلدان العربية-التعاون العلمي في البلدان العربية،مجلة المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد378،أيار/مايو،2011/5،السنة33،ص17.

المتغير الثقافي:لم تعد الثقافة اليوم لصيقة بدولة واحدة بل تجاوزت الحدود السياسية والطبيعية،وأصبحت سببا من أسباب عدم الدخول والخوض في عمليات التعاون التي تعتقد الدولة إنها ستؤثر سلبا في ثقافتها المحلية وتؤدي إلى انحسارها والى انتشار ثقافة أجنبية في مواجهة الثقافة المحلية الأضعف قدرة،فالخصوصيات والهويات الثقافية أصبحت تشكل عائقا أمام التعاون الذي يؤدي إلى انتشار العولمة الثقافية،ومن ثم تشكل عائقا أمام تقدم صادرات الدول الأقوى في منظومة التعاون الدولي إلى الدول الأضعف[1]،وبالمقابل قد يكون التقارب الثقافي ميسرا للدخول في عمليات تعاونية،فقد تعتبر شروط دول الشمال من قبل دول الجنوب وسائل بيد الدول الشمال للتدخل في شؤونها،والدخول في عمليات تعاونية في ظل شروط كهذه وفي حالة عدم توازن القوة بين أطرافها مجازفة سياسية،لان هناك من يرى أن عملية التعاون الدولي تكمن ورائها عولمة الثقافات وذلك بالارتباط بين النظام الاقتصادي،والثقافي والإعلامي فالنظام الاقتصادي يستخدم آلية السوق العالمية كمجال للمنافسة والنظام الثقافي يهدف إلى تغيير الواقع الثقافي لتقبل مخرجات السوق العالمية بالاعتماد على تكنولوجيا الاتصال الحديثة،ويبقى النظام الإعلامي الذي يعتمد على توظيف تكنولوجيا الاتصال ووسائله في عملية الاختراق الثقافي بالترويج لثقافة الاستهلاك لمنتجات السوق العالمية[2]،من خلال هذه الرؤية يكون الدخول في عمليات تعاونية تستهدف التقارب الثقافي والتبادل الاقتصادي صعبا،فصناع القرار خاصة في الدول النامية يرون أن مخرجات التعاون سلبية،لان التعاون بين أطراف غير متساوية نسبيا في مستويات القدرة الاقتصادية والتكنولوجية تصبح تابعا للأطراف الأقوى،وبالتالي تصبح الدول النامية عاجزة عن مواجهة التحدي الثقافي والحيلولة دون تسرب مضامين الدعاية المضادة الموجهة لشعوبها نتيجة ثورة الاتصالات والمواصلات،في حين هناك فجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة فيما يخص التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات،كما أن معظم المواد التي تنشر على الانترنيت تنشر باللغة الانجليزية وتقدر بحوالي182[3].

---

[1]–حسن عبد الله العايد،اثر العولمة في الثقافة العربية،ط1،(بيروت:دار النهضة العربية،2004)،ص113.

[2]–حسن عبد الله العايد،مرجع سابق،ص121–122.

[3]–فؤاد يسين،المعلوماتية وحضارة العولمة:رؤية نقدية عربية،(القاهرة:دار النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2001)،ص34.

تتعرض القيم المحلية من قبل القيم الغربية أو الامريكية،مادام معظم المنتجات الاقتصادية والثقافية والفنية والصور،وأساليب العيش والسلوكيات تنقل باللغة الانجليزية التي هي لغة الولايات المتحدة الامريكية،ووفق القيم الأمريكية إلى أنحاء العالم،في هذا الإطار تعرب دول الجنوب على قلقها إزاء التأثير الكاسح للقيم الأمريكية على الثقافات المحلية،ويستمر تآكل القيم والعادات والنظام الاجتماعي بإحداث قلق عالمي وسط الخوف من استعمار ثقافي[1].

في راي بعض العلماء ان منظمة التجارة العالمية لا تؤثر في لثقافة القومية والخوف على الهوية والخصوصية يدل على ضعف الثقة بالنفس[2]،وهناك من يرى أن منظمة التجارة العالمية تؤثر في الثقافة سلبا فهي تهدف إلى السيطرة على التجارة العالمية،بالإضافة إلى توحيد الثقافات بين الدول والقضاء على المشاعر الدينية والقومية عن طريق نقل التكنولوجيا المرئيات والصوتيات غالى الدول النامية لتخريب بنيتها الدينية والقومية،وأيضا استخدمت مبادئ إنسانية مثل السياسة الإغراق بحجة تحسي العمل في الدول النامية،والبيئة والشفافية كوسائل للتدخل في الشؤون الداخلية للدول[3]،وهناك دول لاسيما الضعيفة تتوانى عن الانخراط في أعمال هذه المنظمة خوفا من التدخل الأجنبي في أمنها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من قبل الغرب خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية،فالمتغير الثقافي قد يكون دافعا لعمليات التعاون أو عائقا لها.

المتغير التكنولوجي:يظهر المتغير التكنولوجي على شكل وسائل متطورة بيد الفاعلين الدوليين من غير الدول والدول للتواصل والاتصال من اجل التعاون وتحقيق الأهداف المشتركة هذا من جهة،من جهة أخرى دفع المخاطر والتحديات الطبيعية والبشرية،كما قد يصبح وسيلة بيد المجرمين للقيام بجرائمهم ويكون بذلك وبالا على الإنسانية،فالعالم حاليا يشهد ثورة غير مكتملة في الاتصالات،وامتدت لتشمل قطاعات النشر والإعلام والسياحة والأسواق المالية

[1]-مارك هاينز دانيال،مرجع سابق،ص363-364.

[2]-سهيل حسين الفتلاوي،مرجع سابق،305.

[3]-المصدر نفسه،139-140.

والأسلحة العسكرية والطيران،بحيث جعل العالم كقرية صغيرة متصلة ومتواصلة[1]،ومن بين هذه المجالات برز عالم الكمبيوتر كمصدر للتغير العالمي،وأيضا كمصدر للخطر والقرصنة والتقاء نماء قوة الكمبيوتر بالانفجار في التواصل وخيارات الاتصال زهيدة الثمن قائمة جديدة من الفرص والأخطار في عالم الكمبيوتر[2]، وكنتيجة لتطور وسائل الاتصال أصبحت الوحدات الدولية أكثر ارتباطا وقربا من بعضها البعض[3]،والتطور في هذا المجال أصبح دافعا ومسهلا للتعاون الدولي في كثير من المجالات،وبكونها وسيلة تستخدم لتنفيذ أعمال ومخططات عدائية من قبل أطراف معينة،قد تكون التهديدات من غير الدول ضد مصالح الدول والشعوب لتشكل بذلك أيضا دافعا للتعاون بين الفاعلون الدوليون للحد من هذه المخططات وتداعياتها على مسار التعاون الدولي[4]، والانترنيت مستخدم ومتاح لجميع الدول والمنظمات، وبرواج التعامل مع الأسهم عن طريق الانترنيت،تأثرت أسواق المال بتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها على مظاهر الحياة المعاصرة[5]،بالإضافة إلى أن ممارسة المبيعات واللغة والثقة والبيئة التنظيمية ستتأثر بتعاظم أهمية الانترنيت في التجارة عبر الحدود،وكذلك الحال بالنسبة للعقود وسلسلة الإمداد والتسليم والأساليب الرادارية والعملة والموارد المالية[6]،وهكذا فالانترنيت أوجدت قاعدة اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية لنشر التجارة الالكترونية بين جميع المتعاملين بها،مما أفرزت ثورة في مجال التجارة والعمل المصرفي،وشمل التأثير ابيضا مجموعات الأعمال والدول ومؤسسات

[1]–ستار بدر سدخان المالكي،اثر ثورة المعلومات والاتصالات في ظل العولمة على الاقتصاد العربي،بحث منشور ضمن:العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي،بحوث ومناقشات ندوة بغداد14–16نيسان2002،الجزء الخامس،(بغداد:بيت الحكمة،2002)،ص89.

[2]–مارك هاينز دانيال،مرجع سابق،ص72.

[3]–صابر فلحوط ومحمد البخاري،العولمة والتبادل الإعلامي الدولي،ط1،(دمشق:دار علاء الدين،1999)،ص84.

[4]–داخل حسن جريو،اثر ثقافة الاتصالات والمعلومات على الاقتصاد مع إشارة خاصة للاقتصاد العربي،بحث منشور ضمن:العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي،بحوث ومناقشات ندوة بغداد14–16 نيسان2002،الجزء الثاني،(بغداد:بيت الحكمة،2002)،ص16.

[5]–مارك هاينز دانيال،مرجع سابق،ص72.

[6]–جون سي.بك،ليس هذا هو عمل أبيك الدولي،ضمن كتاب:روبرت اي.غروس(المحرر)،كلية Thunderbirdتبحث في استراتيجية العولمة،تعريب.ابراهيم يحي الشهابي،ط1،(الرياض:العبيكان،2001)،ص466.

الأفراد[1]، وقد كانت الفرصة لثقافات العالم لتعرض ثقافاتها على شبكة الانترنيت بأعماقها التاريخية وحضارتها وفنونها ومعرفتها العلمية،بالإضافة غالى أن الفرصة متاحة للباحثين والمثقفين والمتخصصين في المجالات المختلفة،باختلاف ثقافاتهم ليتواصلوا فيما بينهم دون شروط أو قيود،ومما لاشك فيه أن تطور وبرامج الآلية للغات من شانه أن يدفع بحوار الحضارات إلى مسارات ثقافية غير مسبوقة[2]،من جانب أخر تعتبر الانترنيت فرصة لارتكاب الجرائم الالكترونية وجريمة غسل الأموال وذلك راجع إلى الغياب المطلق للعمليات التي يمكن تعقبها،فضلا عن النمو المتزايد للبرمجيات التي تزيد من سرية التعاملات،مع العلم ان الانترنيت يربط كل العالم مع بعضه البعض،ومن ثم لن تكون مشكلة في نقل الأموال عبر الحدود[3]،وكنتيجة للحجم المطلق والسرية الكبيرة للمبالغ المتدفقة للنظام العالمي،يمكن لغسل الأموال أن ينمو بمعدل متسارع،ويخلق حاجزا أمام سلطات الاستثمار[4]،ومما لاشك فيه أن "بنوك الانترنيت" من اخطر الوسائل التي تتيح لغاسلي الأموال تحويل أموال كثيرة بسرعة وأمان،فهي تعمل في سرية والمتعاملون غير معلومي الهوية،وهي غير خاضعة لآية لوائح أو قوانين رقابية[5].

[1]–حازم نعيم الصمادي،المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية،ط1،(عمان :دار وائل للنشر والتوزيع،2003)،ص22.

[2]–فؤاد يسين، مرجع سابق، ص34.

[3]–عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص134.

[4]–مارك هاينز دانيال،مرجع سابق،308.

[5]–عبد الفتاح بيومي حجازي،مرجع سابق،161–165.

الفصل الثاني:

واقع التعاون الدولي

بين الطموح والإصرار

على مكافحة الفقر

المبحث الأول:الخصائص الأساسية لإفريقيا

تعاني قارة إفريقيا الكثير من المشاكل سواء كانت متعلقة بالأمن الغذائي أو النمو الديمغرافي،أو حازمة البيئة آو البطالة التي تعتبر تحديا كبيرا للقارة السمراء،مما جعل الجهود الدولية تتكاثف سواء كان في إتباع الدول الإفريقية لسياسات معينة بتوصية من المؤسسات الدولية المقرضة مثل صندوق النقد الدولي أو كخطوة لتحسين أوضاع البلد كهدف للقضاء على اكبر تحدي وهو الفقر.

المطلب الأول:الواقع الصعب لإفريقيا

إن من بين المشاكل التي تعاني منها قارة إفريقيا هي مشكلة انعدام الآمن الغذائي،فقارة إفريقيا تعتبر مثال صارخ في التخلف والمجاعات الناجمة عن عدم كفاية الإنتاج الغذائي،ورغم معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الدول الإفريقية في العقد الأخير،مازال الجوع من اكبر التحديات التي تواجهها القارة،مما يعني عدم قدرة دول القارة على استغلال هذا النمو في تحسين الظروف المعيشية للسكان وتلبية احتياجاتهم الاساسية خاصة منطقة جنوب الصحراء[1]،حيث تعاني من قلة سقوط الأمطار التي تؤدي غالى تلف المحاصيل وبالتالي تصبح أزمة غذائية،وتعد جنوب إفريقيا المنتج الرئيسي للحبوب في منطقة جنوب الصحراء حيث عانت من الجفاف سنة2015بسبب تأخر الأمطار،أما عن مالاوي وزيمبابوي فقد انخفض حصاد الحبوب في مالاوي عامي2014-2015بنسبة24%ويعاني أكثر من2.8مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي،أما عن زيمبابوي فقد انخفض حصاد الحبوب بين عامي2014و2015 بنسبة42%ويعاني حوالي1.5مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي[2]،الذي سببه الرئيسي تأخر الأمطار مما يعني أن للتغيرات المناخية والبيئة دخل في الأمن الغذائي،والمشاكل البيئية واحدة من ابرز التحديات التي تواجهها أفريقيا حيث أن تدهور التربة في إفريقيا من بين أهم

[1]-سمر حسن الباجوري،"مشكلة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا"،آفاق افريقية،الهيئة العامة للاستعلامات،المجلد الثاني عشر-العدد الحادي والأربعين،2014،ص33.

[2]-ازمة الغذاء في جنوب قارة افريقيا في ارقام نقلا عن:w.w.w.new humanitairien.orgتم تصفح الموقع يوم18-03-2020 على الساعة14:30.

المشاكل البيئية التي تعاني منها،وهذا راجع إلى انحسار أجزاء كبيرة من التربة لتنتقل إلى مكان آخر ثم تفقد خصوبتها وهي تحدث بسبب الأمطار والرياح،إضافة إلى الاستخدام المكثف لعمليات الزراعة والاستخدام القليل لروث الحيوانات،ناهيك عن الزيادة السكانية التي جعلت السكان يضطرون إلى زراعة المحاصيل بكمية كبيرة دون النظر إلى التأثيرات المستقبلية على التربة،بالإضافة إلى أن العديد من الدول الإفريقية تفتقر إلى المكونات الطبيعية في تربتها حيث تكثر فيها الصخور المتحولة الآتية من الانفجارات البركانية.

أما عن تلوث الهواء فيرجع بالدرجة الأولى إلى غياب الوعي البيئي والوسائل التقليدية في الزراعة،فالسكان لا يقدرون على تحمل عبء تكاليف لوسائل المتقدمة،وقد صرَحت منظمة الأغذية والزراعة ان ما يقرب من11.3مليون هكتار من الفارض يتم خسارتها كل سنة بسبب الزراعة الرعي والحرق غير المنظم،واستهلاك الوقود عبر حرق الأخشاب،ناهيك عن تلوث الماء وذلك بسبب الهجرة المتزايدة للسكان من القرى إلى المناطق الحضرية،فبسبب زيادة نسبة الفقر السلطات الحكومية لا تقدر على توفير أنظمة المياه النظيفة وشبكة الصرف الصحي المناسبة لهذا العدد الكبير من السكان،كما أن اجترار الأراضي الزراعية لبناء المساكن أو تركها يؤدي إلى التصحر،مما يؤثر على دورة المطر ويزيد من نسبة التلوث فيها[1]،أما عن مشكلة النمو السكاني فقد أكد تقرير أصدرته اليونيسيف سنة2017على أن عدد الأطفال في إفريقيا سيزداد بمقدار170مليون طفل بين2017-2030،ليصل الأشخاص دون الثامنة عشرة الى750مليون نسمة،وسيتعين على إفريقيا اضافة5.6مليون عامل صحي جديد و5.8مليون معلم جديد بحلول 2030لتلبية الحد الأدنى من المعايير الدولية في مجالي الرعاية الصحية والتعليم بسبب النمو السكاني السريع،وان لم يتم الاستثمار في شباب القارة وأطفالها يمكن أن تحل كارثة ديمغرافية تتسم بالبطالة وعدم الاستقرار[2]،وهناك أيضا مشكل عمالة الأطفال الذي يرتبط بعدة عوامل منها الصراعات الدينية في مناطق التوترات بين المسلمين والمسيحيين،على

[1]-علي سعيد،مشاكل أفريقيا البيئية:ماهي المشاكل البيئية التي تعاني منها افر يقيا؟،نقلا عن:w.w.w.tes3a.com https://تم تصفح الموقع يوم18-03-2020على الساعة14:30.

[2]-اليونيسيف:النمو السكاني في أفريقيا سلاح ذو حدين،عائد تنموي أو كارثة،نقلا عن:https://news.un.orgتم تصفح الموقع يوم20-03-2020على الساعة13:15.

سبيل المثال في جمهورية إفريقيا الوسطى قد آدت بدورها إلى زيادة تجنيد الأطفال في تلك الصراعات،وفي أوغندا في السنوات العشرين الماضية اختطف جيش الرَب، الذي تشكل بقيادة الجنرال جوزيف كوني،لمقاومة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في الحرب الأهلية،لكن تحولت أعمالهم العدائية إلى حرب عرقية ضد القبائل في شمال بعض الدول الأفريقية المجاورة،حيث انتشر مقاتليهم في أطراف شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى وكذلك جنوب السودان عام2005،اكثر من 30الف طفل لاستخدامهم كأدوات للقتل والتعذيب والحرب،وأشارت المعطيات إلى ان9ملايين من الأطفال الإناث و6ملايين من الذكور متخلفون عن المدارس في دول جنوب الصحراء الأفريقية،كما يتم استغلالهم في أعمال شديدة مثل المناجم ومصانع الاسمنت[1].

أما بخصوص البطالة فرغم التنمية الاقتصادية التي شهدتها معظم الدول الإفريقية،لا تزال تعاني من مشكلة البطالة وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى غياب التناسب بين النمو السكاني من ناحية والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى[2]،وهذا راجع إلى العقبات الهيكلية والقيود الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلي،التي تؤدي إلى زيادة مشاكل البطالة الجزئية التي تعني عدم كفاية الدخل لتلبية الاحتياجات الاساسية،إضافة إلى الصراعات والنزاعات المسلحة والتخلف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[3].

[1]–محمد سليمان الزواوي،"معاناة الأطفال في إفريقيا بين ارث الماضي وتحديات الحاضر"،قراءات افريقية،09–07–2019نقلا عن:https://w.w.w.qiraat african.comتم تصفح الموقع يوم18–03–2020على الساعة11:00.

[2]–"شبح البطالة يخيم على كل بلدان القارة لافريقية"،نقلا عن:https://w.w.w.afrigate news.net تم تصفح الموقع يوم18–03–2020على الساعة13:45.

[3]–"**العمل اللائق من اجل تنمية إفريقيا**"، مكتب العمل الدولي، ديسمبر2003.

المطلب الثاني:السياسات المتبعة لمكافحة الفقر

هناك عدة سياسات موجهة لمكافحة الفقر نذكر منها:

الاقتصاد الأخضر حيث يعرفه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا":"إن الاقتصاد الأخضر: يعبر عن علاقة الترابط والتكامل بين البعد الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي للتنمية،التي تهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية،وهو يسعى لتحقيقي التنمية المستدامة ولا يحل محلها"،فهو يلعب دورا حيويا في الحد من الفقر حيث يوفر الاقتصاد الأخضر فرصا لزيادة القدرة على خفض الفقر،وستوفر الاستثمارات الخضراء في قطاعات محددة مثل الزراعة،صيد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية الأخرى فرص العمل وإنتاج وتنظيم المشاريع،كما تكمن أهمية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بالنسبة للأشخاص الأكثر اعتمادا على الموارد الطبيعية في الاستثمار في رأس المال الطبيعي كمصدر للنمو الاقتصادي والرفاهية،الذي يعالج الفقر بأشكاله المختلفة وليس فقط في الدخل،وذلك من خلال توفير الغذاء والعناية الصحية،كما انه يوفر الحصول على طاقة نظيفة وآمنة للفقراء،وتشير الدلائل إلى ان حصول الفقراء على الطاقة ينتج عنه فوائد ذات أبعاد متعددة تتعلق بالدخل والتعليم والصحة وصولا إلى رفاه المرأة،وقد أثبتت أنظمة توليد الطاقة خارج نطاق شبكة التوزيع التي تستخدم موارد متجددة،أنها تمثل حلا عمليا لتزويد المناطق الريفية في البلدان النامية بالكهرباء،كما ان توسيع نطاق الكهرباء الريفية من شأنه أن يساعد في تعزيز الروابط بين الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية مما يقلل من حدة الفقر[1].

السياسة المالية ودورها في الحد من الفقر:تؤثر السياسة المالية على الفقر وتتمحور القناة المباشرة حول سياسة الإنفاق الحكومي،حيث يعتبر آلية العادة توزيع الدخل وهو الإنفاق الذي يمثل المسؤولية الاجتماعية للدولة تجاه المجتمع بشكل عام،وغالبا ما تتم من خلال تمويل ودعم المؤسسات الحكومية العاملة في مجالات التعليم،الصحة وهذا الإنفاق يساهم في تحسين نوعي وكمي لرأس المال البشري لبلد ما،أما عن هيكلة الضريبة فيمكن إعادة توزيع الدخل من خلال

[1]–عباس وداد،(دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر –دراسة حالة:الجزائر،الاردن،اليمن،أطروحة دكتوراه،جامعة فرحات عباس،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،10–11–)2018،ص77–79.

الضرائب المحلية عن طريق تخفيض معدلات الضرائب أو إلغائها تماما،وتدعيم أسعار المنتجات من السلع الاساسية ذات الاستهلاك الواسع،وفي المقابل تفرض الدولة ضرائب تصاعدية على الزيادات المحققة في رأس المال والضرائب على الثروات المكتسبة وعلى الأنشطة المضرة بالبيئة،وتستخدم هذه العوائد في تحسين ظروف معيشة الفقراء[1].

بالإضافة إلى قطاع السياحة الذي يعتبر مهما ومساهما في النمو الاقتصادي الذي من شانه أن يخفض نسبة الفقر،فقد ارتفعت المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في الناتج المحلي لإفريقيا والتي تشمل المساهمات المباشرة وغير المباشرة من69مليار دولار في المتوسط في الفترة1995-1998الى166مليار دولار في الفترة2011-2014اي بنسبة6.8%الى8.5%من الناتج المحلي الإجمالي لكنها مازالت دون المتوسط العالمي،وتعكس هذه المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي بالأساس إلى الأنشطة الاقتصادية التي تولدها صناعات مثل الفندقة ووكالات الأسفار والطيران وخدمات نقل المسافرين والصناعات الترفيهية المتصلة بها،ففي 2015بلغت المساهمة المباشرة للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي للقارة73مليار دولار ويتوقع ان يرتفع الى121مليار دولار بحلول عام2016،وقد استحدث قطاع السياحة أكثر من21مليون فرصة عمل من شأنها أن تعود بالنفع وتسهم في تخفيض نسبة الفقر في الدول الإفريقية،وقد ارتفعت عمالة قطاع السياحة عام2014مقارنة بعام2013في عدة دول منها:مصر-مدغشقر-النيجر-جنوب إفريقيا[2]،زيادة على ذلك ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي في القارة،فقد شهدت شمال إفريقيا تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغ7%لتصل إلى 14مليون دولار،ففي المغرب ارتفع بنسبة36%ليصل الى3.6بليون دولار على خلفية استثمارات كبيرة في القطاع المالي وقطاع صناعة السيارات،أما عن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقد بلغت نسبته13%لتصل الى32بليون دولار،وشهد الجنوب الإفريقي اكبر تحول إذ انتعشت التدفقات لتصل الى4.2بليون دولار،وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب إفريقيا عن الضعف ليصل الى5.3بليون دولار،أما شرق إفريقيا وغربها فقد ارتفعت التدفقات في شرق إفريقيا

[1]-المرجع نفسه،ص84.

[2]-"**التنمية الاقتصادية في افريقيا-السياحة في خدمة نمو شامل قادر على إحداث التحول**"،تقرير الاونكتاد لسنة2017،ص2-3.

وبالضبط في كينيا بنسبة27%لتصل الى1.6بليون دولار بفضل الاستثمار في الصناعة التحويلية والضيافة والمواد الكيميائية والنفط والغاز،أما عن غرب إفريقيا فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة15%ليصل إلى 9.6بليون دولار ،وانخفضت أيضا التدفقات إلى غانا وان كان ذلك بنسبة أكثر اعتدالا بلغت8%لتصل الى3بليون دولار[1]،وهذه المعدلات المرتفعة للاستثمارات يرجع إلى اهتمام الكثير من الدول الإفريقية وخاصة جنوب الصحراء التي تعاني أوضاعا سياسية غير مستقرة،إضافة إلى ضعف أسس النمو وعدم ملائمة كثير من السياسات الاقتصادية المطبقة فيها،وقد سارعت الحكومات إلى إيجاد بيئات استثمارية مناسبة من خلال مراجعة سياساتها الاقتصادية ونظمها الاستثمارية،ووضعت امتيازات كثيرة بغية تشجيع وتحفيز المستثمرين منها، تيسير شروط الاستثمار وتخفيف القيود على تدفقاته،والشفافية في توفير المعلومات الضرورية للمستثمرين وكسب ثقته،وتبسيط الإجراءات وتقديم ضمانات بحرية نسبة المساهمات ونقل الأموال إلى الخارج ،إضافة إلى الإعفاءات من بعض الضرائب الجمركية والربحية[2].

أما عن الصناعة التحويلية كونها أداة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام،فالقارة الإفريقية لا تزال وليدة في هذا المجال،ويظل اعتمادها على إنتاج السلع الأولية وتصديرها كبيرا،ومن تحديات الصناعة التحويلية في إفريقيا أن الكثير من دول القارة لازالت تفتقد للنظم الديمقراطية والمجتمعات الحرة التي تمكن الشعوب من المشاركة في خطط التنمية،آو ممارسة الرقابة لحكوماتها فضلا عن استمرار الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة في بعض الدول الإفريقية،كما إنها لا تمتلك التكنولوجيا ولا تنتجها[3]،لكن هذا لا يعني أن الدول الإفريقية لم تحاول أن تنتهج سياسات تحقق لها النمو على المدى الطويل،فقد انتهجت إفريقيا سياسات الاستعاضة عن الواردات التي قررت وفقها البلدان الإفريقية إتباع نهج التصنيع وصولا إلى

[1]-"**الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا يتحدى الركود العالمي ويرتفع بنسبة 11بالمائة**"،مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،2019،ص2.

[2]-محمد المختار،"الاستثمار في إفريقيا...آمال وتحديات"،مجلة قراءات افريقية،10-05-2017،نقلا عن:https://w.w.w.qiraat african.comتم تصفح الموقع يوم23-03-2020على الساعة13:30.

[3]-عبد الحافظ الصاوي،"إفريقيا وتحدي التحول لقارة صناعية"،العربي الجديد،22-11-2019،نقلا عن:https://w.w.w.alaraby.co.uk تم تصفح الموقع يوم26-03-2020على الساعة13:10.

برامج التكيف الهيكلي التي أجبرت الدول الإفريقية التراجع عن التصنيع أوائل عقد الستينات والسبعينات،وكان العنصر الرئيسي للسياسات المتبعة في هذا النموذج يتمثل في حماية الشركات الوطنية من المنافسة الأجنبية،ولكن الحكومات لم تكن لها القدرة المالية والتنظيمية اللازمة لكي تشغل بكفاءة معظم المنشآت العامة التي استحدثت من اجل التصنيع،والسياسة الثانية تمت عن طريق توجيه الاستثمارات نحو التصنيع مثل الإعانات المقدمة لاستيراد المعدات الإنتاجية،والقروض الموجهة بأسعار فائدة منخفضة،بالإضافة كذلك إلى سياسات اجتذاب الاستثمار المباشر مثل القيود الاحتكارية من قبيل (حقوق الاستكشاف الحصرية،وحقوق المورد الوحيد،والحقوق الحصرية في السوق الداخلية)التي لها اثر سلبي يتمثل في إعاقة الروابط فيما بين الصناعة والاقتصاد المحلي،وأيضا التشديد على أهمية الميزة التنافسية في اختيار الصناعات المستهدفة[1].

المطلب الثالث:المؤسسات(الآليات المفعلة لمكافحة الفقر)

يعتبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من أهم المؤسسات الدولية التي تدعم وتهتم وتساند قضية مكافحة الفقر في إفريقيا،وتتألف مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر وهي كالتالي:البنك الدولي للإنشاء والتعمير،المؤسسة الدولية للتنمية،مؤسسة التمويل الدولية،الوكالة الدولية لضمان الاستثمار،إضافة إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار،حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية،والمؤسسة الدولية للتنمية التي تقدم قروضا بدون فوائد،واعتمادات ومنحا لحكومات اشد البلدان فقرا،إضافة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تعنى بتقديم تامين ضد المخاطر السياسية أو ضمانات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصاديات الصاعدة.

[1]-"**التصنيع من اجل إفريقيا الناشئة ورقة مسائل**"،المجلس الاقتصادي والاجتماعي،اللجنة الاقتصادية لإفريقيا،25-26مارس2013،ص2-3.

الوكالة الدولية للاستثمار ساعدت الكثير من الدول الأفريقية ومن بينها انجولا على تحويل مخلفات الحرب إلى حديد التسليح،حيث ساندت ضماناتها البالغ حجمها70مليون دولار في بناء وتشغيل مصنع جديد سوف يحول مخلفات الحرب وغيرها من النفايات المعدنية إلى قضبان حديدية تساعد في مجال البناء،وهو يعتبر من أوائل المشروعات الصناعية الضخمة في انجولا خارج قطاع النفط،فهناك الكثير من النفايات المعدنية في أنحاء انجولا التي تعتبر ارث الحرب الأهلية التي استمرت سنوات طويلة في البلاد،وجمع هذه المخلفات سيزود المصنع بإعادة الخام لصنع بليت الحديد مع تحقيق منافع بيئية وتوفير عدد ضخم من فرص العمل،كما ساعدت الوكالة الكونغو الديمقراطية في قطاع الاتصالات حيث ضمنت الوكالة ماقيمته30.2مليون دولار تم ضخها لمساندة أعمال التوسعة في شبكة أبراج الهاتف المحمول،ومع تشييد أبراج إضافية ستتمكن شركات المحمول الحالية والجديدة وشركات خدمات الانترنيت من توسيع النطاق الجغرافي للتغطية وزيادة قدراتها،وأيضا يساند الأهداف الإنمائية للبلاد والتي تتضمن بناء بنية تحتية وطنية حديثة وتحسين أمكانية الحصول على وسائل الاتصالات والتكنولوجيا الجديدة،إضافة إلى دعم استثمارات في مصر وتنضم إلى شركاء تنمية آخرين،فقد قدمت ضمانات بقيمة23.4مليون دولار لمساندة مشروع لمصفاة نفط استعمل على تحويل فضلات جوية من مصفاة قائمة إلى منتجات اخف مثل الديزل ووقود الطائرات،وسيزيد هذا المشروع من الإنتاج المحلي للمنتجات المكررة منخفضة الكبريت لتلبية احتياجات المستهلكين والصناعة،وأيضا تزيد ثقة المستثمرين في مصر ولاقى هذا المشروع مساندة مؤسسة التمويل الدولية والبنك الإفريقي للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي[1].

أما المؤسسة الدولية للتنمية تقدم القروض الميسرة وأحد اكبر مصادر المساعدة لأكثر بلدان العالم فقرا والبالغ عددها75بلدا،وقد قدمت ارتباطات إقراض في السنة2017بمبلغ15.4مليار دولار لصالح البلدان الأفريقية من إجمالي عالمي يبلغ24مليار

[1]-"**التشجيع على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية لمساندة النمو الاقتصادي،والحد من الفقر،وتحسين حياة البشر**"،الوكالة الدولية لضمان الاستثمار،2015،ص4-9.

دولار من موارد المؤسسة الدولية للتنمية[1]،حيث أتاحت الموارد التمويلية من التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة خدمات الرعاية الصحية والتغذية الاساسية لنحو 400مليون شخص،والتطعيمات لحوالي130-180مليون طفل والولادات الآمنة لنحو20مليون سيدة عبر توفير العاملين الصحيين المهرة،إضافة إلى انه سيستفيد أكثر من300مليون طفل من تدريب9الى 10ملايين معلم.

ومن أهم انجازات المؤسسة الدولية للتنمية في السنوات(2011-2018)تمكين 657مليون شخص من الحصول على خدمات مياه أفضل،و44مليون شخص أصبح بمقدورهم الحصول على خدمات الكهرباء المحسنة في السنوات المالية(2015-2018)،زد على ذلك 140الف كيلو متر من الطرق تم مدها أو إعادة تأهيلها وتطويرها في السنوات المالية(20112018،وتم تعيين530الف مدرس وتدريبهم، 1.9مليون مزارع اعتمدوا تكنولوجيا زراعية محسنة،و9ملايين شخص استفادوا من إجراءات تدخلية تركز على التوظيف[2]،في السنة المالية2019وافق البنك الدولي على قروض بقيمة15مليارددولار لمنطقة إفريقيا من اجل 152عملية في نفس السنة المالية،منها عمليتان مختلطتان بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية،بما في ذلك 820مليون دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير،و14.2مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية،وتجمع الإستراتيجية الإقليمية بين خمسة مجالات تركيز أساسية لتحقيق مستوى أقوى من التنمية هي كالتالي:ا-بناء رأس المال البشري على تمكين المرأة،وسيزيد البنك الدولي الاستثمار في رأس المال البشري بنسبة50%من بينها 15مليار دولار من المنح الجديدة والتمويل الميسر خلال فترة السنوات المالية 2021-2023وذلك للمساعدة في تخفيض معدل وفيات الأطفال لانقاذ4 ملايين طفل،ومنع التقزم بين11مليون طفل،وزيادة تعلم الأطفال بنسبة20%،وفي مدغشقر قدم البنك الدولي165مليون دولار للمساعدة في توسيع مظلة شبكة الأمان للتخفيف من حدة الفقر،وبناء رئس المال البشري وتقوية القدرة على الصمود مع التركيز على الفئات الضعيفة الأولى بالرعاية

[1]-اكسيل فان تروتسنيرغ،"مساعدة شرق إفريقيا على اجتذاب الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية"،مدونات البنك الدولي،29افريل2018،نقلا عن:https://blogs.world bank.org تم تصفح الموقع يوم22-03-2020على الساعة12:50.

[2]-"**نحو 2030:الاستثمار في النمو والقدرة على المجابهة والفرص**"،المؤسسة الدولية للتنمية،2019،ص4-10.

من النساء والأطفال،حيث وصل إلى أكثر من140الف آسرة في 17منطقة،أما في الكونغو الديمقراطية سيساعد تمويل قدره432مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية2.5مليون طفل دون سن العامين و1.5مليون حامل ومرضع.

ب–تسريع وتيرة التحول الرقمي:وهو المجال الثاني في استراتيجيه البنك الدولي حيث يمكن لإفريقيا من خلال زيادة معدل النمو ولا يتعلق بمجرد بناء مرافق البنية التحتية،بل يشمل الاستثمار في تنمية المهارات والتعريف الرقمي والتجارة الالكترونية،وأنشطة الأعمال الرقمية وقد تم استثمار في تنمية 25مليار دولار في التحول الرقمي لإفريقيا من سنة2019حتى2030،وأيضا تسعى لتعبئة مالا يقل عن25مليار دولار في القطاع الخاص،ويدعم أيضا التكامل الرقمي عن طريق تمويل البنية التحتية للانترنيت عالي السرعة مثل الألياف البصرية بين جمهورية الكونغو وغابون،وتمكين الشباب الأفريقي من تسخير التكنولوجيا للحصول على التعليم،النقل والخدمات الصحية[1].

ج–معالجة دوافع الهشاشة وكمخاطر المناخ:في ظل ما تسببه الصدمات المناخية للمجتمعات المحلية وتهديدها للأمن الغذائي من الأهمية ضخ الاستثمارات في النشطة التكيف مع المناخ والقدرة على التكيف مع آثاره،وفقا لخطة العمل المناخي لإفريقيا التي تم تدشينها عام2016،وافق البنك الدولي على176مشروعا بمبلغ إجمالي قدره17مليار دولار،وتحقق هذه المشروعات نتائج قبل موعدها لاسيما الزراعة المراعية للتغيرات المناخية واقتصاديات المحيطات والسواحل القادرة على الصمود،والإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه والطاقة المتجددة،أما في مناطق الصراع الساخنة فان البنك الدولي يساعد على إعادة تأهيل البنية التحتية وتنمية الفرص الاقتصادية وتقديم الخدمات الاساسية،وبناء قدرات الحكومات والمجتمع المدني ،كما يساعد في بناء العقد الاجتماعي ووجود الدولة في المناطق المستقرة حديثا في بوركينافاسو–النيجر–الصومال–موريتانيا ففي مالي هناك مساعدة في أعادة تأهيل ميناء لصيد الأسماك دمره القصف سنة2013،وفي جمهورية إفريقيا الوسطى يساعد برنامج للنقد مقابل العمل في خلق فرص عمل وتعزيز العمل الحر.

[1]–"**إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص**"، البنك الدولي، 2019، ص18.

د–تشجيع النمو الذي يقوده القطاع الخاص،كمجال من إستراتيجية البنك الدولي في إفريقيا حيث أن مشاركة القطاع الخاص في التنمية في ارتفاع،حيث بلغ حجم الاستثمارات في البنية التحتية7.7مليار دولار وفقا للتقرير المعنون مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية عام2018،كما تعمل مجموعة البنك الدولي على الاستفادة من جميع مصادر التمويل والخبرات والحلول والعمل مع الحكومات لخلق بيئة مواتية للمستثمرين،وبفضل مساعدة البنك الدولي تولد إفريقيا معظم طاقاتها بشكل نظيف وبالشراكة مع القطاع الخاص،فحتى الآن تم تعبئة أكثر من ملياري دولار من الاستثمارات الخاصة في كينيا وحوالي مليار دولار في الكاميرون وتنمية مصادر طاقة متجددة مثل طاقة حرارة العارض والطاقة الشمسية في كينيا[1]،وقد حصلت منطقة القرن الإفريقي على تمويل من البنك الدولي بقيمة175مليون دولار في إطار دعم المبادرة الإقليمية للمجتمعات المستضيفة للاجئين بغية تحقيق الاستقرار للمنطقة وتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية لمن يعيشون في هذه المناطق،ويأتي هذا التمويل من المؤسسة لدولية للتنمية،صندوق البنك الدولي المعني بمساعدة البلدان الأشد فقرا،ويشمل100مليون دولار لإثيوبيا،50مليون دولار لأوغندا،20مليون دولار لجيبوتي وهي بفوائد منخفضة أو بدون فوائد،ورغم ثراء منطقة القرن الإفريقي من حيث رأس المال البشري والاجتماعي والطبيعي وعدد سكانها البالغ242مليون نسمة، إلا أنها تعاني من ضعف منظومة الإدارة العامة وارتفاع معدلات البطالة والفقر المتوطن والمشكلات البيئية مثل الجفاف،وسيساعد مشروع الاستجابة الإنمائية لتأثيرات النزوح على تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الاساسية،وزيادة الفرص الاقتصادية،وتعزيز إدارة البيئة للمجتمعات المستضيفة للاجئين.تركز المبادرة الإقليمية للمجتمعات المستضيفة للاجئين على بناء القدرة على الصمود من خلال التصدي للازمات البيئية والاقتصادية والاستثمار في البنية التحتية،علما أن اللاجئين يستقرون بالقرب من الحدود الدولية في مجتمعات محلية تكابد الفقر المدقع،وسيعمل المشروع على تيسير حصول هذه المجتمعات على الخدمات الاجتماعية الاساسية والبنية الاقتصادية،كما انه يشجع على الاعتماد

[1]–المرجع نفسه،ص18–19.

على الذات اقتصاديا والتنمية الاجتماعية للاجئين وستستفيد من أنظمة التمويل الحكومية وهيكلها ومؤسساتها من اجل الاستجابة الإنمائية للتشريد القسري[1].

[1]-"القرن الأفريقي:تمويل من البنك الدولي بقيمة175مليون دولار يدعم المبادرة الإقليمية للمجتمعات المستضيفة للاجئين"،البنك الدولي،31-05-2016،نقلا عن:https://w.w.w.albank aldawli.org تم تصفح الموقع يوم31-03-2020 على الساعة17:26.

المبحث الثاني:الآليات والبرامج الدولية لمكافحة الفقر

في إطار مكافحة الفقر في إفريقيا تتواصل الجهود الدولية متمثلة في برامج ومعونات إنمائية سواء كانت هذه المعونات مقدمة من الدول المتقدمة،أو من دول نامية حققت نجاحا في التنمية والنمو الاقتصادي وكل هذه الآليات لها هدف واحد وهو مكافحة الفقر مع العلم أن نجاح هذه المشاريع وتحقيقها للأهداف المرجوة يبقى تفاوتا من دولة إلى أخرى.

المطلب الأول:الإستراتيجية والبرامج الدولية(جنوب/جنوب،شمال/جنوب)

1-الإستراتيجية والبرامج الدولية جنوب/جنوب:تعتبر الصين من أقوى الشركاء التجاريين لإفريقيا،حيث تنافس فرنسا في تطوير البنية التحتية للدول الإفريقية من خلال استثماراتها ومشاريعها الضخمة في10دول افريقية ناطقة بالفرنسية،فهي تملك10الف مصنع نشط وتنتج حوالي12%من مجمل الإنتاج في القارة،بما يعادل60مليتر سنويا ،وتشكل القطاع الخاص90%من المؤسسات الصناعية الصينية بالقارة في مجالات الصناعات التحويلية والخدمات والتجارة والبناء والعقارات،وارتفعت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في افريقيا1.44مليار دولار أمريكي الى2,52مليار دولار أمريكي في الفترة الممتدة من(2009-2012)،كما وافق صندوق التنمية الصيني الإفريقي الذي تم إنشاؤه كأحد التعهدات الثمانية التي قدمتها الصين في قمة "فوكاك" بيجين عام2012على استثمار2.385مليار دولار في61مشروع في30دولة افريقية،وتم استثمار1.86مليار دولار ضمن53مشروعا منها[1].

كما أنها قدمت قروض بقيمة20مليارودولار التي ستستخدم في بناء البنية التحتية،فضلا عن تطوير الزراعة والصناعة التحويلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وهذه بعض الاستثمارات والمعونات الصينية لبعض الدول الإفريقية:

نيجيريا:تم أنشاء خط سكة حديدي يبلغ طوله1400كم،بقيمة11مليار دولار أمريكي بقيادة شركة الإنشاءات المدنية الصينية(تسيس)وجمهورية نيجيريا الاتحادية،أما في تنزانيا فقد تم إنشاء مدينة

[1]-هناء السيد حسن عبد اللطيف غنيم،"تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا"،قراءات افريقية،26-12-2018 نقلا عن:https://w.w.w.qiraat african.com تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة10:37.

باغوياما،كما وقعت تنزانيا عقدا بقيمة154مليون دولار لتطوير ميناء السلام لعام2017،أما في المغرب فقد صادقت عام2017على إنشاء مدينة صناعية لاستقبال 200مؤسسة صناعية صينية قرب طنجة في إطار شراكة مع مجموعة "هيتي" الصناعية،وتبلغ قيمة هذا المشروع مليار دولار ويساهم في توفير 100الف وظيفة جديدة[1]،أما عن البرازيل فقد استثمرت في إفريقيا بكثافة في القطاع النفط والتعدين كما أنجزت مشروعات كبيرة في مجال البنية التحتية ودعمت التعاون في مجال التنمية الزراعية والوقود الحيوي[2]،ففي2009بلغ مجموع الاستثمارات البرازيلية في أفريقيا أكثر من10مليارات دولار ،وكانت انجولا–موزمبيق–ليبيا–جنوب أفريقيا،من أهم الدول المستقبلة للاستثمارات البرازيلية،وتستثمر الشركات البرازيلية حاليا في27بلد إفريقي خصوصا في قطاعات النفط،التعدين والزراعة والبنية التحتية مثل شركة فالي دوريودوسي المتخصصة في التعدين،كما دعمت مبادرة قطاع الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(NEPAD)كونها وسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة،وقد نفذت البرازيل مشروعات للتعاون الإنمائي في إطار إستراتيجيتها للتعاون بين بلدان الجنوب مع42دولة من أصل 54دولة افريقية،كما قدمت البرازيل المساعدة للدول الإفريقية في كفاحها ضد الجوع والفقر،كذلك رحبت بالدور البرازيلي في ظل تبنيها لنموذج التعاون الإنمائي الذي يقوم على الشراكة بين متساويين ورفض مفاهيم البابوية والمشروطية من قبل الطرف الذي يقدم المساعدات من قبيل الحكم الراشد وحقوق الإنسان ومن أهم مجالات التعاون الإنمائي البرازيلي مع إفريقيا:

–مجال الزراعة:من خلال برنامج دعم وتطوير صناعة القطن4–Cفي أربعة بلدان افريقية هي بنين–بوركينافاسو–تشاد–مالي–توغو،إضافة إلى نجاح وكالة البحوث الزراعية البرازيلية في استخدام التكنولوجيا في تطوير أنواع معينة من المحاصيل الزراعية مثل فول الصويا،وعملت على نقل هذه التكنولوجيا إلى إفريقيا من اجل تطوير غابات السافانا الإفريقية،من خلال برنامجPro sovanaالهادف إلى تحويل غابات السافانا إلى مناطق زراعية

[1]–المرجع نفسه.

[2]–"البرازيل تعزز تجارتها مع إفريقيا"،نقلا عن:Aljazeera.net تم تصفح الموقع يوم09–05–2020 على الساعة13:50.

منتجة[1]،كما تعاونت وكالة البحوث الزراعية البرازيلية مع علماء الأحياء المجهرية في غانا بتصنيع نوع من الأسمدة البيولوجية قادرة على مضاعفة إنتاج اللوبيا بتكلفة ارخص من الأسمدة العادية.

-في مجال الصحة:مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة(الايدز)فبفضل النجاحات المحلية التي حققتها البرازيل في هذا المجال،حيث كانت أول دولة نامية توفر العلاج المجني والشامل للايدز،كما نجحت في مكافحة بعض الأمراض المستعصية مما أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض،حيث قامت من خلال برنامجFiocruzللرعاية الصحية بإنشاء مصنع للأدوية في موزمبيق عام2013طاقته الإنتاجية حوالي21صنفا دوليا.

-مجال التعليم:فقد قام الاتحاد المهني بعدد من المشروعات التعليمية من بينها إنشاء وإدارة سبعة مراكز للتدريب المهني في إفريقيا(انجولا،الراسب الأخضر،موزمبيق،غينيا بيساو،ساوتومي) إضافة إلى توفير التدريب للمتدربين والموظفين التقنيين[2].

2-الاستراتيجية والبرامج الدولية:(شمال/جنوب):ركزت ألمانيا ودعمت الاستثمارات في إفريقيا حيث أطلقت مبادرة أثناء رئاستها لمجموعة العشرين عام2017مواصلتها لشراكات إصلاحية مع إفريقيا،وستواصل الحكومة الألمانية تشجيع الاستثمار في إفريقيا مستقبلا،حيث أعلنت حزمة من التدابير لتكملة مبادرة الشراكة مع إفريقيا ويشمل ذلك:

- إنشاء صندوق استثماري تنموي للشركات الصغيرة والمتوسطة من اروبا وإفريقيا لتمويل القروض والمشاركة، ويهدف إلى إتاحة الفرصة أمام دخول مشاركات جديدة للأسواق.
- تامين صادرات واستثمارات الشركات الألمانية في بلدان الشراكة مع إفريقيا ضد المخاطر السياسية ومخاطر التعثر في السداد.
- التفاوض بشأن اتفاقية الازدواج الضريبي مع بلدان افريقية أخرى.

[1]-صدفة محمد محمود،"الدور البرازيلي في أفريقيا الدوافع والآليات والتحديات"،مجلة قراءات افريقية،18-03-2018،نقلا عن:https://w.w.w.qiraat african.com تم تصفح الموقع يوم 09-05-2020 على الساعة17:57.

[2]-المرجع نفسه.

- أبرام شراكات جديدة في مجال التوظيف والتدريب مع شركات ومؤسسات بإفريقيا،وتعزيز المجمعات الحرفية والتجارية والصناعية الإقليمية[1].
- التفاوض حول شراكات إصلاح ثنائية جديدة مع السنغال والمغرب وإثيوبيا[2].

وقد أكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن صندوق الاستثمار الإنمائيAfricacrow يوفر للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في إفريقيا فرصة للحصول على موارد مالية أفضل إضافة إلى جعل شروط ضمانا لتصدير وضمانات الاستثمار أكثر جاذبية،فمذ عام2018تم تامين صادرات إلى توفير فرص جديدة للتعاون في مجال الرقمنة والتعليم المهني للشركات ومن المخطط خلق100.000وظيفة و30.000مكان التدريب، كما أكدت أنجيلا ميركل على تشجيع الاستثمارات الألمانية في إفريقيا،أما فيما يخص برنامج Africa connocإلى تشجيع استثمار الشركات الأوروبية في البلدان الإفريقية من خلال عروض التمويل،حيث يوجد أكثر من 220الف طلب[3]،أما فيما يخص تطوير التعاون والشراكة بين روسيا وإفريقيا فهناك عدة استثمارات روسية في إفريقيا في عدة مجالات منها:

التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري:فهناك زيادة التصدير والاستثمار الروسي واستيراد الموارد التي حالت العقوبات الأمريكية دون إمكانية استيرادها من أوروبا وزيادة حجم التبادل التجاري الذي يستقر عند20مليار دولار،وتشارك العديد من الشركات الروسية المستثمرة في أفريقيا مثلRosboronescportو NEB.RF وهي مسئولة عن تطوير الاتصالات الفضائية والبث التلفزيوني،أما التعاون بين القطاع الإنساني والاجتماعي والأمني،فقد أعلنت روسيا تطوير منظومة الرعاية الصحية ومكافحة الأوبئة والأمراض الخطيرة،وتحسين عمل البنية التحتية الحضرية وتدفقات الهجرة والتدابير الخاصة بمكافحة الأمراض.

---

[1]-"اجتماعات مجموعة العشرين وإفريقيا"،الهيئة العامة للاستعلامات،17-11-2019،نقلا عن:https://w.w.w.sis.gov.eg تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة23:45.

[2]-المرجع نفسه.

[3]-"الشراكة مع إفريقيا-التشجيع-تحسين المقومات"،المركز الألماني للأعلام وزارة الخارجية الألمانية،19-11-2019،نقلا عن:https://almania.diplo.de على الساعة23:32. تم تصفح الموقع يوم10-05-2020 على الساعة23:32.

أما عن الشراكة في المجال التكنولوجي والتقني:يعرض المنتدى الروسي–الإفريقي مجالات التعاون في الصناعات التي يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية في القارة،وسيقدم العارضون مشاريع مميزة وتكنولوجيات متقدمة في صناعات

التعدين والكيماويات والهندسة والطاقة والزراعة والنقل والرعاية الصحية[1]،أما فيما يخص التعاون مع فرنسا فقد قدمت الوكالة الفرنسية للتنمية التي تعتبر مؤسسة تنموية تابعة للحكومة الفرنسية،عام2018مساعدات تصل الى8.5مليون اورو لفائدة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في مجال الأمن الغذائي،دعم إنشاء احتياطي إقليمي للأمن الغذائي يعزز التضامن الإقليمي في حال مواجهة أزمة غذائية كبرى،كما مولت أيضا بدعم من الاتحاد الأوروبي مشروعا يهدف إلى مساعدة الفلاحين، دول غرب إفريقيا لمحاربة الحشرات التي تدمر محاصيلهم من الفواكه والخضروات وتبلغ قيمة هذه المساعدات17,5مليون اورو،ومساعدة الوكالة تصل الى1.5مليون اورو وأيضا مشروع الطاقة انطلاقا من النفايات المنزلية في دوربان بجنوب أفريقيا[2]،أما بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية فقد سمح قانون النمو والفرص الاقتصادية في إفريقيا يرفع حجم المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا بشكل كبير،وينبغي تمديد هذا القانون وتوسيعه ليشمل مجمل القارة قصد تطوير الصادرات الإفريقية خارج المحروقات نحو الولايات المتحدة الامريكية،كما يتعين تعزيز الشراكة للرفع من طاقات الإنتاج ومرافق النقل وتوزيع الكهرباء،والغاز بغية تحسين النجاعة الطاقوية كما تدعم الولايات المتحدة الامريكية في مجال التكوين والخبرة وتحويل التكنولوجيا والحصول على البذور لاسيما باتجاه المستثمرات الفلاحية الصغيرة لقطاع الفلاحة،إضافة إلى طلب الدول الإفريقية من اليابان توطين التكنولوجيا مقابل تحسين بيئة الأعمال وقوانين العمال،وان تكون متوازنة من حيث ضمان حقوق العمال من ناحية وحقوق المستثمرين من ناحية أخرى وعمليات تحويل الأرباح،وأوضح وزير خارجية اليابان أن منتدى مفتوح وشامل في ظل شعار عام هو"أن الملكية لإفريقيا والمشاركة في المجتمع الدولي"،من اجل تنمية الاقتصاد والمجتمع الإفريقي، في ظل السلام والأمن وعلى أساس مفاهيم الجودة والشفافية[3]،ويدخل هذا في طار الرعاية الصحية خاصة الأمراض المتوطنة في أفريقيا

[1]–زينب مصطفى رويحة،"الشراكة الإستراتيجية:القمة الروسية الإفريقية بين الواقع والمأمول"،24–10–2019نقلا عن:https://qiraatnafrican.com تم تصفح الموقع يوم09–05–2020 على الساعة 19:45.

[2]–الوكالة الفرنسية للتنمية،نقلا عن:Aljazeera.net تم تصفح الموقع يوم 09–05–2020 على الساعة17:10.

[3]–"اختتام قمة أمريكا–أفريقيا:تخصيص أكثر من33مليار دولار لإفريقيا،والمقاربة الجزائرية تحظى بدعم دولي"،07–08–2014،نقلا عنradio algeria.dz تم تصفح الموقع يوم09–05–2020 على الساعة11:00.

وما يظهر فيها من أمراض جديدة،والاهتمام بالتنمية الزراعية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة[1].

المطلب الثاني:تقييم التعاون الدولي والسياسات المتبعة لمكافحة الفقر

إن الدول الإفريقية وفي سبيل مكافحة الفقر قد خطت عدة خطوات وانتهجت سياسات الهدف منها مكافحة الفقر،لكن هذه السياسات تبقى دائما محل تقييم وتساؤل حول ما إذا حققت النتائج المرجو من وراء انتهاجها،فالاقتصاد الإفريقي يعتمد كثيرا على النفط وبمجرد انخفاض أسعار النفط ينخفض النمو الاقتصادي وما تبعه من آثار سلبية على جميع المجالات منها البطالة،حيث تشهد قارة إفريقيا اكبر نسبة بطالة في العالم حيث بلغت60%حسب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة2018[2]،فالنمو الاقتصادي في إفريقيا يرتبط بالاستغلال المتزايد للموارد الطبيعية غير متجددة التي تتسم بضآلة القيمة المضافة وضعف توليد العمالة،وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لم يخلق فرصا للعمل وهذا يرجع أيضا إلى عدم التناسب بين النمو السكاني من ناحية والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى[3]،ولكن هناك تحسن نسبي في بعض الأمور مثل التعليم فمعدل الإلمام بالقراءة بين الشباب والشابات تحسن كثيرا مقارنة بالسنوات الماضية ويتراوح بين72%و79%،إضافة إلى العمر المتوقع عند الميلاد بالنسبة للذكور59سنة،أما بالنسبة للإناث بلغ63سنة،أما عن تحقيق إفريقيا لأهداف التنمية المستدامة فنسبة السكان الذين يعيشون على اقل من1.90دولار للفرد في اليوم وفقا لتعادل القوى الشرائية لعام2011تحسن بشكل طفيف حيث بلغ41%مقارنة ب46.5%سنة2010و55.3%سنة2000،وأيضا انخفاض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000مولود حي حيث بلغ75وفاة مقارنة ب101وفاة سنة2010و154وفاة عام2000،أما عن الحصول على الكهرباء وإمدادات مياه الشرب الاساسية إضافة إلى مرافق الصرف الصحي كلها حققت إفريقيا تحسنا ملموسا وعدد

---

[1]–المرجع نفسه.

[2]–سمري كحساي،"مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي60%من شباب إفريقيا بلا عمل"،العين الإخبارية،18–12–2018،نقلا عن:http://w.w.w.AlAin.com تم تصفح الموقع يوم24–04–2020 على الساعة13:00.

[3]–"شبح البطالة يخيم على بلدان إفريقيا"، مرجع سابق.

توافر مرافق الصرف الصحي الاساسية بلغ28%مقارنة ب24%سنة2000،وهذا كل حسب تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير لسنة[1]2019،أما فيما يخص البرامج التي يفضلها بعض المانحين مثل القروض الصغيرة،و ترسيم سندات ملكية الأراضي والإصلاحات المتصلة بالحكم الرشيد،ساعدت أحيانا في تحسين الظروف التي تواجه الفقراء،فإنها لم تنجح في الحد من الفقر بشكل ملموس ويتعين على زعماء العالم إعداد وتنفيذ بدائل براغماتية ومبدعة،وتظل الأرضية اللازمة لتوفير الحماية الاجتماعية الاساسية المتاحة في اغلب دول العالم،ويمكن لهذه الحماية مساعدة البلدان في تخفيف التأثيرات السلبية الناجمة عن الصدمات ومنع انتقال الناس من والى مستويات فقر أكثر سوءا،إلا أن الدول ذات الدخل المنخفض والأقل نموا تحتاج إلى المساعدة من اجل النهوض بالأرضية المذكورة إلى مستويات مقبولة أكثر،وينبغي لزعماء العالم أن يواكبوا سياسات تقليص الفقر التي تدعم النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة،وهو ما يقتضي زيادة الموارد المالية المتاحة للإنفاق الاجتماعي،والدول التي نجحت في تحقيق النمو وخفض الفقر على مدى العقود الثلاثة الماضية تبنت سياسات براغماتية(عملية)وغير تقليدية،وغالبا ما أدى استخدام لغة مرحبة ومحفزة للمستثمرين والسوق لتشجيع الاستثمار الخاص،لاسيما في الأنشطة الاقتصادية التي تخلق المزيد من الوظائف[2].

أما عن تبني الدول الإفريقية للصناعة التحويلية كأداة لإحداث النمو الاقتصادي وخلق الوظائف،مع العلم أن الدول الإفريقية لازالت بعيدة بعض الشيء عن الصناعة التحويلية،زد على ذلك الصناعات التحويلية تشهد تحولات بفضل تزايد الاعتماد على التشغيل الآلي في الصناعة والربوتات والمصانع الذكية والطباعة ثلاثية الأبعاد،وقالت "ماري هولورود ريمير" المستشارة الاقتصادية الأولى في قطاع الممارسات العالمية للتجارة والقدرة التنافسية،إن استخدام التكنولوجيا الجديدة في أنتاج سلع مصنعة تقليدية سيحدث إختلالات في اقتصاديات البلدان النامية سواء كانت تستخدم التكنولوجيات

[1]–"إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص"، مرجع سابق، ص19.

[2]–"الحاجة إلى سياسات مبدعة لمحاربة الفقر"،نقلا عن:Aljazeera.net تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة17:35.

الجديدة أم لا مما يدل على أن إفريقيا أمامها طريق طويل وشاق للحاق بالركب في مجال الصناعة التحويلية وقد تكون الاستثمارات الأجنبية حلا ممكنا يوفر النمو الاقتصادي المستدام[1].

المطلب الثالث:التحديات الدولية(والوطنية)للقضاء على الفقر

هناك عدة تحديات تواجه قارة إفريقيا في سبيل قضائها على الفقر ومن بين هذه التحديات الفساد،الذي يعتبر التحدي الأكبر للحكم الرشيد والنمو الاقتصادي المستدام والاستقرار والتنمية في إفريقيا،علما انه يعتبر ظاهرة عالمية لكن آثاره اكبر من البلدان النامية حيث يتم تحويل ووضع المواد التنموية على نحو غير ملائم في أيدي القطاع الخاص،الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الفقر،وتعتبر إفريقيا المنطقة الأكثر فسادا في العالم وفقا للكثير من الاستطلاعات حول الفساد،فضلا على أنها من أكثر المناطق تخلفا وتراجعا،فمعالجة مشكلة الفساد في إفريقيا تعتبر أهمية قصوى لأولويات التنمية في إفريقيا[2]،فهو يؤثر على حياة الناس ابتداء من الطرق المنجزة بصورة رديئة ووصولا إلى عدم الاستفادة العادلة من الرعاية الصحية والأدوية،مرورا على الإجرام والعنف في القرى وعبر الحدود،ونشر ثقافة الحكم الراشد والقيم الديمقراطية والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان أصبح أكثر من ضروري لتمهيد الطريق للحد من الفقر[3]،فالفساد يحول الموارد من الفقر إلى الأغنياء ويشوه المصروفات العامة مما يثبط المستثمرين الأجانب ويعرقل النمو الاقتصادي[4].

---

[1]–"تذر متاعب تلوح في الأفق:مستقبل التنمية التي تقودها الصناعات التحويلية"،البنك الدولي،نقلا عن: albank aldawli.org تم تصفح الموقع يوم09–05–2020 على الساعة17:24.

[2]–"إفريقيا"، نقلا عن:Un.org تم تصفح الموقع يوم09–05–2020 على الساعة11:20.

[3]–"إفريقيا تعلن عهدا جديدا للقضاء على الفساد والفقر والاعتماد الذات لتحقيق الرخاء"،نقلا عن: https://w .w.w.alalam TV.net تم تصفح الموقع يوم09–05–2020 على الساعة10:43.

[4]–سري موليانى اندراواتي،"السبيل للخروج من الفقر ومنع الفساد يمهده الحكم الرشيد"،مدونات البنك الدولي،05–12–2016،نقلا عن:https://blogs.world bank.org تم تصفح الموقع يوم09–05–2020 على الساعة23:00.

والمخطط التالي يوضح لنا العلاقة بين الفساد والفقر:

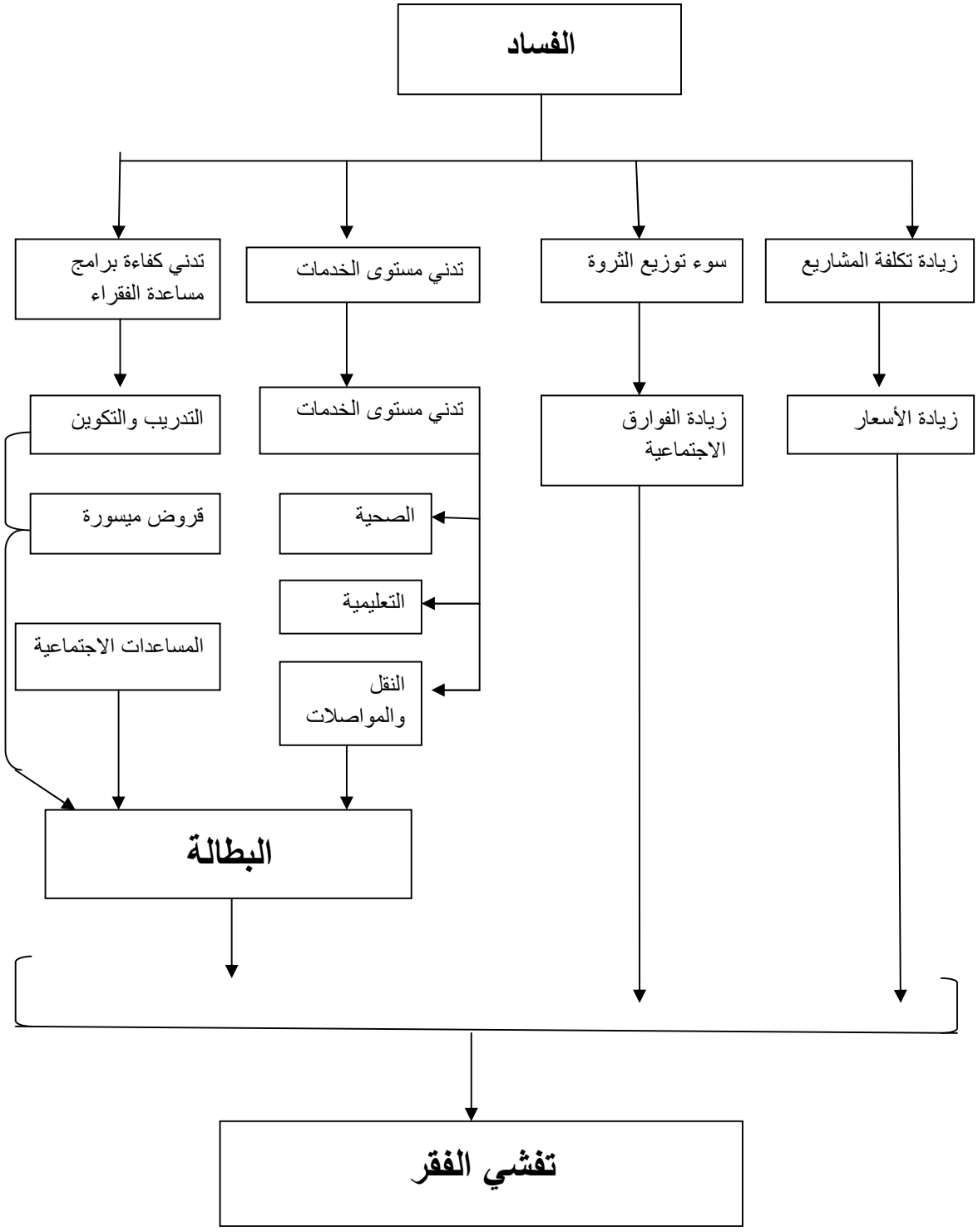

–عباس وداد، مرجع سابق، ص37.

مرض الايبولا واحد من التحديات التي تواجه إفريقيا،فقد أعلن المكتب الإقليمي الإفريقي لمنظمة الصحة العالمية يوم23مارس2014عن تفشي مرض الايبولا في غينيا وسرعان ما انتشر في دول أخرى غرب إفريقيا،حيث أدى إلى تدمير الناس واهلك المجتمعات المحلية وتسبب في وفاة أكثر من11000شخص،كما أنه أدى إلى تباطؤ وانخفاض النمو الاقتصادي وإغلاق الأعمال التجارية،مما اثر وأفقر الناس في المنطقة وكجزء من الاستجابة،انشأ المجتمع الدولي ولأول مرة في 19ديسمبر2014بعثة طارئة وهي بعثة الأمم المتحدة للاستجابة الطارئة للايبولا،وانتهى عمل البعثة في سنة2015بعد أن رفعت مستوى الاستجابة على ارض الواقع[1]،إضافة إلى انعدام المساواة بين الأفارقة حسب المكان الذي يعيشون فيه(مناطق حضرية أو ريفية)سواء كانوا يعيشون في بلد مستقر أو متناثر بالصراع أو هش،وربما أيضا حسب نوع الجنس.

إضافة إلى الحروب الأهلية وتجارة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة[2]،أما عن تغير المناخ الذي يشكل تهديدا كبيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إفريقيا ويعتبر تحديا دوليا،إضافة إلى الصراعات والجريمة المنظمة والإرهاب،فتغير المناخ يلحق الضرر بالأفراد الأكثر فقرا الذين يعيشون في المناطق المعرضة للخطر وبأقل الموارد التي تعينهم على التكيف مع الأزمات والتعافي بسرعة من آثارها ومع تفاقم آثار تغير المناخ،فان الخلاص من براثن الفقر يصبح اكثر صعوبة،وهناك فرصة لإنهاء الفقر المدقع وإنشاء شبكات أمان يمكنها درء أخطاره عن طريق خفض الإنبعاثات،إن المحاصيل الزراعية الذابلة في الحقول جراء قلة مياه الأمطار ،فالمنازل التي دمرتها العواصف تعطينا لمحة عن الأضرار التي يمكن لتغير المناخ أن يلحقها بفقراء العالم،ومع تفاقم هذه المشكلة يصبح التفاعل بين الفقر وتغير المناخ أكثر تعقيدا،فالفقراء يعيشون في أراضي أكثر عرضة للخطر بسبب رخص أسعارها كالمنازل التي تقع على جوانب الجداول المائية التي تغمرها السيول

[1]–"إفريقيا"،مرجع سابق.

[2]–"إفريقيا تحقق مكاسب في الصحة والتعليم،لكن أعداد الفقراء في ازدياد"،البنك الدولي،16-10-2015،نقلا عن:albank aldawli.org تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 علىالساعة11:15.

والفيضانات،أو حواف التلال المعرضة للانهيارات الأرضية في الأراضي الزراعية التي لا تصلها مياه الشرب النظيفة[1].

[1]-"تغير المناخ يعرقل الجهود المبذولة لإنهاء الفقر"،نقلا عن:https://agora-parle.org تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة23:10.

خاتمة

إن الدول الإفريقية بقومياتها المختلفة وأزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية،وفي إطار سعيها لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية قد انتهجت سياسات الهدف منها تحقيق نمو اقتصادي بغية خلق وظائف والقضاء على الفقر مثل تهيئة المناخ المناسب للاستثمار أو عن طريق حصوله على التمويل في شكل قروض من الدول المانحة او المؤسسات الدولية ،مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي ساهمت ولو بشكل نسبي في تخفيض عدد الفقراء في عدة مناطق بإفريقيا سواء تعلق الأمر بارتفاع عدد الالتحاق بالمدارس والحصول على مياه صالحة للشرب أو انخفاض من يعيشون تحت خط الفقر،ولكن أمام هذه الخطوات الجادة لإفريقيا هناك عراقيل وتحديات تعيد مسار التنمية في إفريقيا إلى نقطة الصفر مثل التغيرات المناخية والجفاف والأزمات السياسية والحروب الأهلية وعلى ضوء هذه التحديات يصبح القضاء على ظاهرة الفقر في إفريقيا صعبا إن لم يكن مستحيلا.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

-هناك أزمة دولة في إفريقيا وضعف للمؤسسات الوطنية في ظل غياب الحكم الراشد والديمقراطية إضافة إلى الفساد السياسي والإداري.

-الأزمات السياسية والحروب الأهلية يسهمان في تفاقم الفقر في الدول الإفريقية.

-ارتفاع النمو السكاني وما يترتب عليه من أثار كالبطالة وأزمات الغذاء وهذان يقودان بلا شك إلى الفقر المدقع.

-الاعتماد على الموارد الأولية وغياب المساواة في توزيع الثروة إضافة إلى ضعف المنظومة التربوية والصحية،مما ينتج أشخاص غير مزودين بالمعرفة الكاملة ويعانون من أمراض مزمنة وخطيرة بفعل ضعف قطاع الصحة.

وفي سبيل مكافحة ظاهرة الفقر في إفريقيا تم توظيف المقترحات التالية:

-ضرورة بناء الدولة بمفهومها الحديث تقوم على مؤسسات قوية ومبدأ سيادة القانون وإشراك المواطنين في خارطة التنمية والقضاء على الفساد والرشوة.

-تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على الموارد الأولية،ويكون هذا عن طريق الصناعة التحويلية التي تعتب أداة لخلق الوظائف.

-بناء منظومة تعليمية قوية على أساس الجودة والتشجيع على الإبداع والابتكار ودعم المشاريع الصغيرة للشباب (براءات الاختراع).

-تحسين قطاع الصحة حيث يسهل للمواطن الحصول على كافة الخدمات الصحية ووقايته من الأمراض.

-تشجيع القطاع الخاص وعدم الاعتماد على القطاع العام في توفير الشغل.

-إحداث توازن بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم العالي.

-تبني إصلاحات تناسب الواقع الإفريقي وعدم استيراد أو الخضوع لسياسات لا تنطبق مع الواقع والمجتمع الإفريقي.

قائمة المصادر

و المراجع

اولا:الكتب.

باللغة العربية:

1-احمد عباس عبد البديع،العلاقات الدولية اصولها وقضاياها المعاصرة،(بلا:مطبعة الشباب الحر،1998).

2-أسماء حسين حافظ،تكنولوجيا الاتصال الاعلامي التفاعلي في عصر الفضاء الالكتروني المعلوماتي والرقمي،ط1(بلا:الدار العربية للنشر والتوزيع،2005).

3-إسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية:دراسة في الأصول والنظريات،ط5(الكويت:ذات السلاسل،1987).

4-الياس ابو جودة،الامن البشري وسيادة الدول،ط1،(بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2008).

5-لاندو أليس ،السياسة الدولية النظرية والتطبيق،ترجمة:قاسم المقداد،(دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب"سلسلة الترجمة-2-"،2008).

6-بيليس جون ،الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة،في كتاب:جون بيليس وستيف سميث،عولمة السياسات العالمية،ترجمة ونشر:مركز الخليج للأبحاث،ط1،(دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004).

7-بك.سي.جون ،ليس هذا هو عمل أبيك الدولي،ضمن كتاب:روبرت إي.غروس(المحرر)،كليةThunderbirdتبحث في إستراتيجية العولمة،تعريب:إبراهيم يحي الشهابي،ط1،(الرياض:العبيكان،2001).

8-حازم نعيم الصمادي،المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية،ط1(عمان:دار وائل للنشر والتوزيع،2003).

9-حسن عبد الله العايد،اثر العولمة في الثقافة العربية،ط1،(بيروت:دار النهضة العربية،2004).

10-حسن مظفر الرزو،الفضاء المعلوماتي،ط1،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2007).

11-حمدي عبد الرحمان،إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة اي مستقبل؟،ط1،مكتبة مدبولي،2007.

12-خليل حسين،قضايا دولية معاصرة:دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد،(بيروت:دار المنهل اللبناني،2007).

13-توز روجر ،الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة،في كتاب جون بيليس وستحيف سميث،عولمة السياسة العالمية،ترجمة ونشر :مركز الخليج للأبحاث،ط1،(دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004).

14-ليتل ريتشارد ،الأنظمة الدولية في كتاب:جون بيليس وستيف سميث،عولمة السياسات العالمية،ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،ط1،(دبي،مركز الخليج للأبحاث،2004).

15-زايد عبيد الله مصباح،السياسة الخارجية،(طرابلس:منشوراتELGA،1994).

16-سمير التنير،الفقر والفساد في العالم العربي،ط1،دار الساقي،2009،لبنان.

17-صابر فلحوط ومحمد البخاري،العولمة والتبادل الإعلامي الدولي،ط1،(دمشق:دار علاء الدين،1999).

18-طه حميد حسن العنكبي ونرجس حسين زاير،أصول البحث العلمي في العلوم السياسية،ط1،مكتبة مؤمن قريش،2015.

19-عبد الفتاح بيومي حجازي،مكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنيت في القانون العربي النموذجي،دراسة قانونية متعمقة في القانون المعلوماتي،ط1،(الإسكندرية:دار الفكر الجامعي،2006).

20-عبد القادر محمد فهمي،النظام السياسي الدولي:دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة،ط1،(عمان:دار وائل للنشر،1997).

21-عبد الله علي عبو سلطان،المنظمات الدولية:الاحكام العامة واهم المنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة،ط1،(دهوك:مطبعة جامعة دهوك،2010).

22-عدنان السيد حسين،نظرية العلاقات الدولية،(بيروت:منشورات الجامعة اللبنانية،1998).

23-ايفانز غراهام ونوينهام جونز، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،ترجمة ونشر:مركز الخليج للأبحاث،ط1،(دبي،الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2004).

24-فؤاد يسين،المعلوماتية وحضارة العولمة:رؤية نقدية عبية،(القاهرة:دار النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2001).

25-برايار فيليب ومحمد رضا جليلي،العلاقات الدولية،ترجمة:حنان فوزي حمدان،ط1،(بيروت:دار ومكتبة الهلال،2009).

26-ريدمان كارت و وايتيغر اندرو ،بناء بيئة عالمية للتعليم الالكتروني،في كتاب:ثول كيركبرايد وكارين ورد/المحرران،تعريب هشام الدجاني،ط1(الرياض:مكتبة العبيكان،2003).

27-غريفيثس مارتن واوكلاهان تيري ،المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية،ط1(الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2008).

28-دانيال هاينز مارك ،عالم محفوف بالمخاطر:استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة،تعريب:أكرم شاكر عضيمة،ط1،(الرياض:مكتبة العبيكان،2002).

29-محمد السعيد إدريس،تحليل النظم الإقليمية:دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2001).

30-محمد بوعشة،التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة:دراسة في المفاهيم والنظريات،ط1،(بيروت:دار الجيل(طرابلس:دار الرواد،1999).

31-محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني،منهجية البحث العلمي في علم السياسة،(عمان:دار زهران،2008).

32-شلبي محمد ،المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم،المناهج والاقترابات والأدوات)،الجزائر،دار هومة،2002).

33-مصطفى العبد الله الكفري،عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية،دمشق:اتحاد كتاب العرب سلسلة الدراسات"15"،2008).

34-هاني الياس خضر الحديثي،صراع الإرادات في آسيا:دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في آسيا وأثره على الشرق الوسط،ط1(دمشق:مركز الشرق للدراسات،2007).

35-هلال ويليام وتايلر كينيث ،اقتصاد القرن الحادي والعشرين:آفاق اقتصادية،اجتماعية لعالم متغير،ترجمة:حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد،ط1(بيروت:المنظمة العربية للترجمة،2009).

36-ذياب البداينة،الأمن وحرب المعلومات،ط1-الإصدار الثاني،(عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع،2006).

2-المقالات:

مقالة في مجلة:

1-"الزراعة في إفريقيا"،مجلة إفريقيا قارتنا،العدد السابع،سبتمبر 2013،نقلا عن:w.w.w.sis.gov.eg تم تصفح الموقع يوم16-12-2019 على الساعة17:30.

2- فان تروتسيرغ اكسيل،"مساعدة شرق إفريقيا على اجتذاب الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية"،مدونات البنك الدولي،29-04-2018،نقلا عن:https://blogs-worldbank.org تم تصفح الموقع يوم22-03-2020 عل الساعة12:50.

3-انطوان زحلان،العلم والسيادة:الافاق والتوقعات في البلدان العربية-التعاون العلمي في البلدان العربية،مجلة المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد378،ايار/مايو،2011/5،السنة33.

4- بختي فريد،بهياني رضا،"مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته"،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،العدد4،ديسمبر 2018.

5- حسنين عماد شبع،"مالا تعرفه عن الثروات الإفريقية"،مركز الدراسات الإفريقية،14اكتوبر 2018 نقلا عن:africanx.iq تم تصفح الموقع يوم 16ديسمبر 2019 على الساعة20:00.

6- حاج قويدقورين،"ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية،البطالة والتضخم"،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية،قسم العلوم الاقتصادية والقانونية،العدد12،جوان2014.

7- حمدي عبد الرحمان،"الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا"،مجلة قراءات افريقية،15نوفمبر 2018،نقلا عن:https://qiraat african.com تم تصفح الموقع يوم21-10-2019 على الساعة21:00.

8- هندرسون دي آي،الرابط العالمي للصحة،قضايا عالمية،تحديات العولمة،المجلة الالكترونية-يو-أس-ايه،شباط/فبراير،2006،وزارة الخارجية،مكتب الإعلام الخارجي.

9- رنا علي خلف،البنيوية في العلاقات الدولية،اوراق دولية،مركز الدراسات الدولية،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة بغداد،بغداد العدد(168)،شباط2010.

10- سمر حسن الباجوري،"مشكلة انعدام الآمن الغذائي في افريقيا"،آفاق افريقية،الهيئة العامة للاستعلامات،المجلد الثاني عشر-العدد الحادي والأربعين،2014.

11- صدفة محمد محمود،"الدور البرازيلي في إفريقيا،الدوافع والآليات والتحديات"،مجلة قراءات افريقية،18-03-2018،نقلا عن:https://w.w.w.qiraat african.com تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة17:57.

12- عباس وداد،"تقييم مسار مكافحة الفقر في اطار تجسيد برنامج الالفية الانمائية للامم المتحدة حتى عام2015،دراسة حالة الدول العربية"،مجلة العلوم الاجتماعية،العدد21،ديسمبر 2015.

13-عبد الله جبر العتيبي،"التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية:مقارنة للأنساق التنظيرية،مجلة دراسات مستقبلية،جامعة أسيوط،العدد(1)،ايلول2001.

14-عبد النبي بورزيكي،هل التعاون الدولي حقيقة ام مجرد "يوتوبيا"،المجلة العربية للعلوم السياسية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد28،خريف2010.

15-باسو كوشيك ،لعبة مأزق المسافر،مجلة العلوم،الترجمة العربية لمجلة ساينتفيك امريكان،الكويت،مؤسسة الكويت للتقدم العلمي،يوليو،اغسطس2007/المجلد23،على العنوان الالكتروني: <http://w.w.w.oloom magazine.com/Articles/Articles Detail.aspx?ID=2249>.

16-محمد السيد سليم،خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي:حالة الآسيان،مجلة المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد(336)،آب(أغسطس)،2009/8.

17-محمد المختار،"الاستثمار في إفريقيا...آمال وتحديات"،مجلة قراءات افريقية،10-05-2017،نقلا عن:https://w.w.w.qiraat african.com تم تصفح الموقع يوم23-03-2020 على الساعة13:30.

18-محمد سليمان الزواوي،"معاناة الأطفال في إفريقيا بين ارث الماضي وتحديات الحاضر"،قراءات افريقية،09-07-2019،نقلا عن:https://w.w.w.qiraat african.com تم تصفح الموقع يوم18-03-2020 على الساعة11:00.

19-مصطفى طلاس،التعاون التركي-الإسرائيلي،مجلة الفكر،اتحاد الكتاب العرب،دمشق،العدد الاول،شتاء1997.

20-نجم الدين السنوسي،"دور القبيلة في افريقيا"،مجلة قراءات افريقية،10ديسمبر2018،نقلا عن:https://qiraat african.com تم تصفح الموقع يوم06-12-2019،على الساعة14:44.

21- هاني الياس خضر الحديثي،التعاون والصراع وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي،حولية العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،بغدادالعدد1،ايلول2001.

22-هناء السيد حسن عبد اللطيف غنيم،"تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين وأفريقيا"،قراءات افريقية،26-12-2018،نقلا عن:https://w.w.w.qiraat african.com تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة10:37.

-الجرائد:

1-انداواتي موليانى سري ،"السبيل للخروج من الفقر ومنع الفساد يمهده الحكم الرشيد"،مدونات البنك الدولي،05-12-2016،نقلا عن:https://blogs.worldbank.org تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة23:00.

2-سمري كحساي،"مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي60%من شباب إفريقيا بلا عمل"،العين الإماراتية،18-12-2020،نقلا عن:https://w.w.w.Al Ain .com تم تصفح الموقع يوم24-04-2020 على الساعة13:00.

3-عبد الحافظ الصاوي،"أفريقيا وتحدي التحول لقارة صناعية"،العربي الجديد،22-11-2019،نقلا عن:https://w.w.w.alaraby.co.uk تم تصفح الموقع يوم26-03-2020 على الساعة13:10.

-المداخلات:

1- أقاسم قادة،زاوي أمال،"الفقر في الدول العربية و الإقلال منه"،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الذي نظمته جامعة الجزائر3،الموسوم بعنوان:تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،يومي08-09ديسمبر2014.

2- داخل حسن جريو،اثر ثقافة الاتصالات والمعلومات على الاقتصاد مع إشارة خاصة للاقتصاد العربي،بحث منشور ضمن:العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي،بحوث ومناقشات ندوة بغداد14-16 نيسان2002،الجزء الثاني،(بغداد:بيت الحكمة،2002).

3- طويطي مصطفى،لعرج مجاهد نسيمة،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي،الموسوم بعنوان:تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،يومي08-09ديسمبر2014.

4- عامر جنحي، بحث التكامل الاقتصادي،منتديات العلوم الاقتصادية والتجارية،منتدى علوم التسيير والتجارة،تجارة دولية،بحث التكامل الاقتصادي على موقع:http://etudiantdz.net/Vb/t19905.html.

-الرسائل الجامعية:

1- أمحمد رفيق زغراب،دور الجيش في الحياة السياسية في بلدان غرب إفريقيا،مذكرة ماجيستر،جامعة الجزائر03،كلية العلوم السياسية العلاقات الدولية،2013

2- بن بختي عبد الحكيم،المعارضة و الترسيخ الديمقراطي في إفريقيا-دراسة مقارنة،أطروحة دكتوراه،جامعة وهران2،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2016-2017

3- حشماوي محمد،الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006

4- رقية خياري،السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية(الفقر والبطالة)،أطروحة دكتوراه،جامعة محمد خيضر،بسكرة،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم علم الاجتماع،2013-2014

5- رقية خياري،السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية(الفقر والبطالة)،أطروحة دكتوراه،جامعة محمد خيضر،بسكرة،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم علم الاجتماع،2013-2014.

6- عباس وداد،دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر-دراسة حالة:الجزائر،الاردن،اليمن،أطروحة دكتوراه،جامعة فرحات عباس،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،10-11-2018.

7- محمد الطاهر عديلة،تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية،دراسة في المنطلقات و الأسس،أطروحة دكتوراه،جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2014-2015.

8- وسن إحسان عبد المنعم العزاوي،الاتحاد الاقتصادي و النقدي الاروبي وانعكاساتها على الاقتصاد العربي(الأبعاد السياسية والاقتصادية)،رسالة ماجيستر غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،بغداد،2001.

-التقارير:

1- "**التصنيع من اجل إفريقيا الناشئة ورقة مسائل**"،المجلس الاقتصادي والاجتماعي،اللجنة الاقتصادية لإفريقيا،25-26مارس2013

2- "**العمل اللائق من اجل تنمية إفريقيا**"، مكتب العمل الدولي، ديسمبر2003.

3- **التقرير الاستراتيجي الافريقي2007-2008**"،جامعة القاهرة،معهد البحوث والدراسات الإفريقية،مركز البحوث الإفريقية،2008،الإصدار الخامس

4- تقرير الانتربول: مكافحة الجريمة في القرن الحادي والعشرين2000-2010،(ليون،فرنسا، quaicharles de Gaulle،2010،200)،ص3 على موقع المنظمة. http://w.w.w.interpol.int

5- حقوق الإنسان واستراتيجيات الحد من الفقر"،سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان،العدد5،سبتمبر2010

6- **نحو 2030:الاستثمار في النمو والقدرة على المجابهة والفرص**"،المؤسسة الدولية للتنمية،2019

7-"**الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا يتحدى الركود العالمي ويرتفع بنسبة 11بالمائة**"،مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،2019.

8-"**التشجيع على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية لمساندة النمو الاقتصادي،والحد من الفقر،وتحسين حياة البشر**"،الوكالة الدولية لضمان الاستثمار،2015

9-"**التنمية الاقتصادية في إفريقيا-السياحة في خدمة نمو شامل قادر على إحداث التحول**"،تقرير الاونكتاد لسنة2017.

- "**مكافحة الفقر**"، سلسة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الثالث عشر، مركز الإنتاج الإعلامي.

-المواقع الالكترونية:

1- الشراكة مع إفريقيا-التشجيع-تحسين المقومات"،المركز الألماني للأعلام وزارة الخارجية الألمانية،19-11-2019،نقلا عن:https://almania.diplo.de على الساعة23:32. تم تصفح الموقع يوم10-05-2020 على الساعة23:32.

2- اتفاقية جديدة تحدد بصورة رسمية أسس التعاون بين الولايات المتحدة و الصين، خبر منشور في موقع: https://w.w.w.america.gov/st/energy-arabic/2010/october/201010191423OOx0.6960347.html?cp.rss=true

-- ازمة الغذاء في جنوب قارة افريقيا في ارقام نقلا عن:w.w.w.new humanitairien.org تم تصفح الموقع يوم18-03-2020 على الساعة14:30.

-34- التعاون الإقليمي،نقلا عن:w.w.w.politics.dz تم تصفح الموقع يوم03-01-2020 على الساعة15:00.

-5 اللجنة الدولية لصليب الأحمر،على موقع ويكيبديا:/http://ar.Wikipedia.org/wiki

6- تم نشر نص البيان المشترك تحت عنوان:بيان مشترك للرئيسين اوباما و ميدفديف حول التعاون النووي:على الموقع:

7- حسن الحاج علي احمد،العالم المصنوع :دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية،منشور على موقع:.<http://hawari boumadian1520.Maktoobblog.com/1153358//>

-8- حمدون.إ.توري،الاتحاد الدولي للاتصالات على الموقع الالكتروني للاتحاد:.<w.w.w.itu.int>

9- خارطة الثروات الطبيعية في إفريقيا نقلا عن:sites.google.com تم تصفح الموقع يوم22مارس2020 على الساعة21:00.

10- خريطة تبين الموقع الجغرافي لقارة إفريقيا نقلا عن:pt-br.facebook.com تم تصفح الموقع يوم 26-05-2020 على الساعة 23:19.

11- خريطة تبين تضاريس إفريقيا نقلا عن:geographybbsate.blogspot.com

12- زينب مصطفى رويحة،"الشراكة الإستراتيجية:القمة الروسية الإفريقية بين الواقع والمأمول"،24-10-2019نقلا عن:https://qiraatnafrican.com تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة 19:45.

13- شيريل بليرين،تقرير نشرته تحت عنوان:الولايات المتحدة واندونيسيا تكثفان التعاون العلمي ،في موقع: http://w.w.w.amrrica.gov/st/energy--arabic/2010/october/20101014115728x0.3775707.html?cp.rss=true

-- صفاء شريم،"تضاريس قارة إفريقيا"،09-05-2016،نقلا عن:mawdoo3.com تم تصفح الموقع يوم26-05-2020 على الساعة23:35.

-- صفاء شريم،"معلومات عن قارة إفريقيا"،نقلا عن :https://mawdoo3 .com تم تصفح الموقع يوم 16-12-2019 على الساعة 13:58.

-- صفاء شريم،"معلومات عن قارة إفريقيا"،نقلا عن :https://mawdoo3 .com تم تصفح الموقع يوم 16-12-2019 على الساعة 13:58.

16- صندوق النقد الدولي:التقرير السنوي 2010دعم التعافي العالمي المتوازن (Washington :2010)على الرابط التالي:
http://w.w.w.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2010/PDF/ar10-ara.PDF>

17- محمد صادق،تحولات مفهوم الأمن-الإنسان أولا،دراسة منشورة على موقع:http://w.w.w .islamonline.net

18- محمد عصام لعروسي، العلاقات الدولية:شيء من النظرية والتطبيق،موقع:الحوار المتمدن-العدد16،1766-12-2006،على العنوان الالكتروني:
<https://w.w.w.ahewar.org/debats/show.art.asp?aid=83543>/.

19- موقع منظمة الأمم المتحدة على العنوان الالكتروني التالي:http://w.w.w.un.org/Depts/dhl/dhlara/events/south/index.html

20- ميثاق منظمة الأمم المتحدة على موقع المنظمة:
http://w.w.w.un.org/ar/documents/charter/chapter1.shtml>

21- نذر متاعب تلوح في الأفق:مستقبل التنمية التي تقودها الصناعات التحويلية"،البنك الدولي،نقلا عن:albank aldawli.org تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة17:24.

22- هذا هو بيت القصيد، «تعزيز واستخدام الطاقة المتجددة في إفريقيا"، نقلا عن:https://w.w.w.albankaldawli.org تم نصفح الموقع يوم16ديسمبر 2019على الساعة21:00

23- ويكيبديا ،الموسوعة الحرة،منظمةحلف شمال الاطلسي،على موقع الموسوعة الالكتروني:http://ar.wikipedia/wiki/

24- ينظر بالتفصيل عن هذه المنظمة على موقعها الالكتروني:-http://w.w.w.amnesty.org/ar/who-we-are.

25- ينظر للتفصيل حول هذه الجمعيات:-http://w.w.w.icrc.org.org/web/ara/siteara0.nsf/iwplist2/ICRC-Activities :cooperation-with-National-societies

-- ينظر للتفصيل حول هذه المنظمة على موقعها الالكتروني :http://w.w.w.hrw.org/ar/about

27-"اجتماعات مجموعة العشرين وإفريقيا"،الهيئة العامة للاستعلامات،17-11-2019،نقلا عن:https://w.w.w.sis.gov.eg تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة23:45.

28-"اختتام قمة أمريكا-أفريقيا:تخصيص أكثر من33مليار دولار لإفريقيا،والمقاربة الجزائرية تحظى بدعم دولي"،07-08-2014،نقلا عنradio algeria.dz تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة11:00.

- إفريقيا تحقق مكاسب في الصحة والتعليم،لكن أعداد الفقراء في ازدياد"،البنك الدولي،16-10-2015،نقلا عن:albank aldawli.org تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 علىالساعة11:15.

30-"إفريقيا تعلن عهدا جديدا للقضاء على الفساد والفقر والاعتماد الذات لتحقيق الرخاء"،نقلا عن:https://w .w.w.alalam TV.net تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة10:43.

31-"إفريقيا"، نقلا عن:Un.org تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة11:20.

32-"إفريقيا تعلن عهدا جديدا للقضاء على الفساد والفقر والاعتماد الذات لتحقيق الرخاء"،نقلا عن:https://w .w.w.alalam TV.net تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة10:43.

33-"إفريقيا"، نقلا عن:Un.org تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة11:20.

34-"البرازيل تعزز تجارتها مع إفريقيا"،نقلا عن:Aljazeera.net تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة13:50.

35-"الحاجة إلى سياسات مبدعة لمحاربة الفقر"،نقلا عن:Aljazeera.net تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة17:35.

36-"القرن الأفريقي:تمويل من البنك الدولي بقيمة175مليون دولار يدعم المبادرة الإقليمية للمجتمعات المستضيفة للاجئين"،البنك الدولي،31-05-2016،نقلا عن:https://w.w.w.albank aldawli.org تم تصفح الموقع يوم31-03-2020 على الساعة17:26.

37-"تغير المناخ يعرقل الجهود المبذولة لإنهاء الفقر"،نقلا عن:https://agora-parle.org تم تصفح الموقع يوم09-05-2020 على الساعة23:10.

38-"شبح البطالة يخيم على كل بلدان القارة لافريقية"،نقلا عن:https://w.w.w.afrigate news.net تم تصفح الموقع يوم18-03-2020على الساعة13:45.

<http://w.w.w.america.gov/st/peace sec-arabic/2009/July/20090707173210bsibhe wo7811548.html>

39- الوكالة الفرنسية للتنمية،نقلا عن:Aljazeera.net تم تصفح الموقع يوم 09-05-2020 على الساعة17:10.

40-اليونيسيف:النمو السكاني في أفريقيا سلاح ذو حدين،عائد تنموي أو كارثة،نقلا عن:https://news.un.org تم تصفح الموقع يوم20-03-2020على الساعة13:15.

تم تصفح الموقع يوم27-05-2020 على الساعة23:10.

41-علي سعيد،مشاكل أفريقيا البيئية:ماهي المشاكل البيئية التي تعاني منها افر يقيا؟،نقلا عن:https:// w.w.w.tes3a.com تم تصفح الموقع يوم18-03-2020على الساعة14:30.

42-موقع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة،مراجعة لكتاب:عبد العزيز بن عثمان التويجري،الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي،نقلا عن:
http://w.w.w.isesco.org.ma/arab/publications/Identit%C3%A9%20et29%Mondialisation/p4.php

43-ميرل ديفيد كلرهالس،المحرر في موقع أمريكا دوت-غوف-واشنطن،14كانون الأول/ديسمبر 2010 من موقع الحكومة الأمريكيةhttp://w.w.w.america.gov

-الكتب باللغة الأجنبية:

1-Russette Bruce,Why Democratic Peace ?,In :Daniel J.Kufman And Others, Understanding International Relation :The Value Of Alternative Lenses,4th ed .(United State Of AMIRICA/The MC Graw-Hill Companies,1999).

2- B.Kapistin Ethan,The Political Economy Of International Cooperation :Aview From Fairness Economics,INSEAD And Center For Global Development,December2005/Revised January2006. http://w.w.w.feem.it/user files/attach/publication/NDL1998/NDL1998-043.PDF.

3-- Attina FulVio,TheBulding Of Regional Security PartnershipAnd The Security Culture Divide In The Mediterranean Region,Institute Of European Studies,UC Berkeley,05-08-2004.

4-Urpelarnen Johannes,Enforcement And Capacity Building In International Cooperation International Theory,Campridge University press,2010.

-5-P.Wallerton John And Others,Complex Security Institutions :Nested Bilateralism In The Common Wealth Of Independent States,Paper Prepared For Presentation At The Shambaugh(ITRAGE Conference « Building Synergies :Institutions And Cooperation In World Politics »,Lowa City,Lowa october12-14.2006.

-6- O'Neill,Balsiger J'orge ,AndD.Van Deveer,Actors,Norms,And Impact :Recent International Cooperation Theory And The Influence Of Agent –Structure Debate,Annu.Rev.Polit.Sci-2004.

7-Raustiala Kal,State,NGOs,And International Environmental Institutions, International Studies Quarterlies,(1997)41.

8-Valeri Lorenzo,Puplic-Private Cooperation And Information Assurance :ALiberal Institutionalist Approach,Within :Eriksson Johan And Giacomello Giampiero International Relation And Security In The Digitale Age(London And New York :Routledge,2007).

9- Griffths Martin AndO'callahan Terry,International Relation :The Key Concepts,(London ,New York "Routledge ,Taylor And Francis e-Library ",2001).

<http://exholaship.org/uc/item/7821m737>.
10-Griffiths Martin, Fifty Key Thinkers In International Relation,(London And New York :Routledge,2001.
-11-Finus Micheal,Game Theory And International Environmental Cooperation :Any Pratical Application ?Diskussionsbeitrage Nr.282,April2000.
12-Keohane Robert, International Institutions And State Power.(Colorado :Westview press,1989).
13- O.Keohane-After Hegemony :Cooperation aAnd Discord In The World Political Economy,(New jersey Princeton University Press,1984).
14-Burchill Scott,Leberalism,Within :Burchill Scott And Others,Theories Of International Relation, Theories Of International Relation .3rd-ed-(new York :Palgrave Acmillan,2005).
15-Barrett Scott,International Cooperation And The International Commons,10Duke Envtl.L& pol'y F.142.
-16-Barrette Scott, A Theory Of International Cooperation,London Business School,1998,p1
17-M.Walt Stephan, International Relations, One World, ManyTheories,In: J.Kufman Daniel And Others,Understanding International Relation :The Value Of Alternative Lenses,4th.ed(United State OfAmerica :TheMC Graw-Hill Companies,1999).
18-L Lammy Stevan,Contemporary Mainstream Approach,Neo-Realism And Neo-Lliberalism,In :Baylis John And Smith Stevan(Edition) :The Globalization Of World Politics : An Introduction To International Relations,(Oxford University Press,2001)
19-Lamasheva Yulia, International Cooperation And Competitiveness On A Regional Level :Theoretical Over View,N°29,(Mar-2004).

-المقالات:

01-Windet Alexander,Anarchy Is What States Make Of It ?The Social Construction Of Power Politics, International Organization , Vol.46-Issue2.(Spring,1992).
02-D.Fearon James,Bargaining,On Forcement And International Cooperation, International Organization52,2,(Spring1998).
-03-Lee.Goo,Cooperation Under The Security Dilemma :Evolving Inter-korean Relation In The Early 1990 :The korean journal Of Defense Analysis, vol, XVII, No-03,(Winter2005).
-04-W.Downs Goorge,M.Rock Davide ,And N.Barssom Peter,Is The Good News About Compliance Good News About Cooperation ?,International Organization SO ,3,(Summer1996).
-05-J.Mearshaimer Johan,Thefalse Promise Of International Institutions,International Security,Vol.19,No 3 ,(Winter,1994-1995).
06-Keohan Robert AndS.Nye Josheph, Jr,Power And Interdependence In The Information Age,Foreign Affairs,Vol.77,No.5(September/October,1998).

07-O.Keohan Robert, Accountability In World Politics .Scandinavian Political Studies, Nordic Political Science Association, Vol.29-No2,2006 .
08-Axelord Robert AndDion Douglas, The Further Evolution Of Cooperation,Source :Science,New Series,Vol.242,N0.4884(Dec.9,1998).Published by :Amirican Association For The Advancement Of Science Stable.

-المداخلات:

-1-P.Willerton John And Others,Complex Security Institutions :Nested Bilateralism In The Common Wealth Of Independent States,Paper Prepared For Presentation At The Shambaugh(ITRAGE Conference « Building Synergies :Institutions And Cooperation In World Politics »,Lowa City,Lowa October12-14.2006.
2-Chander parkash AndTulkens Henry,Cooperation,Stability And Self-Enforcement In International Environmental Agreements :Aconceptual Discussion, July2005,Paper Prepared For The David Bradford Memorial Conference « The Design Of Climate Policy »Held At The Venice Summer Institute Organized In San Servolo Island by CE Sifo,Munich,July22-23-2005.It Will Be Published As Chapter 8in Roger Guesnerie And Henry tulkens,Eds,The Design Of Climate Policy CE Sifo Siminar Series,The MIT Press Cambridge MA.p.1.
3-TumbarelloPatrizia,Are Regional Agreement In Asia Stumbling Or Building Blocks ?Some Implication For The Mekong Countries,Paper Prepared For The Seminar »Accelerating Development In The Mekong Region-The Role Of Economic Integration »,Siem Reap,Cambodia,June26-27.

-التقارير:

1-Global Report :UNAIDS Report On The Global AIDS Epidemic2010. « UNAiDS/10.ME/JC1958E »,Joint United Nations Programme On HIV/AIDS(UNAIDS).http://w.w.w.unaids.org.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة تبين الموقع الجغرافي لافريقيا	17
02	خريطة تبين تضاريس افريقيا	19
03	خريطة الثروات الطبيعية في إفريقيا	23
04	مخطط يمثل العلاقة بين الفقر والفساد	93

شكر وتقدير

الصفحة

مقدمة 03

فصل تمهيدي:الإطار المفاهيمي للفقر

المبحث الأول:مفهوم الفقر.....09

المطلب الأول:تعريف الفقر.....09

المطلب الثاني:أسباب الفقر.....10

المطلب الثالث:أنواع الفقر.....13

المبحث الثاني:بطاقة فنية لإفريقيا.....15

المطلب الأول:الموقع الجغرافي لقارة إفريقيا.....15

المطلب الثاني:النظام السياسي لإفريقيا.....18

المطلب الثالث:النظام الاقتصادي والاجتماعي لإفريقيا.....20

-النظام الاقتصادي.....20

-النظام الاجتماعي.....23

الفصل الأول:الإطار النظري للتعاون الدولي

المبحث الأول:التعاون الدولي ضمن المدارس الفكرية المختلفة.....26

المطلب الاول:المدرسة الواقعية.....26

المطلب الثاني:المدرسة الليبرالية.....29

المطلب الثالث:المدرسة البنائية.....37

المبحث الثاني:نظرية التعاون الدولي.....41
المطلب الأول:أسس النظرية.....41
المطلب الثاني:التطورات المعاصرة لنظرية التعاون الدولي 47
المبحث الثالث:مستويات التعاون الدولي ومجالاته.....49
المطلب الأول:التعاون الثنائي والإقليمي.....49
-التعاون الثنائي.....49
-التعاون الإقليمي.....51
المطلب الثاني:التعاون الدولي.....54
المطلب الثالث:المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي.....61
الفصل الثاني:واقع التعاون الدولي بين الطموح والإصرار على مكافحة الفقر
المبحث الأول:الخصائص الاساسية لإفريقيا.....73
المطلب الأول:الواقع الصعب لإفريقيا.....73
المطلب الثاني:السياسات المتبعة لمكافحة الفقر.....76
المطلب الثالث:المؤسسات(الآليات المفعلة الموجودة)لمكافحة الفقر.....79
المبحث الثاني:الآليات والبرامج الدولية المتبعة لمكافحة الفقر.....85
المطلب الأول:الإستراتيجية والبرامج الدولية (جنوب/جنوب،شمال/جنوب).....85
-البرامج الدولية جنوب/جنوب.....85
-البرامج الدولية شمال/جنوب.....87
المطلب الثاني:تقييم التعاون الدولي والسياسات المتبعة لمكافحة الفقر.....90

المطلب الثالث:التحديات الدولية(والوطنية)للقضاء على الفقر.....92

خاتمة.....96

قائمة المراجع.....99

فهرس الأشكال والخرائط.....113

فهرس المحتويات.....114

الماستر مـلخص مذكرة

ظاهرة الفقر أهم المشكلات التي تواجه العالم، حيث استلزم التعاون لمواجهتها عن طريق مجموعة من الاستراتيجيات و السياسات الهادفة للقضاء على الفقر و في بحثنا المتواضع تطرقنا في الجانب النظري إلى مفهوم الفقر و أسبابه و أنواعه إضافة إلى أهم المدارس التي تناولت التعاون الدولي مثل الواقعية، الليبرالية، و البنائية.

و تعد قارة إفريقيا من أكثر القارات معاناة من الفقر و استعرضنا في هذا البحث أهم الاستراتيجيات و الآليات المتبعة من طرف الأطراف الدولية بغية القضاء على هذه الظاهرة، لكن رغم كل الجهود يبقى الفقر السمة الغالبة على إفريقيا خاصة في الوضع الراهن.

الكلمات المفتاحية:

1/ سياسة التنمية 2/ الفقر 3/ التعاون الدولي 4/ الاقتصاد الكلي 5/ الاقتصاد الأخضر 6/ صندوق النقد الدولي.

Abstract of The master thesis

The phenomena poverty is more problems facing the world, wherein require cooperation for facing this problem, like strategic and policies for reducing spread poverty, and in this research we talk side theoretical talk about concept, causes *, types poverty, and schools speak cooperation, realism, liberalism, constructivism.

Africa most countries in the world experiencing poverty and we talk about strategic and policies for reducing poverty in Africa, but spite all efforts international reducing poor very difficult in this times.

keywords:

1/policies development 2/ poverty 3/ cooperation international 4/Macroeconomics 5/ Green economics 6/ F.M.I